طريق السلطة

ترجمة : جورج طرابيشي

تأليف : كارل كاوتسكي



دار الطليعة - بيروت

طريق السُلطة

تأليف : كارل كاوتسكي

ترجمة : جورج طرابيشي

دارُ الطَليعَة للطِباعة والنشر
بيروت

بيروت ـ ص.ب ١١١٨١٣

الطبعة الاولى
ايار (مايو) ١٩٧٤

تقديم

يهوذا الاشتراكية

لا نبالغ اذا اعتبرنا كاوتسكي ابرز وجه في تاريخ خيانة الاشتراكية .

فقد كان زعيم الحزب الاشتراكي ـ الديموقراطي الالماني ، اقوى الاحزاب الماركسية في العالم عصرئذ . وكان حامي تراث ماركس وانجلز ومتابعه ، وكان ايضا قائدا لامعا بين قادة الاممية الثانية له بينهم كلمة مسموعة ؛ وكان اخيرا هدفا رئيسيا لتهجم تحريفيي تلك الحقبة بوصفه الذائد ألاول عن الماركسية الاورثوذكسية او الاصولية .

وكان ، فضلا عن هذا وذاك ، الاستاذ والملهم الفكري والسياسي لجيل كامل من الاشتراكيين ، وعلى رأسهم لينين .

لكن كاوتسكي هذا ، على الرغم من تلك الصفات كلها ، لم يحجم عن خيانة الاشتراكية ومبادئها ألاممية من اول مرة

وضعت فيها على محك الامتحان .

كان ذلك في ٤ آب ١٩١٤ حين صوت النواب الاشتراكيون ـ الديموقراطيون في الرايخستاغ الالماني لصالح الاعتمادات العسكرية برسم حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ الامبريالية .

وكان لنبأ هذا التصويت وقع الصاعقة على لينين . وقد عبر عن ذلك بقوله :

«ان أشق ما يشق على النفس بالنسبة الى الاشتراكي ليس هول الحرب ... بل هول خيانة القادة الاشتراكيين» (١) .

وقد حاول أكثر من مؤرخ ومن منظّر فيما بعد أن يجيب على السؤال التالي : هل كان لينين على حق حين فوجيء تلك المفاجأة ؟ أي هل كانت خيانة كاوتسكي مباغتة غير متوقعة أم كانت تتويجا لتطور كان يختمر شيئا فشيئا ويعكس كل أزمة الاشتراكية في الاقطار الامبريالية ؟

بالرغم مما لهذا السؤال ـ وللاجابة عليه ـ من أهمية ، فاننا نعتقد أن هناك سؤالا اهم وأكثر شمولية : هل ينبغي أن ُيحرق تراث من يخون ، وهل يمحو عار اليوم مجد الامس ، أم ان لتراث المرء وجودا «موضوعيا» ومستقلا عن تقلبات مصائره ؟

---

١ ـ «الحرب الاوروبية والاشتراكية الاممية» ـ المؤلفات الكاملة ـ الطبعة الفرنسية ـ المجلد ٢١ ـ ص ١٤ .

ان هذا السؤال يكتسب حدة خاصة حين يكون بيت القصيد نص بمثل أهمية كراس كاوتسكي: «طريق السلطة». فقد قال عنه لينين حتى في عام ١٩١٧ بأنه «خير كتاب لكاوتسكي ضد الانتهازيين» وبأنه «يسجل تقدما كبيرا الى الامام لانه يعالج... الشروط العينية التي ترغمنا على الاقرار بأن **عصر الثورات** قد بدأ » (١) .

ولئن كان لينين ايضا قد قال في كراسة تحمل على وجه التحديد اسم «الثورة البروليتارية والمرتد كاوتسكي» بأن بعض الكتابات التي ندين بها لريشة كاوتسكي «ستبقى التراث الوطيد للبروليتاريا، بالرغم من جحود كاتبها لاحقا»، فان في ذلك كله ما يبرر اقدامنا على ترجمة هذا النص الاساسي لواحد من أبرز ماركسيي مطلع هذا القرن ومن أبرز خونة الاشتراكية في الوقت نفسه ، من غير أن ننسى أننا نترجم لمرتد ومن غير أن ننسى أيضا أننا نترجم لمرتد قبل ان يرتد ، في سلسلة همها أن تحيي تراثا أو أن ترد اليه ولو محض أهميته الوثائقية .

ج.ط

---

١ ـ «الدولة والثورة» ـ المؤلفات الكاملة ـ المجلد ٢٥ ـ ص ٥٢٠.

(١)

الاستيلاء على السلطة السياسية

يتفق أصدقاء الحزب الاشتراكي وأعداؤه على الاقـرار بأنه حزب ثوري . ولكن مفهوم الثورة يتحمل ، لسوء الحظ ، تأويلات عديدة ، وهذا ما يجعل الآراء على قدر عظيم مـن الاختلاف بصدد الطابع الثوري لحزبنا . فثمة عدد كبير من خصومنا لا يريدون أن يفهموا من الثورة غير الفوضى وسفك الدماء والنهب والحريق والاغتيال . وهناك ، من الجهـة الثانية ، رفاق لا تبدو لهم الثورة الاجتماعية التي نتقـدم باتجاهها الا وكأنها تحول بطيء ، لا يكاد يكون محسوسا ، وان كان عميقا ، في الظروف الاجتماعية ، تحول شبيه بذاك الذي أحدثته الآلة البخارية .

والشيء الاكيد هو أن الحزب الاشتراكي حزب ثوري ما دام يناضل في سبيل المصالح الطبقية للبروليتاريا. وبالفعل، انه ليستحيل ، في ظل المجتمع الرأسمالي ، تأمين حياة مرضية للبروليتاريا ، لان تحررها يقتضي تحويل الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والسيطرة الرأسمالية الى ملكية اجتماعية ، كما يقتضي استبدال الانتاج الخاص بالانتاج الاجتماعي . ان البروليتاريا لا تستطيع أن تجد ما يشفي غلتها الا في ظل نظام اجتماعي مختلف كل الاختلاف عن النظام القائم اليوم .

بيد أن الحزب الاشتراكي ثوري ايضا بمعنى آخر ، لانه يقر بأن الدولة أداة ، بل اعظم اداة للسيطرة الطبقية ، وبأن الثورة الاجتماعية التي تجنح نحوها جهود البروليتاريا لا يمكن ان تتم ما لم تستولِ هذه الاخيرة على السلطة السياسية .

هذا التصور ، الذي أرسى ماركس وانجلز أسسه في «بيان الحزب الشيوعي» ، هو بالتحديد ما يميز الاشتراكيين المحدثين عن الاشتراكيين الذين يسمون بالطوبائيين ، وعلى سبيل المثال أنصار أوين وفورييه في النصف الاول من القرن الماضي ، وكذلك عن الاشتراكيين من أنصار برودون ممن كانوا لا يعلقون ، تارة ، غير أهمية واهنة على النضال السياسي أو ينبذونه جانبا ، تارة أخرى ، معتقدين أن في مستطاعهم انجاز التحويلات الاقتصادية لصالح البروليتاريا عن طريق تدابير اقتصادية بحتة ، دونما تعديل للسلطة

السياسية ومن غير تدخلها .

وبقدر ما كان ماركس وانجلز يؤمنان بضرورة الاستيلاء على السلطات العامة ، كانت الشقة تتقارب بينهما وبين بلانكي . ولكن بلانكي كان يؤمن بامكانية الاستيلاء على السلطة بطريق التآمر والفتنة المنظمة من قبل أقلية صغيرة ، كيما توضع هذه السلطة فيما بعد في خدمة المصالح البروليتارية . اما ماركس وانجلز فقد أقرا ، على العكس، بأن الثورة لا تحدث على الطلب ، بل تجري بالضرورة في شروط محددة ، وبأنها مستحيلة ما دامت هذه الشروط ، التي لا تتهيأ الا رويدا رويدا ، لما تتوفر بعد . وانما حيث يدرك نظام الانتاج الرأسمالي درجة عالية من التطور ، تتيح الشروط الاقتصادية امكانية تحويل الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج الى ملكية اجتماعية عن طريقالسلطة العامة. بيد أن البروليتاريا ، من جهة أخرى ، لا تملك أن تستولي على السلطة السياسية وأن تحتفظ بها الا حيثما تصبح كتلة قوية ، لا غنى عنها في اقتصاد البلاد ، منظمة متين التنظيم في غالبيتها العظمى ، واعية لوضعها الطبقي ، وعارفة بطبيعة الدولة والمجتمع .

والحال أن هذه الشروط تتحقق أكثر فأكثر يوما بعد يوم ، بحكم تطور نظام الانتاج الرأسمالي وما ينجم عنه من صراعات طبقية بين الرأسمال والعمل . فبقدر ما يكون تطور الرأسمالية المتصل حتميا لا مرد له ، يكون حتميا كذلك ولا مرد له رد الفعل النهائي ضد ذلك التطور ، أي الثورة البروليتارية .

الثورة البروليتارية لا مرد لها لانه من المحتم أن تأخذ البروليتاريا النامية حذرها من الاستغلال الراسمالي ، وأن تنظم نفسها فينقاباتها وتعاونياتها وجماعاتها السياسية ، وان تسعى الى انتزاع خير شروط العمل والحياة والمزيد من النفوذ السياسي . وفي كل مكان تنصرف البروليتاريا ، سواء أكانت اشتراكية أم لم تكن ، الى ممارسة ضروب النشاط المختلفة هذه . وانما على عاتق الحزب الاشتراكي تقع مهمة تركيب جميع انماط النشاط المختلفة هذه ، التي ترد البروليتاريا من خلالها على الاستغلال ، في عمل منظم، واع للهدف المطلوب بلوغه ، يرتفع الى أوجه في الصراعات النهائية الكبرى من أجل الاستيلاء على السلطة السياسية .

ذلكم هو التصور ، المعروض في جوهره في « بيان الحزب الشيوعي» ، والمعترف به اليوم من الاشتراكيين في الاقطار قاطبة . وانما على هذا التصور تقوم كل اشتراكية عصرنا العالمية .

بيد أن هذا التصور ما أمكنه أن يحتفل بانتصاره من دون أن يواجه الشك والنقد في صفوف الحزب الاشتراكي بالذات .

ولا مراء في أن التطور الفعلي قد جرى فعلا في الاتجاه الذي تنبأ به ماركس وانجلز . والضمانة الرئيسية للمسيرة المظفرة للاشتراكية العالمية ، بعد تقدم الراسمالية والنضال الطبقي البروليتاري، هي الفهم العميق لشروط هذا النضال ولموضوعه ، وهو الفهم الذي ندين به لابحاث ماركس وانجلز .

بيد أنهما أخطآ في نقطة يتيمة : اذ توقعا الثـورة في مستقبل قريب اكثر مما ينبغي .

نقرأ على سبيل المثال في «بيان الحـزب الشيوعـي» (نهاية ١٨٤٧) :

«انما على ألمانيا بوجه خاص يركز الشيوعيون اهتمامهم، لان المانيا على شفا ثورة بورجوازية ، ولانها ستنجزها في مرحلة أكثر تقدما من الحضارة الاوروبية وببروليتاريا أكثر تطورا بكثير مما كانت عليه في انكلترا في القرن السابع عشر وفي فرنسا في القرن الثامن عشر، ولان الثورة البورجوازية في ألمانيا لا يمكن بالتالي الا أن تكون التمهيد المباشر لثـورة بروليتارية» .

لقد كان واضعا «البيان» على صواب حين انتظرا ثورة في ألمانيا ، ولكنهما أخطآ اذ اعتقدا بأن ثورة بروليتاريـة ستعقبها مباشرة .

وفي زمن لاحق ، في عام ١٨٨٥ ، نعثر على نبوءة أخرى لانجلز في المدخل الذي كتبه للطبعة الثانية من كراسـة ماركس عن محاكمة شيوعيي كولونيا . فنحن نقرأ فيـه أن الهزة الاوروبية التالية «سيحين أجلها عما قريب ، لان أجل الثورات الاوروبية ــ ١٨١٥ ، ١٨٣٠ ، ١٨٤٨ ــ ٥٢ ، ١٨٧٠ ــ يدوم في عصرنا من ١٥ الى ٢٠ عاما» .

هذا التوقع لم يتحقق هو الآخر ، والثورة التي علقت عليها الآمال الكبار يومئذ لم يذر قرنها حتى اليوم .

ما علة ذلك ؟ هل كان خاطئا المنهج الماركسي الذي عقد عليه هذا الامل ؟ البتة . ولكن ثمة عامل في الحساب لم يكن

دقيقا ، وقد ثُمِّنَ بأعلى من قيمته بكثير . ولقد كتبت منذ عشر سنوات بصدد هذا الموضوع : «لقد بولغ في كلتا الحالتين في تقدير القوة الثورية للبورجوازية ومعارضتها».

ففي عام ١٨٤٧ كان ماركس وانجلز قد توقعا قيام ثورة خطيرة الابعاد في المانيا ، ثورة شبيهة بالهزة الكبرى التي انطلقت من فرنسا عام ١٧٨٩ . بيد أنه لم يحصل شيء من هذا القبيل ، ولم يشاهد العالم سوى تمرد حقير دفع للحال البورجوازية المذعورة الى اللجوء للاحتماء تحت اجنحة الحكومات ، فتدعمت مراكز هذه الاخيرة من جراء ذلك في حين فقدت البروليتاريا جميع فرص النمو السريع. ومن ثم عهدت البورجوازية الى حكومات مختلفة بالمضي في تحقيق الثورة لصالحها هي ، بقدر ما كانت لا تزال تحتاج اليها ، فكان بيسمارك هو الثوري الاكبر الذي تكفل ، الى حد بعيد ، بتوحيد المانيا وخلع الامراء الالمان من فوق عروشهم ، وساعد في تحقيق وحدة ايطاليا وفي عزل البابا، وأطاح بالنظام الامبراطوري في فرنسا ، وشق الطريق امام النظام الجمهوري .

هكذا تحققت الثورة البورجوازية الالمانية التي كان ماركس وانجلز قد تنبآ بقرب قيامها عام ١٨٤٧ والتي لم تنته الا عام ١٨٧٠ .

غير ان انجلز راح يتوقع، في عام ١٨٨٥ ، ايضا «هزة سياسية» ويفترض ان «البورجوازية الصغيرة الديمقراطية ما تزال ، حتى ايامنا هذه ، الحزب الذي سيكون أول من يصل الى الحكم بالضرورة في المانيا» في هذه الظروف .

وفي هذه المرة ايضا اصاب انجلز عندما تنبأ باقتراب ساعة «هزة سياسية» ؛ غير أنه أخطأ من جديد في حساباته عندما بنى بعض الامل على البورجوازية الصغيرة الديمقراطية . فهذه الاخيرة غابت عن الساحة تماما عندما انهار نظام بيسمارك واندحر . وهكذا لم يتخط سقوط المستشار حدود مسألة سلالية ، من دون ان تترتب عليه اي نتائج ثورية .

يتضح يوما بعد يوم ، بمزيد من السطوع ، ان الثورة لن تكون ممكنة من الآن فصاعدا ما لم تكن ثورة بروليتارية ، وان هذه الاخيرة بالذات لن تتحقق ما لم تكن البروليتاريا المنظمة قد أصبحت قوة هامة ومتراصة الصفوف بما فيه الكفاية لامتلاك القدرة على قيادة سواد الامة عندما تصبح الظروف مؤاتية .

والحال انه اذا كانت البروليتاريا قد أمست من الآن فصاعدا هي الطبقة الثورية الوحيدة في الامة ، فان النتيجة التي تترتب على ذلك هي أن كل هزيمة يتكبدها النظام الحالي ، سواء أكانت معنوية أم مالية أم عسكرية ، تعني افلاس جميع الاحزاب البورجوازية ، وذلك ما دامت هذه الاحزاب تتحمل جميعا مسؤولية ذلك النظام ، وفي هذه الحال لا يمكن الا لنظام بروليتاري أن يحل محل النظام الراهن .

بيد ان رفاقنا لا يخلصون جميعهم الى مثل هذا الاستنتاج . فلئن كانت الثورة ، التي طال انتظارها أكثر من مرة ، لم تحدث حتى الآن ، فانهم لا يستنتجون من ذلك

البتة ان الثورة القادمة ستخضع، بحكم التطور الاقتصادي، لشروط أخرى وستتلبس أشكالا تختلف عن تلك التي جرى استنتاجها من تجربة الثورات البورجوازية السابقة . بل تراهم يستنتجون أنه لم يعد هنالك من مجال البتة ، في الظروف الجديدة التي نواجهها ، لانتظار ثورة لا مناص في رأيهم من ان تكون ضارة ، فضلا عن كونها غير لازمة .

انهم يفترضون ، من جهة أولى ، أنه يكفي ان نستمر في بناء المؤسسات التي تم اكتسابها ـ التشريع العمالي ، النقابات ، التعاونيات ـ حتى تقصي الطبقة الرأسمالية تدريجيا عن جميع مواقعها وتصادر ملكيتها رويدا رويدا ، بدون ثورة سياسية ، وبدون تحويل جوهري للدولة . ان هذه النظرية القائلة بتطور سلمي وتدرجي نحو مجتمع الغد ما هي الا تجديد وتحديث لتصورات الطوباوية والبرودونية، تلك التصورات البالية واللا سياسية .

وهم يرون ، من الجهة الثانية ، انه من الممكن ان تتوصل البروليتاريا الى سدة السلطة بدون ثورة ، اي بدون تبدل في القوى صاحبة الشأن في الدولة ، وذلك عن طريق تعاون بارع مع أقرب الاحزاب البورجوازية ، وعن طريق تشكيلها مع هذه الاحزاب حكومة ائتلافية لا يقدر اي حزب من الاحزاب المعنية ان يؤلفها بمفرده .

يمكن اذن عن طريق التذبذب والتلوي ، اذا ما صح التعبير ، تجنب الثورة ، الثورة التي تمثل نهجا بائدا وهمجيا، لم يعد يتناسب مع عصرنا النيّر، عصر الديمقراطية والاخلاق وحب الآخرين .

والحق انه اذا برزت هذه التصورات الى الوجود ، فمن شأنها الاطاحة كليا بالتكتيك الاشتراكي كما وضعه ماركس وانجلز . وبالفعل ، انها لعلى تناقض تام مع هذا التكتيك . طبعا ، هذا لا يسوغ افتراضها سلفا خاطئة ؛ بيد انه من المفهوم ان يلجأ كل شخص أدرك خطأها ، بعد فحص معمق لها ، الى محاربتها بحمية ، لان المسألة ليست في الظرف الحالي مسألة آراء لا تترتب عليها نتائج ، وانما مسألة خلاص البروليتاريا المناضلة أو هلاكها .

والحال انه ما أسهل أن نضل ونتيه في مناقشتنا لهذه النقاط المتنازع عليها ان لم نسع الى تحديد موضوع الخلاف بدقة .

لهذا السبب ترانا نعود فنؤكد مرة أخرى ، كما سبق لنا أن أكدنا مرارا في مناسبات اخرى ، أنه ليس ثمة مجال للتساؤل هل كانت قوانين الحماية العمالية ، وغيرها من الخطوات التي تم اتخاذها في مصلحة البروليتاريا، ضرورية ومفيدة أم لا ، وهل النقابات والتعاونيات ضرورية ومفيدة أم لا . فحول هذه النقطة نذهب جميعا الى راي واحد . بيد أن ثمة شيئا واحدا نماري فيه ، وهو أن يكون في مستطاع الطبقات المستغلة التي تمسك بزمام السلطة السياسية أن تتيح لتلك العناصر امكانية تطور يعادل في الواقع تحررا من النير الرأسمالي ، من دون أن تتصدى لذلك في باديء الامر، بكل قواها ، بمقاومة لن يفلح في تحطيمها سوى قتال حاسم .

ولا مجال ايضا للتساؤل هل ينبغي علينا أن نستخدم

لصالح البروليتاريا المنازعات التي قد تنشب بين الاحزاب البورجوازية . فلئن كان ماركس وانجلز قد حاربا على الدوام عبارة «الكتلة الرجعية» ، فليس ذلك بلا سبب؛ فهذه العبارة تحجب عن الانظار في الواقع التناقضات القائمة بين مختلف أجنحة الطبقات المالكة ، وهي التناقضات التي كان لها احيانا أهمية كبرى بالنسبة الى تقدم البروليتاريا . فلمثل هذه التناقضات تدين البروليتاريا في احيان كثيرة بقوانين الحماية العمالية ، وكذلك بتوسيع مروحة حقوقها السياسية .

أما ما نماري فيه فهو أن يكون في مقدور حزب بروليتاري أن يؤلف في الازمنة العادية مع الاحزاب البورجوازية حكومةاو حزبا حكوميا،مندونان يترتبعلىذلك سقوطه في تناقضات لا مخرج لها ولا مناص من أن تقوده الى الفشل والاخفاق . ان السلطة السياسية هي في كل مكان جهاز للسيطرة الطبقية . والحال أن التناقض بين البروليتاريا والطبقات المالكة لعلى درجة من الحدة لن تستطيع معها البروليتاريا أبدا ان تمارس السلطة بمشاركة طبقة من هذه الطبقات . ولسوف تتطلب الطبقة المالكة على الدوام وبالضرورة ، وذلك لصالحها ومنفعتها هي ، أن تستمر السلطة في قمع البروليتاريا . وسوف تتطلب البروليتاريا على الدوام ، بالمقابل ، من حكومة يكون حزبها هي ممثلا فيها ، أن تؤازرها اجهزة الدولة في نضالاتها ضد الرأسمال . وهذا ما يقضي بالفشل في خاتمة المطاف على كل حكومة ائتلافية بين الحزب البروليتاري والاحزاب

البورجوازية .

ان الحزب البروليتاري سيجد نفسه على الدوام ، في حال مشاركته في حكومة ائتلافية بورجوازية ، شريكا ومتواطئا في أعمال قمع موجهة ضد الطبقة العاملة . وبذلك سيجلب على نفسه ازدراء البروليتاريا واحتقارها ، بينما سيقف في الوقت نفسه عاجزا عن القيام بنشاط مثمر بسبب الحرج الذي يحيط به بحكم ريبة شركائه البورجوازيين وشكوكهم . ان نظام حكم كهذا لن يزيد في قوى البروليتاريا ، وهذا أصلا شيء لن يقبل به أي حزب بورجوازي . ولن يكون لنظام الحكم هذا من نتيجة سوى توريط الحزب البروليتاري وتلويث سمعته ، وسوى تضليل الطبقة العاملة وتفريق صفوفها .

والحال اننا نرى ونعاين أن العامل الذي كان السبب الدائم منذ عام ١٨٤٨ في ارجاء الثورة ، أعني الانحطاط السياسي للديموقراطية البورجوازية ، يستبعد الان اكثر من أي وقت سبق امكانية تعاون مفيد مع هذه الديموقراطية بغية الوصول الى السلطة السياسية وممارستها بالاشتراك معها .

وعلى الرغم من راسخ يقين ماركس وانجلز بضرورة استخدام المنازعات بين الاحزاب البورجوازية لصالح البروليتاريا ، وعلى الرغم من الحماسة التي ابدياها في محاربة صيغة «الكتلة الرجعية» ، فانهما لم يتوانيا مع ذلك عن ابداع تعبير «دكتاتورية البروليتاريا» الذي كان أنجلز ما يزال يدافع عنه في عام ١٨٩١ ، قبيل وفاته بقليل ، تعبير

الهيمنة السياسية للبروليتاريا من دون أن ينازعها فيها منازع ، وذلك باعتبار أن مثل هذه الهيمنة هي الشكل الوحيد الذي يمكن لها من خلاله ان تمارس السلطة .

واذا لم يكن التكتل البروليتاري ـ البورجوازي وسيلة لزيادة قوى الطبقة العاملة من جهة أولى ، واذا كان تقدم الاصلاحات الاجتماعية والتنظيمات الاقتصادية لصالح البروليتاريا سيظل محدوداً ، من جهة ثانية ، ما دام لم يتغير شيء في قوى الطبقات المتواجهة ، فلا مسوغ البتة لان نستنتج، والحالة هذه، من واقع عدم حدوث ثورة سياسية حتى الآن أن مثل هذه الثورات لم تحدث الا في الماضي وأنها لن تحدث أبداً في المستقبل .

وهناك آخرون يشكون بالثورة ويرتابون فيها ، من دون أن يفصحوا مع ذلك عن آرائهم على مثل ذلك النحو القاطع الجازم . فهم يسلمون بامكانية الثورة ، لكنهم يرون أنه اذا كان مقيضاً لها أن تقوم فلن تقوم الا في مستقبل بعيد غاية البعد . ومن يسمعهم يخيل اليه أنها مستحيلة استحالة مطلقة على مدى جيل واحد على الاقل . وعليه ، لا يجوز أن يكون لها من اعتبار بالنسبة الى سياستنا العملية . بل يتوجب علينا في رأيهم أن نتكيف ، على مدى عشرات السنوات ، مع تكتيك التطور السلمي والتكتل البروليتاري ـ البورجوازي .

والحال اننا نواجه في هذه المرحلة بالتحديد وقائع محددة ينبغي أن تحدونا اكثر من أي وقت سبق الى اشهار خطأ هذا الرأي .

(٢)

نبوءة الثورة

غالبا ما يعترض المعترضون على الماركسيين ، تسفيها منهم لانتظارهم ثورة وشيكة ، بأنهم يحبون التنبؤ ولكنهم لا يفلحون الا في أن يكونوا أنبياء كذبة .

لقد سبق أن رأينا ما الاسباب التي حالت حتى اليوم دون حدوث الثورة البروليتارية التي كان ينتظرها ماركس وانجلز . لكن المدهش حقا ، بصرف النظر عن خيبات الامل تلك ، ليس ان آمالهما لم تتحقق جميعا ، وانما أن عددا كبيرا للغاية من توقعاتهما قد تم وتأكد .

لقد رأينا ، على سبيل المثال ، أن «بيان الحزب الشيوعي»تكهن في تشرين الثاني ١٨٤٧ بالثورة التي اندلعت عام ١٨٤٨ ؛ والحال ان برودون كان منهمكا ، في الفترة

نفسها ، في اقامة البرهان على أن عصر الثورات قد زال الى الابـد .

لقد كان ماركس أول اشتراكي ألح على الـدور الهـام للنقابات في نضال البروليتاريا الطبقي ، وهذا منذ عـام ١٨٤٦ ، في مؤلفه الذي رد فيه على برودون : « بـؤس الفلسفة» . وفيما كان منصرفا الى العمل في «الراسمال» في عام ١٨٦٠ والاعوام التالية ، كان يستشف ببصيرتـه الشركات المساهمة والكارتلات الحديثة . واثنـاء حـرب ١٨٧٠ ـ ١٨٧١ تكهن بأن الهيمنة في الحركة الاشتراكيـة ستنتقل من فرنسا الى ألمانيا . وفي كانـون الثاني ١٨٧٣ تنبأ بالازمة التي انفجرت بعد أشهر قليلة .

وفي مقدورنا أن نقول الشيء عينه عن انجلز .

وحتى حين كانا يخطئان ، كان خطؤهما ينطوي عـلى فكرة ما صائبة وعميقة . لنستعد في أذهاننا ما قلناه آنفا عن تلك الهزة السياسية التي توقعها انجلز في ١٨٨٥ للاعوام التاليـة .

وهنا بالتحديد ينبغي أن نضع حدا لاسطورة تنذر بـأن تستتب وتترسخ . فقد كتب هـ. هركنـر ، في كتابـه «المسألة العمالية» الذي صدرت طبعته الخامسة مؤخـرا ، كتب بصدد مؤتمر هانوفر الاشتراكي (١٨٩٩) يقول :

«لقد وجد كاوتسكي نفسه منجرفا بفعل احتدام النضال الى أن يطلق صفة الغباء الحقيقي على انتظار ثورة وشيكـة تفعم القلوب والاماني جميعا . وقد حارب هـذه الفكـرة بحمية ما كان برنشتاين نفسه ليستطيع ان ينافسه فيها .

وقد قال : لو كان انجلز قد تنبأ حقا بالانقلاب الكبير لعـام ١٨٩٨ ، لما كان في هذه الحال ذلك المفكر العميق الذي كانه فعلا ، بل لكان غبيا لن يجد دائرة واحدة تنتدبه الى المؤتمر وقد زعم أن انجلز اراد أن يقول فقط ان عام ١٨٩٨ قـد يحمل بين طياته لبروسيا هزيمة النظام السياسي الراهن .

«نحن لن نسعى الى معرفة ما اراد انجلز قوله حقـا . لكن حين صرح بيبل في مؤتمر ارفورت في عـام ١٨٩١ ان القليل القليل من المؤتمرين هم وحدهم الذين لن يروا الهدف النهائي وقد تحقق ، فان هذه لاقوال لا يمكن لاي تأويل أن يصححها ويصوبها . فهي غبية بلهاء ، كما قال كاوتسكي في عام ١٨٩٩ . وقد أظهر هذا الفاصل الزمنـي للعيـان ، بوضوح لا غبار عليه ، التطور الذي تحقق حتى في رؤوس اتباع التكتيك القديم» .

من سوء الحظ أن وضوح السيد الاستاذ هركنر هـو الذي يحوطه غبار كثير . فأنا لم أنعت قط بالغباء «انتظار ثورة وشيكة تفعم القلوب والاماني جميعا» . وهـذا لسبب بسيط وهو أن الامر ليس بحال من الاحوال أمر ثورة مـن هذا القبيل ، والا لكان لي الحق في أن أنعت بالغباء تصورا كهذا . لقد اخترت لفظة الغباء لاصف بها الرأي الذي يزعم ان انجلز أعلن عن حدوث الثورة في أجل مسمى ، في عام ١٨٩٨ . ولا جدال في أن هذه الطريقـة في التنبـؤ كانت تبدو لي غبية . لكن انجلز لم يقترف قط مثل هذا الذنب، ولا بيبل كذلك . وهذا الاخير لم يتنبأ أيضـا في مؤتمـر ارفورت عام ١٨٩١ بأن الثورة ستحدث في تاريخ محدد .

فقد كان رده السريع في هذا المؤتمر على من سخر الى حد ما من «تنبؤاته» :

«سواء أضحكنا أم سخرنا من التنبؤات ، فان الرجال الذين يفكرون لا يسعهم الاستغناء عنها . وما كان فولمار قبل بضع سنوات يعرف بعد ذلك البرود المتزن والمتشائم الـذي يتلبسه اليوم . أما انجلز ، الذي يهاجمه اليوم ، فقد تنبأ بحق عام ١٨٤٤ بثورة ١٨٤٨ . كذلك ألم يتحقق نقطة نقطة ما أفصح عنه ماركس وأنجلز ، في ايام **عامية باريس** ، في البيان المعروف الصادر عن **المجلس العام للاممية** حــول الوضع في أوروبا الغد ؟ (صحيح صحيح !) . أما ليبكنخت، الذي هزىء مني هو الآخر بعض الشيء ، فقد تنبأ هو نفسه بأشياء كثيرة (قهقهة !) . فقد تنبأ مثلي في الرايخستاغ ، في عام ١٨٧٠ ، بما تحقق بعد ذلك بتمامه . اقرؤوا خطاباته وخطاباتي في عامي١٨٧٠ و ١٨٧١ ، تجدوا فيها الدليل على ذلك . لكن هوذا فولمار يهتف : كفانا هذرا ! دعوا التنبوءات ترقد في سلام ! لكنه يتنبأ هو نفسه ! وكل الفارق بينـي وبينه هو ان قلبه يعتمر بأعظم التفاؤل تجاه خصومنا بينمـا يعتمر بأفظع التشاؤم حيال صبوات الحــزب ومبادئــه ومستقبله» (محضر الضبط ، ص ٢٨٣) .

ان واحدة من أهم نبوءات بيبل التي تحققت هي النبوءة التي صدرت في عام ١٨٧٣ ، حين تكهـن بـأن الوســط الكاثوليكي سيفوز بـ ١٠٠ مقعد بدلا من المقاعد الستين التي كانت له في الرايخستاغ ، وبأن سياسة بسمـارك فــي «الكفاح الحضاري» ستنتهي نهاية تدعو الــى الشفقــة

وستعجل بسقوط واضعها .

لقد وجدت ، منذ عهد قريب ، من شرفني بوضعي بين هؤلاء الانبياء . ولا مراء في انني لن أستطيع ان أجد صحبة أفضل من هذه الصحبة .

لقد أنحى اللائمون باللائمة علي لانني كتبت عن الثورة الروسية ، في سلسلة مقالاتي المنشورة في الـ «نيو زايت» تحت عنوان : «مسائل ثورية» ، وفي مقدمة «علم الاخلاق»، أشياء كذبتها الاحداث بتمامها فيما بعد .

اهذا صحيح ؟

اليكم ما كتبته في مقدمة «علم الاخلاق» :

«اننا نسير نحو عصر لن يكون فيه ، لاجل لا يمكن تحديده ، في مقدور أي اشتراكي أن يتفرغ بسلام لاعماله ، نسير نحو عصر سيكون فيه نشاطنا معركة لا هوادة فيها... ان جلادي القيصرية يبذلون في الساعة الراهنة قصارى جهودهم كي يضاهوا أبطال الحروب الدينية في القرنين السادس عشر والسابع عشر من امثال آلب وتيلي لا بمآثرهم العسكرية وانما بما يقترفونه من جرائم اغتيال شنيعة . ان المدافعين في اوروبا الغربية عن الحضارة والنظام وغير ذلك من مقدسات الانسانية يهللون بحماسة وحمية لما يسمونه بالعودة الى الاوضاع الشرعية . لكن كما لم يفلح مرتزقة آل هابسبورغ ، بالرغم من بعض النجاحات العابرة ، في ارجاع الكاثوليكية الى المانيا الشمالية وهولاندا ، كذلك لن يتوصل قوزاق آل رومانوف الى اعادة توطيد أركان الحكم المطلق . فهذا الاخير ما يزال يملك القوة على تخريب البلاد،

لكنه ما عاد يملك القوة على حكمها» .

«ومهما يكن من أمر ، فان الثورة الروسية بعيدة غاية البعد عن أن تكون قد انتهت . فهي لن تنتهي ما دامت مطالب الفلاحين لم تلب . وكلما طال امدها تعاظم غليان الجماهير البروليتارية في اوروبا الغربية ، وتزايد خطر الفواجع المالية ، وتعزز اخيرا احتمال افتتاح عصر من الصراعات الطبقية المنقطعة النظير في حدتها امام اوروبا الغربية» .

هذا ما كتبته في كانون الثاني ١٩٠٦ . فهل من داع للخجل مما كتبت ؟ هل بيننا من يتصور أن الثورة الروسية انتهت ، وأن البلاد عادت الى وضعها الطبيعي ؟ ثم ألم يدخل العالم بأسره ، منذ ان كتبت هاتيك السطور ، في مرحلة من اضطرابات عظيمة فعلا ؟

لننظر الآن في «نبوءتي الخاطئة» في مقال «مسائل ثورية» . كنت يومئذ اخوض في جدال وحجاج مع لوسينا الذي كان يقول ان من المستحيل ان تؤدي حرب بسبب كوريا الى ثورة في روسيا . وكان يعتقد انني اقيم وزنا أكبر مما ينبغي للعمال الروس حين كنت أرى فيهم عاملا سياسيا له طابع أكثر واقعية من العمال الانكليز . وهذا ما رددت عليه في الايام الاولى من شباط ١٩٠٤ ، عند بداية الحرب الروسية ـ اليابانية :

«لا مجال البتة للشك في أن تطور روسيا الاقتصادي اكثر تأخرا بكثير من تطور المانيا أو تطور انكلترا الاقتصادي، وفي أن البروليتاريا فيها اضعف واقل خبرة بكثير من

البروليتاريا الالمانية أو الانكليزية . لكن كل شيء نسبـي ، ونسبية أيضا هي القوة الثورية لطبقة من الطبقات» .

ثم بعد أن بينت ما السبب الذي جعل البروليتاريـا الروسية تتمتع بقوة ثورية خارقة ، أضفت ما يلي :

«ان النضال سينتهي بهزيمة الحكم المطلق بسرعة اكبر كلما دللت اوروبا الغربية على طاقة أعظم في حجب كـل مساعدة عنها . والعمل على اسقاط حظوة القيصرية بقـدر الامكان هو ، في الساعة الراهنة ، واحدة من أهم مهـام الاشتراكية الاممية . . .

«وبالرغم من جميع الصداقات الثمينة التي يتمتع بهـا اوتوقراطي عموم روسيا في أوروبا الغربية ، فان الضيـق الذي هو فيه لا ينى يشدد القبضة على خناقه على مـرأى من كل عين . والحرب مع اليابان قد تعجل الى حد معجز بانتصار الثورة الروسية . . . وسوف يتكرر في هذه الحال ما حدث بعد الحرب الروسية ـ التركية ، لكن بشدة وحدة اعظم هذه المرة ، اعني انطلاق الحركة الثوريـة انطلاقـة رائعـة» .

وبعد أن شرحت مبررات هذا الرأي ، أضفت قولي :

« لن يكون في وسع الثورة في روسيا أن تقيم مباشرة نظاما اشتراكيا ، لان الشروط الاقتصادية فيها متأخرة غاية التأخر . والحق أنه لن يكون في مستطاعها سوى أن تضع دستورا ديموقراطيا ، لكن هذا الدستور سيخضع لتأثير

بروليتاريا ذات حول وقوة ، لن تتوانى عن انتزاع تنـازلات هامة لحسابها .

«ولا مناص من أن يكون لدستور كهذا رد فعل قوي على الاقطار المجاورة . فهو سيحفز أولا ويؤجج جذوة الحركـة العاملة ، فتتلقى هذه الاخيرة بذلك دعما هائلا سيمكنها من شن الهجوم على المؤسسات السياسية التي تقف عقبة في وجه قيام ديموقراطية حقيقية ـ مثل مبدأ الانتخاب عـلى ثلاث مراحل في بروسيا . ثم انه ، فضلا عن ذلك ، سيحرك ويثير المشكلات القومية التي لا تقع تحت حصر في أوروبـا الشرقية» .

هذا ما كتبته في شباط ١٩٠٤ . وفي تشريـن الاول ١٩٠٥ كانت الثورة الروسية بمثابة حقيقة واقعة ، وقـد قاتلت البروليتاريا في مقدمة الصفوف ، وما عتم انعكاس ذلك على الاقطار المجاورة أن أعلن عن ظهوره . ففي النمسا اشتد ساعد النضال في سبيل حق الانتخاب العام وما لبث أن انتزع النصر ، وتقف المجر قاب قوسين أو أدنى مـن انتفاضة حقيقية ، وأعلنت الاشتراكية ـ الديموقراطيـة الالمانية عن تأييدها للاضراب العام ، ولاسيما في بروسيـا حيث اندفعت ببالغ الحمية في معترك النضال في سبيـل حق الانتخاب العام ، وهو النضال الذي تمخض ، ابتداء من شهر كانون الثاني ١٩٠٨ ، عن مظاهرات شوارع لم يسبق قط لبرلين أن شهدت نظيرها منذ عام ١٨٤٨ . كما شهد عام ١٩٠٧ الانتخابـات المدهشـة المسمـاة بـ «انتخابات

الهوتنتوت» (١) ، وهزيمة ماحقة للديموقراطية البورجوازية الالمانية . واذا كنت قد توقعت ، فضلا عن ذلـك ، انطلاق حركات قومية من عقالها في اوروبا الشرقية ، فان الاحداث تجاوزت الى دون ما حد توقعاتي : فقد شهدنا بالفعل يقظة الشرق بأسره ، يقظة الصين والهند والمغـرب وفـارس وتركيا ، التي تجلت في القطرين الاخيرين في انتفاضـات قومية مظفرة .

وينبغي كذلك ان نربط بهذه الاحداث تفاقما متعاظمـا للصراعات الدولية وضع اوروبا لمرتين على التوالي على شفا الحرب ، بسبب المغرب أولا ، ثم بسبب تركيا .

ولئن تحققت «نبوءة» ما ــ مع التسليم بامكانيةاستخدام هذا المصطلح ــ فهي على وجه الدقـة تلـك التـي بشرت بالثورة الروسية وتكهنت بأنه ستعقبهـا مرحلـة مـن الاضطرابات السياسية الشديدة ومن تفاقم جميع المنازعات الاجتماعية والقومية .

صحيح انني لم اتوقع الهزيمة المؤقتة للثورة الروسية، ولكن اذا ما تنبأ أحدهم في عام ١٨٤٦ بثورة ١٨٤٨ فهـل يمكن الادعاء بأنه أخطأ لان هذه الثـورة سحقت في عـام ١٨٤٨ ؟

لا مراء في أنه يتوجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار ، في

---

١ ــ الهوتنتوت : شعب من جنوب افريقيا ذو بشرة ضاربة الـى الصفرة ويعرف ايضا باسم خوي ــ خوي . ــم ــ

جميع الحركات والانتفاضات الكبيرة ، احتمـــال وقـــوع هزيمة . فمجنون هو من يحسب أن النصر بات مضمونـا ، مع أن المعركة لم تدخل بعد يومها الاول . بيد ان الموضوع الوحيد الممكن لابحاثنا هو أن نعرف هل ترتسم في الافـق معالم صراعات ثورية كبيرة . وهذه مسألة نستطيـــع ان نحسمها بقدر ما من اليقين . اما ما يمكن أن يكون مــآل واحد من هذه الصراعات ، فلا يسعنا أن نقول عنه شيئـــا مسبقا . ولكن كم سنكون مساكين ، بل كم سنكون خونـة لقضيتنا وعاجزين عن كل نضال ، اذا كنا راسخي الايمان سلفا بأن الهزيمة محتومة واذا كنا لا نعتمد على امكانيـــة الانتصـــار .

بديهي أنه ليس مكتوبا للتوقعات أن تتحقق جميعـا . فمن يزعم أن ضربه في امور الغيب معصوم عن الخطأ أو من يطلب مثل ذلك من الآخرين ، يكن مرغما على التسليم بوجود قوى خارقة للطبيعة لدى الانسان .

ان على كل رجل سياسة أن يأخذ في حسابه احتمـال عدم تحقق توقعاته . ولكن هذا لا يعني أن مهنة النبي هي محض تسلية من تسليات اوقات الفراغ . فهي شاغل لا غنى عنه لكل رجل سياسة ذكي ومتبصر شريطة ان يمارسها بحذر ومنطق . وهذا بالتحديد ما كان يشير اليه بيبل .

ان الروتيني السوقي هو وحده الذي يكتفي بالايمـان بأن الامور ستسير في المستقبل على منوالها اليوم . اما رجل السياسة، الذي هو في الوقت نفسه رجل فكر، فانه يتبصر عند كل حدث جديد بجميع الاحتمالات التي ينطوي عليهـا

ويستخلص منها أبعد النتائج . صحيح أن قوى العطالة هائلة في المجتمعات ؛ ولهذا يبدو الروتيني وكأنه على صواب في تسع من كل عشر حالات ، حين يثابر على عمله اليومي الرتيب من دون أن يبالي كثيرا بالمواقف والاحتمالات الجديدة . لكن لنفرض أن حدثا قد طرأ ، حدثا على درجة كافية من القوة لقهر قوى العطالة التي تكون قد لغمتها أصلا احداث سابقة من دون أن يتغير شيء في الظاهر . عندئذ يدخل التطور في دروب جديدة، فيطيش صواب الروتينيين كافة ، بينما لا يملك القدرة على الثبات والصمود سوى أولئك الساسة الذين ألفوا الاحتمالات الجديدة ونتائجها .

بيد أنه لا ينبغي أن يدور في خلدنا أنه ما دامت الامور تسير على منوالها المعهود ، فان الغلبة ستكون للروتيني السوقي على السياسي الذي لا يحجم عن توقع المستقبل وعن التنبؤ به . فذلك لن يكون صحيحا الا اذا انزل هذا الاخير الاحتمالات التي يزن نتائجها منزلة الحقائق الواقعة وزعم انه يبني عليها نشاطه العملي المباشر . لكن من يملك الجرأة ليزعم أن انجلز أو بيبل أو أي واحد من الساسة المتنبئين الذين يدور الكلام عنهم هنا قد راودته قط فكرة كهذه عن تنبؤاته ؟

ان الروتيني السوقي لا يجد نفسه أبدا مدفوعا الى دراسة الحاضر الذي يخيل اليه انه لا يعدو ان يكون تكرارا للاوضاع والمواقف السابقة المعروفة التي عاش في وسطها حتى الآن. لكن الرجل الذي يتوقع جميع الاحتمالات والنتائج في كل موقف من المواقف لا يملك القدرة على انجاز

هذا العمل الا لانه درس القوى المتواجدة ، وهو يجد نفسه محمولا قبل كل شيء على تكريس انتباهه كله للعوامل الجديدة وشبه المجهولة . أما ما يعتبره الدعي الجاهل الضيق الافق تنبوءات في الفراغ ، خاوية من كل معنى ، فهو في الحقيقة نتيجة دراسات متبحرة تغني باستمرار معرفتنا بالواقع . ولا يحق لاحد أن يهاجم انجلز وبيبل وأمثالهما بسبب تنبؤاتهم الا في حال سلوكهم مسلك الحالمين الغرباء عن العالم الواقعي . بيد أن ما من انسان اسدى في الحقيقة نصائح حصيفة واريبة للبروليتاريا في المواقف الصعبة على نحو ما فعل اولئك الانبياء ، وهذا على وجه التحديد لانهم كانوا يقدرون عظيم التقدير مهنة النبي ويولونها فائق عنايتهم . ولئن قضي بالتيه والضياع في غالب الاحيان على هذه الطبقة أو تلك اثناء حركة صعودها، فتبعة ذلك لا تقع على عاتق رجال السياسة المتطلعين ابدا الى أرحب الآفاق وأوسعها ، وانما على عاتق أنصار «السياسة الايجابية» الذين لا يرون أبدا الى أبعد من انوفهم والذين لا يقرون بصفة الواقعية الا للاشياء التي تصطدم بها انوفهم والذين يتصورون كل عقبة ترتطم بها انوفهم عقبة هائلة لا تذلل .

ثمة نوع آخر من النبوءات غير الذي اتينا بذكره . فتطور المجتمع مرهون في خاتمة المطاف بتطور نمط انتاجه ؛ والحال أننا نعرف اليوم قوانين هذا التطور بدقة كافية كي نستطيع أن نتعرف بشيء من الثقة واليقين الاتجاه الذي يتم فيه بالضرورة التطور الاجتماعي وأن نستخلص

النتائج المترتبة على ذلك بالنسبة الى المسيرة الضرورية للتطور السياسي .

غالبا ما يخلط الناس بين هذين النوعين من النبوءات، الا انهما يختلفان مع ذلك اختلافاً جذري الاختلاف . فالامر في الحالة الاولى أمر احتمالات بالغة التنوع تكون كامنة في حدث معين أو موقف محدد ؛ ومهمتنا في هذه الحال البحث عن نتائجه المحتملة . أما في الحالة الثانية فالامر أمر اتجاه واحد ، حتمي ، للتطور ؛ ومهمتنا ان نتعرفه. في النوع الاول من النبوءة ننطلق من وقائع محددة وعينية ، بينما لا يمكن للثاني أن يشير الا الى ميول عامة من دون أن يقدم معلومات دقيقة عن الاشكال التي ستتلبسها هذه الميول . وحتى عندما يبدو أن هذين الاسلوبين في البحث يفضيان الى النتيجة عينها ، يظل واجبا علينا أن نحذر الخلط بينهما .

ان القول ، على سبيل المثال ، بأن حربا بين فرنسا والمانيا تفضي الى ثورة او بأن تفاقما متعاظما للتناقضات الطبقية في المجتمع الرأسمالي يفضي الى الثورة ، يعني اطلاق نبوءتين متماثلتين في الظاهر . فالحرب بين فرنسا والمانيا ليست حدثا يمكن توقع حدوثه سلفا بنفس اليقين الذي قد نتوقع به حدوث امر من الامور بناء على قانون طبيعي . فالعلم لم يدرك هذا المستوى بعد . وما الحرب الا احتمال بين احتمالات عديدة يمكن ان تحدث . وفضلا عن ذلك ، تخضع الثورة الناجمة عن حرب من الحروب لاشكال محددة . فقد يحدث ان تؤدي الرغبة الملحة لدى اضعف الامتين المتحاربتين في تأليب جميع قوى الشعب على العدو

الى حمل الطبقة الاقوى والابسل ، أي البروليتاريا ، الى سدة السلطة . هذا ما ارتآه انجلز ممكنـــا في عام ١٨٩١ بالنسبة الى المانيا لو اضطرت من جديد الى محاربة فرنسا التي لم تكن يومئذ على ما هي عليه اليوم من قلة في تعداد السكان ، والى محاربة روسيا التي لم تكن قد تكبدت بعد هزيمة والتي لم تكن الثورة قد أخلت بعد بتوازن النظام فيها.

ومن الممكن ايضا ان تنجم ثورة عن الحرب حين يتمرد الجيش المسحوق على الاوجاع التي قاساها وحين تطيـح انتفاضة الجماهير الشعبية بالحكومة ، لا بغية مواصلة القتال بمزيد من العزم والقوة ، بل بغية وضع حد لحرب مدمرة لا هدف لها وعقد الصلح مع خصم لا يتمنى هو الآخر شيئا أفضل .

ومن الممكن اخيرا ان تتسبب الحرب في اندلاع ثورة في شكل انتفاضة عامة تنجم عن صلـــح مخز ومفجع ، انتفاضة توحد الجيش والشعب ضد الحكومة .

اذا كان في الامكان اذن ان نحدد سلفا بعض جوانب الثورة في حال نجومها عن حرب ، فان شكلها بالمقابل يظل ملتبسا ومبهما بكامله حين نعدها نتيجة لتفاقم التناحرات الطبقية تفاقما متزايدا ومتعاظما . ان في وسعنا ان نؤكد بثقة تامة ان الثورة التي ستنجم عن الحرب ستندلع امـا أثناء هذه الحرب واما في أعقابها مباشرة . لكن اذا كنت اقصد بالثورة نتيجة التفاقم المتعاظم للتناقضات الطبقية ، فانني أجهل تماما اللحظة التي سيشتعل فيها فتيلها . انني أستطيع ان أؤكد بثقة ان الثورة الناجمة عن حرب ستكون

قصيرة الاجل . لكني لا استطيع ان اقول الشيء نفسه عن الثورة الناجمة عن التفاقم المتعاظم للتناقضات الطبقية. فقد تتطلب وقتا طويلا للغاية ، ولعل الثورة الناتجة عن حرب قد تؤدي قياسا اليها دور مشهد واحد بين مشاهد كثيرة من فصول عدة . ونحن لا نستطيع ان نؤكد سلفا ان الثـورة الناجمة عن حرب سيكتب لها الظفر . وبالمقابل ، لا يمكن للحركة الثورية المتأتية عن التفاقم المتعاظم للتناقضـــــات الطبقية ان تتكبد سوى هزائم عارضة ، ولا مناص من ان يعقد لها لواء النصر في خاتمة المطاف .

أضف الى ذلك ان الحرب ، التي هي في الحالة الاولى الشرط المسبق للثورة ، لا تعدو ان تكون ، كما رأينا ، حدثا غير مؤكد حدوثه . وليس لاحد ان يدلي برأي فاصل قاطع حول الحرب . وبالمقابل ، ينجم التفاقم المتعاظم للتناقضات الطبقية عن قوانين الانتاج الرأسمالي بالضرورة . اذا لم تكن الثورة اذن ، من حيث أنها نتيجة للحرب ، سوى احتمال بين احتمالات أخرى كثيرة ، فانها ضرورة مطلقة من حيث انها نتيجة لصراع الطبقات .

واضح اذن انلكلا النوعين من «النبوءات» نهجه الخاص، وهو يقتضي دراسات خاصة . وانما على عمق هـــذه الدراسات تتوقف قيمـــة «النبوءات» ، بينما يحسب الاشخاص ، الذين لا يملكون اي فكرة عن هذه الدراسات ، النبوءات أوهاما وخرافات لا طائل تحتها ولا جدوى منها .

بيد اننا سنقع في خطأ عظيم لو تصورنا ان الماركسيين هم وحدهم الذين يتنبؤون . فحتى البورجوازيون من رجال

السياسة لا يمكنهم الاستغناء عن نظرات تستشرف المستقبل الرحيب الأفق انطلاقا من المجتمع القائم . في هذا تكمن ، على سبيل المثال ، كل قوة السياسة الاستعمارية . فلو كنا لا نواجه سوى السياسة الاستعمارية الراهنة ، لكان التخلص منها في غاية اليسر . فهي عملية تافهة عديمة القيمة بالنسبة الى جميع الدول باستثناء انكلترا . لكنها الميدان الوحيد الذي ما يزال يبدو وكأنه يَعِد بمستقبل مشرق في ظل النظام الرأسمالي. وانما بسبب هذا المستقبل المشرق للسياسة الاستعمارية ، لا بسبب بؤسها الحاضر ، يتكهنون بأنه سيكون لها سحر وفتنة آسران على جميع العقول غير المقتنعة بقيام الاشتراكية ذات يوم . وليس من خطأ كخطأ الادعاء بأن المصالح الراهنة هي وحدها التي تلعب في السياسة دورا حاسما ، وأن التطلعات المثالية البعيدة مجردة من كل قيمة عملية . وما من خطأ كخطأ الاعتقاد بأن تحريضنا الانتخابي سيتمخض عن نجاح اعظم كلما لبسنا لبوس الاشخاص «العمليين» ، اي التافهين الادنياء ، وكلما حصرنا كلامنا بقضايا الضرائب والجمارك والماحكات والدعاوى البوليسية وصناديق المرض وما الى ذلك من المسائل ، وكلما تصورنا هدفنا النهائي الكبير وكأنه حب من ايام الشباب ذبل وانطفأ ، حب ما يزال يحلو لنا ان نفكر به في أعماق قلوبنا ، لكننا نكتمه ونخفيه ما امكننا بين الملأ .

-٣-

التقدم نحو مجتمع الغد

لا يمكن اذن في السياسة الاستغنـــــاء عن التنبؤ . وأولئك الذين يتنبؤون بأن الامور ستسير على منوالها المعتاد لحقبة طويلة اخرى من الزمن هم وحدهم الذين لا يدركون انهم يتنبؤون .

طبيعي انه لا وجود لمناضل عمالي واحد يرضى عـن الوضع القائم ولا يسعى الى دفعه في طريق التحـــول الجذري . وليس في اي حزب من الاحزاب سياسي ذكي وبريء ، ولو بأقل قدر ، من الاحكام المسبقة ، لا يعتقـــد ببطلان التصور القائل ان التحول الاقتصادي للمجتمع قد يستمر في المستقبل على سرعته الراهنة ، بينما لن يطرأ اي تغيير على الوضع السياسي ، وهذا لحقبة طويلة من الزمن.

اذا كان السياسي لا يريد ، بالرغم من كل شيء ، ان يسمع بثورة سياسية ، اي بتبدل جارف في القوى على

صعيد الدولة ، فلن يبقى عليه الا ان يبحث عن أشكال يتم فيها انحلال التناقضات الطبقية ببطء ، على نحو غير محسوس ، بدون صراعات كبرى حاسمة .

يحلم الليبيراليون بتوطيد أركان السلام الاجتماعي بين الطبقات ، بين المستغِلين والمستغَلين ، من دون ان يزول الاستغلال ، وذلك بأن تفرض كل طبقة على نفسها ، بكل بساطة ، نزرا من الاعتدال تجاه الطبقة الاخرى ، وبأن تستنكف عن كل شطط وعن كل مطالب فيها مبالغة ومغالاة. ومنهم من يتصور ان التناقض الذي يفصل العامل عن الرأسمالي ما دام كل منهما بمعزل عن الآخر سيتبدد ويتلاشى بمجرد ان يواجه كل منهما الآخر بمطالبه الخاصة به . وبذلك سيقوم ملكوت الوئام الاجتماعي بفضل العقود الجماعية . والواقع ان من شأن التنظيم ان يمركز ، ولا شيء سوى ذلك ، تسوية التناقضات والتناحرات ؛ فتصبح الصراعات بين الحزبين أقل وأندر ، ولكن اعظم وأقوى . وتزلزل المجتمع بأشد بكثير مما كانت تفعل المناوشات في ايام زمان . ان التنظيم يجعل تناحر المصالح المتناقضة بالذات أشد لدادا وضراوة ، وبفضله لا يعود التناحر يظهر وكأنه تناحر عارض او طارىء بين اشخاص منفردين ، ليأخذ اكثر فأكثر شكل تناحر ضروري وحتمي بين طبقات بكاملها.

لا يستطيع الاشتراكي ان يشاطر في وهم مصالحة الطبقات والوئام الاجتماعي . وما هو باشتراكي الا لانه لا يشاطر في هذا ألوهم . انه يعلم ان السبيل الى الوئام الاجتماعي ليس حلم المصالحة والتوفيق بين الطبقات ، بل

الغاؤها وانهاء وجودها . والحال انه اذا فقد ايمانه بالثورة، لا يبقى أمامه سوى ان ينتظر من التقدم الاقتصادي الالغاء السلمي واللامحسوس للطبقات ، على اعتبار ان الطبقة العاملة ستزداد تعدادا وستمتص بالتالي رويدا رويدا سائر الطبقات الاخرى .

هذه هي نظرية التقدم السلمي نحو الاشتراكية .

تنطوي هذه النظرية على جانب ايجابي للغاية . فهي تستند الى بعض الوقائع المستقاة من التطور الفعلي التي تشهد على اننا نتقدم فعلا وحقا نحو الاشتراكية . وماركس وانجلز هما بالتحديد اللذان أوضحا معالم هذه الظاهرة وأقاما البرهان على ان لها صفة القانون الطبيعي .

اننا نتقدم نحو الاشتراكية من زاويتين : من ناحية اولى ، بحكم تطور الراسمالية وتركز الرأسمال . فالمزاحمة تجعل الرأسمال الكبير يهدد الصغير ، ويسحقه بتفوقه ، ويبتلعه في نهاية المطاف . وهذا في حد ذاته سبب كافٍ ، بصرف النظر عن الشره الى الربح ، ليدفع بكل راسمالي الى زيادة راسماله وتوسيع دائرة عملياته . هكذا تغدو المنشآت الصناعية أوسع فأوسع ، وتنحصر بين ايدي حفنة قليلة لا تني تتضاءل باطراد . ان المصارف ومنظمات أرباب العمل هي التي تسوس وتنظم اليوم المنشآت الرأسمالية لأمم شتى . وهذا ما يمهد السبيل اكثر فأكثر امام التنظيم الاجتماعي للانتاج .

بالتوازي مع هذه المركزة للمنشآت الصناعية ، نلاحظ تنامي الثروات الضخمة ، وهي ظاهرة لا يعيقها بحال من

الاحوال نظام الشركات المساهمة . بل على النقيض من ذلك، فالشركات المساهمة لا تتيح لعدد ضئيل من المصارف ومن منظمات أرباب العمل ان تهيمن اليوم على الانتاج فحسب، بل توفر ايضا الوسيلة القمينة بتحويل الثروات الصغيرة الى رأسمال ، وبالتالي اخضاعها لسيرورة المركزة الرأسمالية .

ان الشركات المساهمة هي التي تضع المدخرات البسيطة تحت تصرف الرأسماليين الكبار . وهؤلاء يستخدمونها وكأنها ثروة شخصية لهم ، ويزيدون بالتالي في القوة المركزة لرساميلهم الضخمة .

اخيرا ، فان الشركات المساهمة هي التي تجعل شخص الرأسمالي بالذات غير ذي نفع بالمرة لسير المنشأة . وبذلك لا تعود مسألة اقصاء شخص الرأسمالي عن الحياة الاقتصادية مسألة احتمالات او مسألة نهزة ، بل تمسي مسألة قوة .

بيد ان التقدم نحو الاشتراكية بفعل تركز الرأسمال ليس سوى جانب واحد من التطور باتجاه مجتمع الغد . فنحن نلاحظ في داخل الطبقة العاملة سيرورة موازية تقود هي الاخرى الى الاشتراكية . ففي الوقت الذي يزيد فيه الرأسمال ، يزيد ايضا في المجتمع عدد البروليتاريين . ويصبح هؤلاء الطبقة الاكثر تعدادا ، وتتطور منظماتهم وتنمو في الوقت نفسه . ويبادر العمال الى تأسيس تعاونيات تقصي جانبا الوسطاء وتنظم الانتاج تبعا للحاجات ، والى انشاء نقابات تضع قيودا على السلطة المطلقة لارباب العمل وتسعى الى ممارسة تأثير على سير الانتاج . ويرسل العمال

الى المجالس البلدية والمجالس النيابية ممثلين يبذلون ما بوسعهم لانتزاع اصلاحات ولاقرار قوانين للحماية العمالية ولتحويل المرافق القومية والبلدية الى مؤسسات نموذجية ولزيادة عددها باستمرار .

ان هذه الحركة تسير قدما الى الامام بلا انقطاع . فنحن من الان ، كما يقول اصحابنا الاصلاحيون ، في أوج الثورة الاجتماعية ، بل في أوج الاشتراكية اذا صدقنا بعضهم . يكفي ان يستمر التطور في الطريق نفسه ، فتنتفي كل حاجة الى هزة ، لان مثل هذه الهزة ستعكر الجو لا اكثر على التقدم السلمي نحو الاشتراكية ؛ وخير ما نفعله اذن ان نمتنع من الان فصاعدا عن التفكير في الامر وأن نصرف كل اهتمامنا الى العمل «الايجابي» .

ان هذا المنظور مغرٍ وجذاب بكل تأكيد . ولا بد ان تكون طبيعة المرء جهنمية حقا حتى تأخذه الرغبة في تعكير الجو عن طريق هزة عنيفة على هذا «الارتقاء التدريجي الرائع عن طريق الاصلاحات» . واذا كانت أفكارنا مطالبة بالتطابق مع رغباتنا ، فلا مندوحة لنا ، نحن الماركسيين ، من ان نلتهب جميعا بالحماسة لنظرية التطور السلمي هذه.

ومن سوء الحظ ان عيبا طفيفا يشوبها : فالتقدم الذي تشير اليه ليس تقدم عنصر واحد ، وانما تقدم عنصرين ، بل عنصرين على تضاد مطلق : الرأسمال والعمل . وما يعده الاصلاحيون تطورا سلميا نحو الاشتراكية هو ، في حقيقته، تقدم قوتين لطبقتين متناحرتين هما في حالة دائمة من العداء اللدود . وهذا التقدم يعني فقط ان التناقض بين

الراسمال والعمل ، الذي لم يكن له من وجود في بداية الامر الا بين عدد محدود من الافراد الذين لا يتخطون كونهم أقلية ضئيلة في الامة ، قد ترعرع ونما حتى بات في ايامنا هذه صراعا بين منظمات كبيرة شديدة البأس تتحكم بالحياة الاجتماعية والسياسية برمتها . التقدم نحو الاشتراكية يعني ، اذن ، التقدم نحو صراعات كبرى ستزعزع أركان الدولة جميعا ، وستزداد بالضرورة ضراوة ، ولن يقيض لها ان تعرف من نهاية الا بعد سحق الطبقة الرأسمالية ومصادرة ملكيتها . ذلك ان البروليتاريا طبقة لا غنى للمجتمع عنها ، وقد تهزم لحين من الزمن ، ولكن لا سبيل ابدا الى ان تباد. اما الطبقة الرأسمالية فهي ، على العكس ، طبقة قد أمست لا مجدية ؛ وأول هزيمة كبرى ستمنى بها في الصراع على حيازة السلطة السياسية ستؤدي بالحتم والضرورة الى اندحارها الكامل والنهائي .

لا يمكن لاي امرىء ان يعاند ويكابر في نفي نتائج تطورنا الدائب باتجاه الاشتراكية ، اللهم الا اذا كان لا يرى الواقعة الاساسية في مجتمعنا ، واقعة التناحر الطبقي بين الرأسمال والمال . وليس التطور نحو الاشتراكية سوى تعبير آخر للاشارة الى التفاقم المتعاظم للتناقضات بين الطبقات والى التقدم باتجاه عصر من الصراعات الطبقية الحاسمة ، الفاصلة ، التي يمكن لتعبير الثورة الاجتماعية ان يستوعبها.

لا جدال في ان التحريفيين لا يروق لهم الاقرار بذلك، لكنهم لم يفلحوا حتى الان في الرد على هذا التصور بحجج معقولة ، قابلة للتصديق . وكل ما يتذرعون به عبارة عن

وقائع تقيم الدليل ــ هذا اذا امكن استخلاص نتيجــة او برهان منها ــ لا على ان المجتمع يتطور نحو الاشتراكية وانما على انه يبتعد عنها . من قبيل ذلك ، على سبيل المثال ، الفرضية القائلة ان الراسمال يتجه نحو اللامركزية لا نحو المركزية . هذا التناقض المنطقي يكمن في طبيعة التحريفية: اذ لا بد لها من الاعتراف بالنظرية الماركسية عن الراسمالية اذا كانت تريد اقامة البرهان على التقدم باتجاه الاشتراكية، ولكن لا بد لها من نبذ تلك النظرية اذا كانت تريد ان تدخل في اذهان الناس ان المجتمع يتقدم سلميا نحو الاشتراكية وان الصراعات بين الطبقات تخف حدتها .

بيد ان الشكوك بدأت تساور التحريفيين ومن علــى شاكلتهم في ان التقدم السلمي نحو الاشتراكية يتم بــلا عراقيل ولا صعوبات .

ومن الامور التي لها دلالتها البليغة في هذا الصدد المقال الذي نشره نيومان (١) عن «مصائر الماركسية» في عــدد تشرين الاول ١٩٠٨ من «نيو راندشو» ثم في «هيلف» . فالابهام والخلط الشديدان يحيطان بطريقة عرض المؤسس السابق للحزب القومي ــ الاشتراكي لتلك المصائر. فنيومان

---

١ ــ راع بروتستانتي ، أسس في عام ١٨٩٥ الحزب القومي ــ الاشتراكي الذي كان يهدف الى تحقيق «الحكم الملكي الديموقراطــي والاجتماعي» . لكن الحزب لم يكتب له طول العمر لانه لم يلق من يناصره. وقد انضم نيومان بعد ذلك الى «الحزب الليبرالي» . ــالناشرــ

يتصور ان تركز الرأسمال وتكوين نقابات لارباب العمل ظاهرة تفاجىء الماركسيين وتحرجهم ، وهذا امر ما كنا لنتصوره قط. ويزعم من جهة ثانية ان النقابيين التحريفيين كانوا ، بخلاف الماركسيين ، اول من أبرز اهمية التشريع العمالي والتنظيم النقابي . والرجل الفاضل لا يساوره الشك لحظة واحدة في ان ماركس هو اول من سلط الضوء في البر الاوروبي علىهاتين الظاهرتين، وأنه اقر بأهميتهما، وكذلك بأهمية نقابات أرباب العمل ، قبل سائر الاشتراكيين بكثير .

بيد ان جهد أولئك السادة في مثل هذا الموضوع ليس بالجديد ، وعليه ليس ثمة ما يدعو فيه الى الدهشة . وبالمقابل، ان من الوقائع التي يجدر بنا ان نلاحظها ان نيومان اكتشف في مقاله القدرة الفائقة للرأسمال المركز ، بحيث ان التطور الاقتصادي لا يقود في رايه الى الاشتراكية، وانما الى «اقطاع جديد يمتلكاسلحة اقتصادية مخيفة». ويضيف قوله : ان التعاونيات والنقابات العمالية تقف عاجزة امام نقابات ارباب العمل :

«ان ادارة الصناعة ستنتقل في مستقبل قريب الى الجانب الذي يتحقق فيه تعاون النقابات والمصارف . وقد نمت في هذا الجانب وكبرت قوى لن يكون في مستطاع اي ثورة اجتماعية انتطوح بها الا اذا اجتاح الجماهير حقد أعمى بنتيجة سنوات وسنوات مرعبة من البطالة والبؤس ، حقد سيطيح بكل شيء دونما تمييز وبخبط عشواء من دون ان يكون في مقدوره بناء شيء افضل . ان فكرة الثورة

الاجتماعية قد انتهت بالنسبة الى المفكرين الموضوعيين .
هذا بكل تأكيد صعب وشاق للغاية على الاشتراكيين من
المدرسة القديمة ، وعلينا كذلك ، نحن الايديولوجيين
الاجتماعيين الذين علقوا الآمال على تقدم أسرع للنجاحات
العمالية . لكن ما الفائدة من تعليل النفس بالاوهام ؟
فالمستقبل القريب القريب انما هو لنقابات الصناعيين» .

هكذا نجد انفسنا بعيدين لا عن التقدم نحو الاشتراكية فحسب ، بل ايضا عن التقدم السلمي . ونيومان نفسه لا يرى من وسيلة اخرى لدحر الاقطاع الجديد سوى «حقد اعمى يطيح بكل شيء» ، وبكلمة واحدة : الثورة. لكن منطقه ينقلب فجأة على نفسه في هذه الحال . فهو يعترف اولا بأن نقابات ارباب العمل لا يمكن ان تزاح من مواقعها الا عن طريق ثورة . لكنه يشجب بعد ذلك فكرة الثورة محتجا بأن هذه الثورة لا يمكن ان تكون غير تمرد يقوم به الجائعون و«يطيح بكل شيء دونما تمييز وبخبط عشواء من دون ان يكون في مقدوره بناء شيء افضل» . لكن ما الذي يوجب بأن تسير الامور على هذا المنوال ، ولماذا تجد الثورة نفسها محكوما عليها من البداية بالعقم ؟ ذلك هو سر نيومان .

لكنه بعد ان يقضي بالاعدام بجرة قلم وبلا حجة على فكرة الثورة ، لا يدع حبل اليأس يضيق عليه الخناق ، بل يهب من جديد عامر القلب بالايمان والحبور والاستبشار . وذلك لانه اكتشف ان نقابات أرباب العمل لا تشكل عقبة متعذرا تذليلها الا بالنسبة الى الماركسيين الذين يقولون بالحتمية الاقتصادية وينكرون حرية الاختيار . يكفي

الاعتراف بحرية الاختيار حتى تغلب نقابات أرباب العمل على امرها . هكذا ستفقد «الاسلحة المخيفة للاقطاع الجديد» صفتها كعقبات وعوائق لا سبيل الى مقاومتها .

ان ما يعجز تمرد الجماهير عن تحقيقه ، سيحققه الاعتراف بحرية أختيار الفرد ، ب «الشخصية» . ولفت الانتباه الى هذه الواقعة هو هو «السياسة الايجابية والعملية» .

الا اصغوا الى نيومان :

«ما كان ماركس يريد ان يسمع احدا يتكلم عن الاعتماد على حرية الاختيار ، لانه كان يرى في كل شيء سيرورة ضرورية . على الاقل نظريا . فلقد كان ، بصفته فردا ، شخصا محبوا بقوة ارادة وصاحب عزم وبأس . واليوم نلحظ لدى الاشتراكيين ، الذين يعملون فكرهم ، ضربا من العودة من نظرية الحتمية الى نظرية حرية الاختيار ، ومن ثم الى القاعدة الاساسية للحركات الليبيرالية كافة . وادوار برنشتاين هو الذي عبَّر على اوضح ما يكون التعبير عن وجوب الرجوع الى مدرسة كانط . كذلك نلحظ لدى الحركات الفوضوية او الميالة الى الفوضوية والقريبة من الاشتراكية الميل ذاته الى العزوف عن الايمان بقدر طبيعي يتحكم بالحياة الاقتصادية تحكما اعمى والى الاقرار بأن الارادة قادرة على اعطاء الاشياء أشكالا متنوعة . هذه العودة الى نظرية الارادة هي نتيجة لتوطد أركان ملكوت الصناعيين الجديد . فقد بات واضحا ان امبراطوريتهم لن تنهار من تلقاء نفسها ، بل لا مناص من انتزاع التنازلات

منهم بأفعال ارادية» .

ان الذين اكتشفوا هذا الاكتشاف انما هم أنصار التطور السلمي نحو الاشتراكية . اما نحن الماركسيين فما كانت بنا حاجة حقا الى هذه المعلومات . لكنه اكتشاف هائل بالنسبة الى التحريفيين وتشعباتهم في المعسكر الفوضوي والقومي – الاشتراكي . فالتحريفيون ، وهم أشبه ما يكونون بالنحلات التي تمتص عصارة كل زهرة ، يعتقدون انهم قد وجدوا هنا أيضا دحضا جديدا للافكار الماركسية. وكذلك هو شأن اخوانهم المثقفين الليبيراليين والقوميين – الاشتراكيين والفوضويين او الميالين الى الفوضوية . وهم جميعا يتهمون ماركس بأنه لم يعرف سوى تطور اقتصادي اعمى ، ميكانيكي ، وبأنه تجاهل الارادة الانسانية . والحال ان مهمتنا الرئيسية هي بالتحديد تحريك هذه الارادة .

هذا ما يقول به لا نيومن وحده ، بل ايضا فريدبرغ ؛ هذا ما يقول به جميع العناصر الذين يتأرجحون في حزبنا بين نيومان وفريدبرغ ، من امثال آيسنر ومورنبريشر (١) ؛ هذا ما يقـــول به منظرو التحريفية من أمثال طوغان –

---

١ – فريدبرغ : اشتراكي – ديموقراطي الماني منشق ، حاول بلا نجاح تأسيس حزب جديد باسم «الحزب الفوضوي – الاشتراكي» .

كورت آيسنر : من أبرز صحفيي الحزب الاشتراكي الالماني .

مورنبريشر : من «القوميين – الاشتراكيين» ، وبعد انحلال هذه الحركةانتسب الىالحزبالاشتراكي وتبوأ مكانهبين التحريفيين. (الناشر)

بارانوفسكي (٢) حين كتب يقول :

«كان مؤلف «الرأسمال» يبالغ في اهميـــة الجانب الاولي ، الابتدائي ، للتطور في التاريخ ، وما كان يفهم الدور الخلاق الهائل الذي يقع في هذا التطور على عاتق الشخصية الانسانية» («الاشتراكية الحديثة» ــ ص ٩١) .

ان هذا كله يظهر للعيان ان نظرية التطور السلمـي نحو الاشتراكية تشتمل على ثغرة كبيرة ، وان الدور الخــلاق الهائل للشخصية الانسانية الحية وحرية الاختيار مدعوان الى ردمها . لكن حرية الاختيار هذه ، التي يفترض فيها ان تتمم التطور نحو الاشتراكية ، تلغيه في الواقع . فالارادة اذا كانت حرة ، كما يؤكد نيومان ، واذا كان في مقدورها «اعطاء الاشياء اشكالا متنوعة» ، فان في مقدورها ايضا ان تعطي التطور الاقتصادي اتجاهات متنوعة، وعندئذ يستحيل كل الاستحالة معرفة ما الضمانة المتوفرة لنا للتقدم نحــو الاشتراكية . كذلك يستحيل تمييز اي تطور ، كائنا ما كان، في المجتمع ؛ وعندئذ يتوجب النكوص عن كل معرفة علمية بالظاهرات الاجتماعية .

---

٢ ــ من الشعبيين والاقتصاديين الرومانسيين الروس . ــم ــ

-٤-

التطور الاقتصادي والارادة

لن يتوانى التحريفيون عن الاعتراض على ما تقدم من عرضنا بوجود تناقض اشد بروزا للعيان بكثير لدى ماركس نفسه : فهو لا يعترف ، بصفته مفكرا ، بحرية الاختيار ، وينيط كل شيء بتطور اقتصادي ضروري وميكانيكي ، لكنه افصح على الدوام ، بصفته مناضلا ثوريا ، عن ارادة هي كأقوى ما تكون الارادة ، وجعل من ارادة البروليتاريا معوّله الاول . هناك اذن لدى ماركس تناقض مستعص على الحل بين النظرية والممارسة : هذا ما يعلنه التحريفيون والفوضويون والليبيراليون باتحاد وإجماع يهزان أوتار القلوب .

في الواقع ، لا وجود لتناقض كهذا لدى كارل ماركس. وهو لا يعدو ان يكون نتاجا للخلط القائم في عقول منتقديه، ذلك الخلط العضال الذي لا برء منه والذي يعيد انتاج

نفسه باستمرار وبلا انقطاع . هذا الخلط ناجم بكل بساطة عن المماثلة والمطابقة بين الارادة والارادة الحرة . فماركس لم يجهل قط اهمية الارادة و«الدور الهائل للشخصية الانسانية»، لكنه انكر فقط حرية الارادة ، وشتان ما بين الامرين . وقد لاقت هذه المسألة من العرض والشرح والتفسير ما يغنينا هنا عن الرجوع اليها .

ويقوم ذلك الخلط ، فضلا عما تقدم ، على تصور في غاية الغرابة للاقتصاد الاجتماعي والتطور الاقتصادي . فجميع اولئك المفكرين المتحذلقين يتصورون ان التطور الاقتصادي يتم ، بحكم خضوعه لقوانين ثابتة ، بصورة آلية، ميكانيكية ، بدون مساهمة الشخصيات الانسانية المحبوة بالارادة . هكذا تبدو الارادة وكأنها عامل خاص فوق الاقتصاد الاجتماعي والى جانبه ، تتممه وتسبغ «أشكالا متنوعة» على الاشياء التي تشرطها العوامل الاقتصادية . هذه النظرة الى الامور سمة موقوفة على المفكرين الذين يكوّنون لانفسهم عن الاقتصاد فكرة سكولائية ، مدرسية خالصة ، والذين نهلوا مفاهيمهم من الكتب واعتمدوها أداة وحيدة للتأمل والتفكر ، من دون ان تكون لهم اي فكرة حية عن السيرورة الاقتصادية الحقيقية . والبروليتاريون متفوقون عليهم قطعا من هذه الزاوية ؛ ولهذا فانهم اكثر أهلية ، بالرغم من كل ما يتقول به عنهم أضراب مورنبريشر وآيسنر ، ليفهموا هذه السيرورة ودورها التاريخي على وجه افضل لا من المنظّرين البورجوازيين الذين لا خبرة عملية لهم بالمسائل الاقتصادية فحسب ، بل ايضا من

الممارسين والخبراء العمليين البورجوازيين الذين لا تهمهم النظرية في شيء والذين لا تساورهم اي حاجة لتحصيل معارف في العلم الاقتصادي اكثر اتساعا ورحابة من تلك التي يستوجبها تحقيق أرباح طائلة .

ان العلم الاقتصادي يرتد بمجمله الى سكولائية فارغة اذا لم تكن نقطة انطلاقه الحقيقة الواقعة التالية : ان القوة المحركة في كل ظاهرة اقتصادية هي الارادة الانسانية ، لا ارادة حرة بالطبع ، لا ارادة في ذاتها ، بل ارادة محددة . والواقع ان ارادة الحياة هي التي تمثل في آخر التحليل الاساس لكل ظاهرة اقتصادية ، وهي التي تظهر الى حيز الوجود في نفس الوقت الذي تظهر فيه الحياة لدى الحيوانات المحبوة بحركة وبمعرفة . ان جميع اشكال الارادة ترجع في التحليل الاخير الى ارادة الحياة .

تتلبس ارادة الحياة لدى المتعضيات أشكالا خاصة في كل حالة ، وذلك تبعا لشروط حياتها الخاصة بها ، على ان نفهم كلمة **الشرط** بأوسع معانيها بحيث لا تتضمن وسائل المعاش فحسب ، بل ايضا أخطار الحياة والعراقيل التي تعيقها وتغلها . ان شروط حياة المتعضيات تحدد كيفيات ارادتها ، واشكال نشاطها ونتائجه .

هذا المُدرَك هو نقطة انطلاق التصور المادي للتاريخ . وبقدر ما تكون العلاقات التي يعبر عنها بسيطة لدى المتعضيات الدنيا ، يكون اكبر لدى المتعضيات العليا عدد الوسطاء الذين يعترضون بين ارادة الحياة البسيطة وبين الاشكال العديدة التي قد تتلبسها .

ولو اردت المزيد من التوسع في هذه المسألة ، لخرجت عن موضوعي . لكني أبيح لنفسي مع ذلك بعض الملاحظات .

ان شروط حياة المتعضية على نوعين: فهناك اولا الشروط التي تتجدد باستمرار والتي تثابر على وجودها دونما تغير عبر أجيال عدة . والارادة ، المتكيفة مع هـــذه الشروط ، المساوقة لها ، تصبح عادة تتناقل بطريق الوراثة وتترسخ بطريق الانتخاب الطبيعي . وبذلك تغدو غريزة ، حركـــة اندفاعية لا ترد . وينتهي الامر بالفرد الى ان ينصاع بها في جميع الظروف ، حتى في الظروف الشاذة التي يلحق فيها هذا الانصياع الضرر والاذى بالحياة ، ويتسبب احيانا في الموت ، بدلا من ان يصون الحياة وييسرها . ومـــع ذلك ، تبقى العلة الاولى لهذا الاندفاع الغريزي ارادة الحياة .

الى جانب هذه الشروط الحياتية التي تتجدد بـــــلا انقطاع من دون ان تتبدل او تتعدل ، هناك الشروط التي يندر ان تتكرر او التي لا تني تتحول وتتغير . في هذه الحال تكون الغريزة عاجزة ، ويكون استمرار البقاء مرهونا بصورة اساسية بملكة المعرفة لدى المتعضية ، اي بقدر ما تظهـــر قدرتها على تعرف الموقف الذي هي فيه وعلى تكييف سلوكها تبعا له . وكلما خضعت شروط حياة نوع حيواني لتحولات وتغيرات متلاحقة ، نما ذكاؤه وتطور ، مـــن جهة اولى لان اعضاء الذكاء تكون مطالبة بمساهمة اكبر ، ومن جهة ثانية لأن الافراد يستعبدون ويقصون اذا كان ذكاؤهـــم دون المطلوب .

ويرتقي الذكاء اخيرا لدى الانسان الى مستوى يمسي

قادرا معه على ان يخلق لنفسه اعضاء اصطناعية ، من اسلحة وأدوات ، حتى يكفل لنفسه حياة أفضل وسط الشروط التي هو فيها . والحال انه ، بمسلكه هذا المسلك، يوجد لنفسه شروط حياة جديدة ، لا مناص له من التكيف معها . هكذا ييسر التقدم التقني ، الذي هو من نتاج ذكاء راقٍ ، بدوره تقدم الذكاء .

والتقدم التقني هو كذلك نتيجة لارادة الحياة ، لكنه يدخل عليها تعديلا ملحوظا . فالحيوان يريد فقط ان يعيش كما عاش حتى اليوم ، ولا يطلب شيئا آخر . وبالمقابل ، نجد ان اختراع سلاح جديد او أداة جديدة يوفر امكانية لحياة افضل من السابق ، وللحصول على قوت اكثر ، وعلى المزيد من وقت الفراغ ومن الامان ، او اخيرا لتلبية حاجات جديدة مجهولة سابقا . وكلما تطورت الادوات التقنية ، تحولت ارادة الحياة الى ارادة حياة أفضل .

بهذه الارادة يتميز الانسان المتمدين .

والحال ان الادوات التقنية لا تبدل العلاقات بين الانسان والطبيعة فحسب، بل ايضا العلاقات بين الانسان والانسان.

ان الانسان ينتمي الى عالم الحيوانات الاجتماعية ، اي الحيوانات التي لا تسمح لها شروط وجودها بأن تحيا منفردة ، بل تلزمها بأن تحيا حياة مجتمعية . وإرادة الحياة في هذه الحال هي ارادة الحياة مع اعضاء المجتمع ومن اجلهم . والتقدم التقني ، الذي يبدل شروط الوجود بوجه عام ، يبدل ايضا شروط الحياة والتعاون الاجتماعيين . وهو يدرك هذه النتيجة بتوفيره ، بوجه خاص ، للانسان اعضاء

متميزة عن جسمه . فالادوات والاسلحة الطبيعية ، من أظافر واسنان وقرون الخ ، مشتركة بين جميع أفراد النوع الواحد ، شريطة ان يكونوا من جنس واحد وعمر واحد . لكن الادوات والاسلحة الاصطناعية يمكن ان تصبح ملكا لبعض الناس دون سائر البشر . ومن يمتلك وحده دون الآخرين تلك الادوات او تلك الاسلحة يحي في شروط مغايرة لتلك التي يحيا فيها من لا يمتلك مثل تلك الادوات او الاسلحة . هكذا تتشكل طبقات مختلفة تتلبس فيها ارادة الحياة ذاتها أشكالا متباينة .

ان الرأسمالي ، على سبيل المثال، لا يستطيع ان يحيا، في الشروط الحياتية التي يعيش فيها، بدون تحقيق أرباح. فارادته للحياة تدفع به الى تحقيق أرباح ، وإرادته لحياة أفضل تدفع به الى السعي في سبيل زيادة هذه الارباح . وهذا في ذاته سبب كافٍ بالنسبة اليه لزيادة رأسماله ؛ لكن للمزاحمة المفعول نفسه ، وهي تفعل فعلها بقوة اكبر بكثير : انها تهدده بالافلاس اذا لم يتمكن من زيادة رأسماله باستمرار . وليس تركز الرساميل ظاهرة ميكانيكية تتم بدون ارادة المعنيين وبدون وعي منهم . فمثل هذه الظاهرة ستكون مستحيلة تماما لو لم يكن لدى الرأسماليين رغبة جامحة في الاغتناء وفي اقصاء ضعاف مزاحميهم . وليس في ذلك كله سوى شيء واحد مستقل عن ارادتهم ووعيهم، وهو ان نتائج ارادتهم وجهودهم تخلق الشروط المناسبة للانتاج الاشتراكي . صحيح ان الرأسماليين لا يريدون ذلك، لكن لا ينبغي ان نستنتج من ذلك ان ارادة الانسان و«الدور

الخلاق الهائل للشخصية الانسانية» مستبعدان من التطور الاقتصادي ، مقصيان عنه .

وإرادة الحياة التي تحرك الراسماليين تفعل فعلها في العمال ايضا . لكن شروط وجودهم تختلف ، لذلك تتلبس هذه الارادة لديهم أشكالا اخرى . فهم لا يريدون تحقيق أرباح ، بل بيع قوة عملهم . يريدون بيعها بسعر مرتفع ، ويريدون شراء القوت بأسعار منخفضة . لهذا تجدهم يؤسسون تعاونيات ونقابات ، ويسعون الى انتزاع قوانين تنص على الحماية العمالية . ومن هنا كان الميل الثاني الموصوف ، الى جانب ميل الراسمال الى التركز ، بأنه تقدم نحو الاشتراكية . والحال ان الظاهرة ، هنا ايضا ، ليست ظاهرة فردية منوطة بالارادة والوعي كما تتصور عامة .

اخيرا ، هناك مظهر آخر لارادة الحياة يلعب هو الآخر دوره في التطور الاجتماعي . فثمة حالات لا يمكن فيها لارادة الحياة لدى فرد بعينه او مجتمع بعينه ان تعبر عن نفسها الا عن طريق تطويع ارادة الحياة لدى سائر الافراد . فالحيوان اللاحم لا يسعه ان يحيا الا اذا أفنى حيوانات اخرى . بل غالبا ما ترغمه ارادة الحياة على التخلص من حيوانات جنسه بالذات اذا نازعته على الفريسة او أجبرته على الاكتفاء بالقدر المعقول من الغنيمة . وليس من الضروري في هذه الحال ان يفنيها ويبيدها ، وانما يكفي ان يثني ارادتها ويطوعها بتفوق عضلاته او اعصابه .

ويعرف الجنس البشري بدوره صراعات من هذا القبيل، لكن هذه الصراعات تدور بين المجتمعات اكثر مما تدور بين

الافراد . وغرض هذه الصراعات حيازة وسائل المعاش ، ابتداء من اراضي الصيد البري ومناطق الصيد البحري الى الاسواق والمستعمرات . وينتهي الامر بأحد الطرفين على الدوام الى افناء الآخر ، او غالبا الى تحطيم ارادته او ثنيها وتطويعها . بيد ان هذه الظاهرة لا تعدو ان تكون ظاهرة عارضة . والحال ان الانسان يثني ويطوع ايضا ارادة الغير بصورة دائمة بابتكار مؤسسات تكفل للاستغلال وسائل الاستمرار .

ان التناحرات بين الطبقات تناحرات بين ارادات . فارادة الحياة لدى الرأسماليين مدعوة الى التعبير عن نفسها في شروط ترغم هؤلاء الرأسماليين على قهر ارادة العمال وعلى استخدامهم لمنفعتهم . ولولا هذا القهر للارادة ، لما كانت هناك ارباح راسمالية ، ولما امكن للرأسماليين ان يوجدوا . وبالمقابل ، تدفع ارادة الحياة بالعمال الى التمرد على ارادة الرأسماليين . ومن هنا كان صراع الطبقات .

جلي اذن للعيان ان الارادة هي القوة المحركة لكل تطور اقتصادي . فهي نقطة انطلاقه ، كما انها تتغلغل في كل تظاهرة من تظاهراته . وليس ثمة أغبى من اعتبار الارادة والعلاقات الاقتصادية عاملين مستقلا احدهما عن الآخر . والواقع ان هذا التصور الصنمي هو الذي يخلط بين الاقتصاد الاجتماعي ، اي أشكال العمل التعاوني والمتبادل في المجتمعات البشرية ، وبين موضوع هذا العمل من مواد أولية وادوات . فنصير المذهب الصنمي هو الذي يتصور ان «الشخصية الخلاقة» المحبوة بالارادة الحرة تستخدم

الاقتصاد لتعطي حسب حاجاتها أشكالا مختلفة للعلاقات الاجتماعية ، مثلما يستخدم الانسان المادة الاولية والادوات ليصنع حسب ارادته اشياء محددة . ولأن العامل مستقل عن المادة الاولية والادوات ، ولانه يسيطر عليها ويتحكم بها، يتصور الاقتصادي الصنمي ان الانسان مستقل عن الاقتصاد الاجتماعي ، وأنه يسيطر عليه ويتحكم به بحسب ارادته الحرة . ولما لم يكن للمادة الاولية وللادوات من وعي أو ارادة ، يحسب ان السيرورة الاقتصادية تتم بأسرها بصورة ميكانيكية ، بلا ارادة ولا وعي .

ليس ثمة من غلط سخيف ومضحك مثل هذا الغلط.

ان الضرورة في المضمار الاقتصادي لا تعني انعدام الارادة . فمصدرها انما ينبع من حاجة الكائنات الحية المطلقة الى ارادة الحياة والى استخدام شروط الوجود التي هم فيها برسم ذلك الهدف . انها الضرورة الناجمة عن ممارسة ارادة محددة .

ليس ثمة من رأي أشد ايغالا في الخطل من الرأي الذي يحسب ان مفهوم الضرورة في المضمار الاقتصادي يضعف الارادة ، وانه لا بد من العمل في المقام الاول على ايقاظ هذه الملكة لدى العمال ، وعلى سبيل المثال ، عن طريق تراجم لحياة القادة العسكريين وغيرهم من اصحاب الارادة، وكذلك بواسطة محاضرات عن حرية الاختيار . اجعلوا الناس يؤمنون بأن شيئا من الاشياء موجود فيوجد ، بل انهم ، فضلا عن ذلك ، سيتملكونه ! حسبك ان تؤمن بحرية الارادة لتفوز بالارادة ، بل بارادة حرة ! انظر الى اساتذتنا

ومثقفينا البورجوازيين المتخرجين من مدرسة كانط والمعجبين بقوة آل هوهنزولرن وشدة بأسهم ! الا كم استمدوا من هذا المعين طاقة هائلة على ارادة هائلة لا تنثني ولا تلين !

اذا كانت ارادة الحياة ، التي هي اساس كل ضرورة في المضمار الاقتصادي ، لا تفعل عظيم فعلها في العامل ، واذا كانت هناك حاجة الى ايقاظ ارادته اولا بوسائل اصطناعية ، فان جهودنا كلها يكون قد كتب عليها ان تهدر هباء .

بيد ان هذا لا يعني انه لا وجود لاي علاقة بين ارادة الانسان ووعيه ، وانه ليس من تأثير لهذا على تلك . صحيح ان القوة التي تتجلى بها ارادة الحياة ليست منوطة بالوعي، لكن الوعي يحدد الاشكال التي تتلبسها ارادة الحياة في كل حالة خاصة ، كما يحدد توزيع الطاقة بين مختلف هذه الاشكال . لقد رأينا ان الوعي يوجه الارادة فضلا عن الغريزة ، وأن أشكال الارادة مرهونة بالطريقة التي يعرف بها الوعي شروط الوجود وبعمق هذه المعرفة . ونظرا الى ان ملكة المعرفة تختلف باختلاف الافراد ، فان ارادة الحياة لديهم قد تؤثر ، على الرغم من انها واحدة ، تأثيرا مختلفا ومتفاوتا على شروط الوجود عينها . هذا النوع هو الذي يغذي وهم حرية الاختيار ، اذ تبدو أشكال ارادة الفرد مرهونة لا بشروط وجوده ، وانما بارادته ذاتها .

اذا كان في الامكانالتأثير على أشكال ارادة البروليتاريا وعلى توزيع طاقتها بين مختلف هذه الاشكال على نحو يوائم

مصالحها ، فان ذلك لن يكون بالتأكيد عن طريق خرافات وتأملات مثالية في حرية الاختيار ، وانما فقط عن طريق توسيع معرفتها بالشروط الاجتماعية .

ان ارادة الحياة هي الواقعة التي ينبغي ان تكون نقطة انطلاق لنا . فهي الواقعة الاولى والاساسية . أما الاشكال التي تتلبسها ارادة الحياة ، واما القوة التي تتجلى بها ، فهي مرتبطة/لدى مختلف الافراد ولدى الطبقات ولدى الامم، الخ ، بمعرفتهم بشروط الوجود ، تلك الشروط التي هي في الوقت نفسه شروط صراع اذا تسببت في ولادة ارادة متناحرة لدى طبقتين مختلفتين .

وشروط الصراع هذه هي وحدها التي ستستأثر باهتمامنا هنا .

فالارادة المتركزة على الصراع تتحدد بالعوامل التالية : ١ ــ مكافأة الصراع المخصصة للمقاتلين . ٢ ــ شعورهم بقوتهم . ٣ ــ قوتهم الحقيقية .

فكلما كانت مكافأة الصراع اكبر ، أبدى المقاتلون ضروبا متزايدة من البسالة والقوة للفوز بها ، وهذا بشرط ان يخايلهم الايمان بأنهم يمتلكون القوى والقدرات المطلوبة لهذا الغرض . واذا لم تكن لهم في انفسهم الثقة اللازمة ، فلن تصدر عنهم اي ارادة ، مهما تكن مكافأة الصراع مغرية ، وانما ستراودهم رغبة ، صبوة قد تكون عنيفة مضطرمة ولكن لا يتولد عنها اي فعل وأي قيمة عملية .

أما الشعور بالقوة فانه يكون عديم الجدوى ، بل ضارا ، اذا استند الى محض اوهام بدلا من استناده الى

معرفة جدية بالقوى الذاتية وبقوى الخصم . ان القوة بدون الشعور بالقوة تبقى عقيمة ؛ فلا يتولد عنهـا من ارادة . والشعور بالقوة بدون قوة فعلية يمكن ان يؤدي في بعض الحالات الى افعال تفاجىء الخصم وتذهله وتخيفه ، وقد تثني ارادته وتشلها . لكن يستحيل انتزاع نصر ثابت ودائم بدون قوة حقيقية . والمشاريع التي تدين بنجاحها ، لا لقوة حقيقية ، بل لقوة متصنعة متكلفة خادعة للخصم ، تمنى بالفشل والاخفاق ان عاجلا او آجلا ، فيترتب على ذلك ثبوط في الهمم يتناسب حجما والنجاحات الساطعة الاولى.

اذا طبقنا هذه الملاحظات على نضال البروليتاريا الطبقي، تبينا بوضوح ما مهمة اولئك الذين يريدون المشاركة في هذا النضال وتقديم الدعم والمؤازرة له ، وما التأثير الذي يمارسه الحزب الاشتراكي عليه . ان مهمتنا الاولى والكبرى هي تعزيز قوى البروليتاريا وتكثيرها . وبطبيعة الحال ، نحن لا نستطيع ان نزيدها حسب الطلب. فقوى البروليتاريا في المجتمع الرأسمالي تتحدد في كل لحظة بالشروط الاقتصادية للمرحلة المقصودة ؛ ولا سبيل الى مضاعفتها بصورة اعتباطية وعسفية . لكن في المستطاع زيادة تأثير القوى الموجودة بالحيلولة دون تشتتها وتبددها. فالظاهرات الطبيعية التي يكون الوعي غائبا عنها تكون مصحوبة ، منظورا اليها من وجهة نظر الغائية ، بتشتت وتبدد هائل في القوى. وهذا لان الطبيعة لا تضع لنفسها اي هدف . وارادة الانسان الواعية هي التي تقلدها بعض اهداف وتدلها في الوقت نفسه على الطريق ، حتى تبلغها بدون اي تشتيت

وتبديد للقوى ، وبأقل انفاق ممكن للطاقة المتوفرة .

هذه الملاحظات تنطبق ايضا على صراع البروليتاريا الطبقي . صحيح ان هذا الصراع لا يتم ابدا ، حتى في بداياته ، من دون ان تكون الاطراف المعنية واعية له ؛ لكن الارادة الواعية لهذه الاطراف لا تطال في هذا الصراع سوى حاجاتها الشخصية المباشرة . ان التحولات الاجتماعية الناجمةعن الصراع تلبث في البداية مجهولة من المتصارعين، خفية عنهم . ان صراع الطبقاتمن حيث انه ظاهرة اجتماعية هو اذن ظاهرة لا شعورية ولاواعية لحقبة مديدة من الزمن، وهو مصحوب ، بصفته هذه ، بتشتت ألقوى الملازم لجميع الظواهر اللاشعورية واللاواعية . ولا سبيل الى وضع حد لهذا التشتت او هذا التبدد سوى معرفة السيرورة الاجتماعية ، معرفة ميولها وغاياتها . فمثل هذه المعرفة هي وحدها التي تستطيع حشد قوى البروليتاريا وتركيزها والتنسيق بينها في منظمات قوية ، يوحد بينها نشدان هدف عظيم ، منظمات تربط العمل الشخصي والعرضي ربطا محكما بمصالح الطبقة التي تمثلها هذه المنظمات ، وهي مصالح تخدم بدورها قضية التطور الاجتماعي بأسره .

بعبارة أخرى : ان النظرية هي التي تسمح للبروليتاريا بأعظم عرض ممكن للقوى ؛ فهي التي تعلمها بالفعل كيف تستخدم أحسن استخدام القوى التي تستمدها من التطور الاقتصادي ، وهي التي تحول دون تشتت هذه القوى وتبددها .

والحال ان النظرية لا تنمي قوى البروليتاريا اليقظة

فحسب ، بل تنمي ايضا شعورها بقوتها . وهذا امر لا يقل عن سابقه ضرورة .

لقد رأينا ان الارادة تتحدد لا بالوعي فحسب ، بل بالعادات والغرائز كذلك . فاذا ما تكرر موقف من المواقف عبر قرون وقرون ، نجم عن هذا التكرار عادات وغرائز تثبت وتصمد للبقاء حتى بعد زوال قاعدتها المادية . ومن الممكن ان يحل الوهن بطبقة كانت هي الحاكمة فيما غبر من الايام بفضل قوتها ، بينما يشتد ساعد الطبقة التي تستغلها والتي كانت ضعيفة وخاضعة لها في السابق . لكن الشعور المتوارث والتقليدي بالقوة يظل قائما لحقبة طويلة من الزمن لدى هذا الجانب ولدى ذاك ، الى أن يطرأ اختبار ، كالحرب مثلا ، فيزيح النقاب عن ضعف الطبقة الحاكمة ووهنها . واذا بالطبقة المستغَلة تعي على حين غرة قوتها ، فتندلع نار ثورة ، وتمنى الطبقة الاولى بهزيمة ماحقة .

هكذا تحافظ البروليتاريا لحقبة مديدة من الزمن على الشعور بضعفها الاولي ، وعلى الايمان بقوة الرأسمال التي لا يمكن ان تقهر .

لقد رأى نمط الانتاج الراسمالي النور في عصر كانت تتسكع فيه جماهير البروليتاريين في الشوارع بلا موارد ، وكان وجودهم طفيليا لا نفع منه للمجتمع ولا جدوى . وكان الرأسمالي الذي يستأجرهم لخدمته منقذهم . فقد كان يوفر لهم خبزا ، او عملا كما يقال اليوم ، بالرغم من ان هذا التعبير ليس أحسن من سابقه . كانت ارادة الحياة فيهم تدفع بهم الى بيع انفسهم . ولم يكن امام أبصارهم من

وسيلة اخرى للوجود غير هذه الوسيلة . كما لـم تكن أمام أبصارهم وسيلة لمقاومة الرأسمالي . لكــن الادوار تبدلت شيئا فشيئا . فقد تحول البروليتاريــون من متسولين ملحفين مزعجين لا يستخدمهم الناس الا رحمة وشفقة ، الى طبقة عاملة تعيل المجتمع قاطبة . اما شخص الرأسمالي فقد صار اكثر فأكثر ، على العكس ، غير ذي نفع بالنسبة الى سير الانتاج ، مثلما توضح ذلك بلا لبس الشركـــات المساهمة والتروستات . وبعد ان كان نظام الاجارة ضرورة اقتصادية ، يتحول الان اكثر فاكثر الى محض علاقة قوة بقوة ، لا تقوم قائمتها الا بفضل قوة الدولة . والحال ان البروليتاريا تغدو الطبقة الاكثر تعدادا في الدولة ، وكذلك في الجيش الذي يقوم عليه سلطان الدولة . ولقد كان من الممكن ان تتوفر لها من الان ، في دولة صناعية مثل المانيا او انكلترا ، القوة اللازمة للاستيلاء على السلطة ، وأن تتيح لها ألشروط الاقتصادية امكانية استخدامها لتحل الانتــاج الاجتماعي محل الانتاج الرأسمالي .

لكن ما تفتقده البروليتاريا هو ادراك قوتها ووعيها . صحيح ان هذا الوعي متوفر لدى بعض شرائح البروليتاريا، لكنه منعدم لدى مجمل البروليتاريا . ويبذل الحـــزب الاشتراكي ما بوسعه لزرعه فيها . وهذا دوما عن طريـــق الدعاية النظرية ، لكن ليس فقط عن طريق هذه الدعاية . فالعمل ذو اثر اكبر على الدوام من النظرية في توعيـــة البروليتاريا بقوتها ، والنجاحات التي ينتزعهـــا الحــزب الاشتراكي في الصراع ضد الخصم هي التيتبين للبروليتاريا

على أوضح ما يكون التبيين القوة التي تمتلكها : انها انجع طريقة لزيادة وعيها بهذه القوة . لكن هذه النجاحات لا ينتزعها الحزب الاشتراكي الا لانه يسترشد بنظرية تمكن البروليتاريا الواعية والمنظمة من الإبانة في كل لحظة عن الحد الاقصى من القوى التي تمتلكها .

وباستثناء الاقطار الانكلو - ساكسونية ، كان للنظرية الاشتراكية الفضل الاعظم في توليد العمل النقابي وفي اخصابه من بداياته .

وليست النجاحات النقابية هي وحدها التي حركت في البروليتاريا عظيم الشعور بقوتها واستثارت قوتها هذه بالذات ، بل هناك ايضا النضالات المظفرة التي خيضت في البرلمانات وحول البرلمانات . وليس ذلك عن طريق المكاسب والفوائد المادية التي جنتها من وراء ذلك كله بعض شرائح البروليتاريين فحسب ، وانما ايضا ، وعلى الاخص ، لان جمهرة المحرومين من الملكية . الذين طالما ملأت الرهبة قلوبهم وعشش فيها اليأس ، رأوا وعاينوا انبجاس قوة راحت تشن النضال بكل جرأة وبسالة ضد الحكام قاطبة ، وتنتزع النصر تلو النصر ، مع انها ليست في حقيقتها سوى تنظيم لاولئك المحرومين من الملكية انفسهم .

في هذا تكمن كل اهمية الاول من ايار ، وفي هذا تكمن ايضا اهمية الحملات الانتخابية والنضالات في سبيل حق الانتخاب . ولا تجني البروليتاريا من ذلك على الدوام مكاسب وفوائد مادية كبيرة ، وكثيرا ما لا تتكافأ هذه المكاسب والفوائد مع تضحيات النضال . لكن حين تنتهي

هذه النضالات بنصر ينتزع ، تكون نتيجتها على الدوام زيادة هائلة في قوى البروليتاريا النشطة اليقظة ، زيادة ناجمة عن الشعور العارم بالقوة الذاتية الذي توقظه تلك النضالات في البروليتاريا ، وكذلك عن الطاقة والفاعلية اللتين تبعثهما في ارادتها في معترك الصراعات الطبقية .

والحال ان خصومنا لا يخافون شيئا خوفهم من نمو ذلك الشعور بالقوة وتعاظمه . فهم يعلمون انه لا داع البتة للخوف من المارد الجبار ما دام لا يعي قوته . وأعظم شاغل لهم خنق ذلك الشعور . بل ان التنازلات المادية أقل تكلفة عليهم من رؤية الطبقة العاملة تنتزع انتصارات معنوية تثير فيها وتحرك شعورها وأحساسها بقيمتها الذاتية . لهذا تراهم يصارعون في كثير من الاحيان في سبيل الحفاظ على الاستبدادية المطلقة في المعامل والمصانع ، على الحق في ان يكونوا «السادة في ممتلكاتهم» ، بقوة اعظم من تلك التي يصارعون بها في سبيل رد زيادات الاجور ورفضها . ومن هنا ايضا كان حقدهم المسعور على عطلة الاول من ايار، ومن هنا كانت جهودهم لتشويه مبدأ حق الانتخاب العام وبتره حيثما يصبح وسيلة تتبين بفضلها للسكان بكل وضوح المسيرة المظفرة التي لا يمكن ايقافها نحو الاشتراكية. وليس الخوف من غالبية اشتراكية هو الذي يحملهم على سلوك نظير ذلك المسلك ، لانه يسعهم في هذه الحال ان ينتظروا بكل طمأنينة اكثر من دورة انتخابية واحدة . كلا ! وانما ما يحملهم على ذلك هو الخوف من ان تؤدي الانتصارات الانتخابية المتوالية التي ينتزعها الحزب الاشتراكي الى اعطاء

البروليتاريا شعورا هائلا بقوتها والى بث الرهبة في قلوب خصومها الى درجة تمسي معها كل مقاومـــة مستحيلة ، وجميع السلطات العامة عاجزة مشلولة ، فيتم في الدولـة تحول كامل في القوى .

لهذا يتوجب علينا ان نتوقع ان تكون كلفة انتصارنـــا الانتخابي ألقادم مؤامرة على طريقة الاقتراع للرايخستـــاغ السارية المفعول ؛ لكن هذا لا يعني البتة ان هذه المؤامـرة سيكتب لها النجاح . فقد تؤدي على العكس الى اشعـــال فتيل صراعات يجني منها الحكام في خاتمة المطاف هزائـم اشد فداحة وجدية من هزائمهم الانتخابية .

صحيح ان حزبنا مقيض له ان يسجـل لا انتصارات فحسب ، بل هزائم ايضا . بيد أن هذه الاخيرة لن تثبط عزائمنا ، وعلى الاخص اذا تأصلت في نفوسنا عادة غـض النظر عن الزمان والمكان بحيث نرى الى حركتنا في ترابطها كله عبر جيلين اثنين ولدى الشعوب قاطبة . عند ذاك يغدو صعود البروليتاريا السريع والاكيد ، بالرغم من بعـــض الهزائم المحسوسة ، جليا للعيان بحيث لا يعود في وسع اي شيء أن يهز ايماننا بانتصارها النهائي .

لنعمل اذن على النظر الى كل نضال من نضالاتنا من خلال علاقاته بالتطور الاجتماعي بكامله . واذا ما فعلنا تبدى لنا بكل وضوح وجلاء الهدف العظيم لجهودنا الذي هو تحرير الطبقة العاملة ، وبالتالي البشرية جمعاء ، من كل سيطرة طبقية ، واتشح بالنبل العمل المراسي المتواصل والضروري الذي تفرضه ارادة الحياة على البروليتاريا ، وارتقت ارادة

البروليتاريا ازاء عظمة مكافأة الصراع الى مستوى هـــوى ثوري يكون ثمرة المعرفة ، لا محض انفعال غبي ينجم عــن المفاجأة .

هذه هي الكيفية التي اثر بها حتى الان الحزب الاشتراكي على ارادة البروليتاريا ، والنتائج التي فاز بها باهرة الى حد لا يجد معه اي سبب لتغيير منهجه .

-٥-

لا ثورة ولا شرعية بأي ثمن

ينصب علينا اللوم ، نحن الماركسيين ، بأننا نقصـــي الارادة عن السياسة ونجعل من هذه الاخـــــيرة سيرورة ميكانيكية . هذا من جهة ، ولكن النقاد انفسهم من جهـــة ثانية يزعمون العكس بالضبط ، اي يزعمون اننا نقيم لارادتنا وزنا اكبر من ذاك الذي نقيمه لمعرفة الواقع : ففي حين ان هذه المعرفة تبين لنا استحالة اي ثورة ، نتشبث نحن بفكرة **الثورة** من قبيل التعصب العاطفي المحض ونتشي بها حتى الثمل . وعلى حد زعم نقادنا ، نحن نريد الثورة **بأي ثمن** ، حبا بالثورة ، حتى ولو كان البرهان قائما على اننا نحقق تقدما اكبر لو استخدمنا الوسائل الشرعية .

هناك محاولة اليوم لاصطناع تناقـــض بيني وبين فريدريك انجلز ، على اساس الافتراض بأنه كان يتفجـــر

بالعواطف الثورية المتطرفة في ايامه ، ثم أبدى تعقلا قبيل وفاته فأقر عندئذ باستحالة التمسك بوجهة نظره الثورية وأعلن ذلك على الملأ .

صحيح ان انجلز بيَّن في عام ١٨٩٥ ، في المقدمة المعروفة التي كتبها لكتاب كارل ماركس «الصراعات الطبقية في فرنسا» ، ان شروط النضال الثوري قد تبدلت تبدلا عظيما منذ عام ١٨٤٨ ؛ فكتب يقول اننا لا نستطيع ان ننتزع النصر الا اذا كانت وراءنا جماهير «تفهم مقتضيات الموقف» ، وانه لمن الاجدى لنا ، نحن الثوريين ، ان نلجأ الى الطرائق الشرعية بدلا من الطرائق اللاشرعيةومن الثورة. لكن لا يجوز ان ننسى انه انما كان يتحدث عن موقف آني. وما على أولئك الذين يريدون أن يعرفوا كيف ينبغي تأويل نص انجلز ذاك الا ان يقارنوه برسائله التي اشرت اليها مؤخرا في «نيو زايت» . فهذه الرسائل تنطق بالقوة التي كان يرد بها عن نفسه تهمة كونه «مغرما مسالما بالشرعية بأي ثمن» . وإليكم ما كتبته يومئذ في «نيو زايت» :

«ان مقدمة «الصراعات الطبقية» لكارل ماركس تحمل تاريخ ٦ آذار ١٨٩٥ . وقد ظهر الكتاب بعيد ذلك بأسابيع قليلة . وكنت قد سألت انجلز أذنه لنشر المقدمة في «نيو زايت» قبل صدور الكتاب . فأجابني في ٢٥ آذار بما يلي:

«تلقيت برقيتك ، وجوابي الفوري : بكل سرور ! وسوف أرسل النص المصحح بالبريد . وإليك عنوانه : «مدخل الى الطبعة الجديدة من «الصراعات الطبقية في فرنسا» لكارل ماركس بقلم فريدريك انجلز» . وكما ورد في

النص ، تم اقتباس المادة عن مقالات قديمة في «الجريـدة الراينية الجديدة» . وقد تأذى نصي قليلا بسبب تخوفات اصدقائنا في برلين الذين يهابون مشروع القانون حـول النشاطات الهدامة . وقد كان عليّ ان آخـذ ذلك بعين الاعتبار في ذلك الظرف» .

«حتى نفهم هذه السطور ، ينبغي ان نتذكر ان مشروع القانون حول النشاطات الهدامة ، الذي نص ، بغية عرقلة الدعاية الاشتراكية ، على تشديد ملموس للقوانين الموجودة، جرى تقديمه في ٥ كانون الاول ١٨٩٤ الى الرايخستاغ ؛ وقد أحاله هذا في ١٤ كانون الثاني الى لجنة تداولت فيه طوال اكثر من ثلاثة شهور (حتى ٢٥ نيسان) . والحال ان انجلز كتب مدخله اثناء هذا الفاصل الزمني .

«كان انجلز يرى أن الموقف خطير ، كما يتضح من مقطع لاحق في الرسالة ذاتها ، كتب فيه :

«انني ارى انه بات في حكم المؤكد اننا سنرى فـي النمسا اصلاحا انتخابيا يفتح لنا ابواب البرلمان ، اللهم الا اذا قامت على حين غرة مرحلة عامة من الرجعية . ويبدو ان الجهود تبذل في برلين بالوسائل العنيفة للتسبب في قيام مرحلة كتلك . ولكنهم هناك لسوء الحظ لا يعرفون مـاذا يريدون بين عشية وضحاها» .

«وكان انجلز قد كتب اليّ قبيل ذلك ، في ٣ كانون الثاني ، قبل ان يبدأ العمل بالمدخل مباشرة :

«يبدو انكم ستواجهون في المانيا سنة حافلة بالاحداث . واذا ما واظب السيد دي كولار على المنوال نفسه ، فان كل

شيء سيكون ممكنا ، بما فيه الصدام والحل والانقلاب . وبطبيعة الحال ، انهم سيكتفون بأقل اذا اقتضت الضرورة. فأعيان الريف لن يسألوا في هذه الحال اكثر من زيادة الهبة المجانية ؛ لكن لا بد للحصول عليها من الاستعانة ببعض الرغبات في الحكم الشخصي مهما كانت واهنة ، بل لا بد من التسليم بذلك ، والتسليم به حتى النقطة التي تبدأ فيها عوامل المقاومة تفعل فعلها بدورها ، وعندئذ يتدخل عامل المصادفة ، اي اللامحسوب حسابه واللامقصود . لا بد ، لضمان الهبة المجانية ، من اشهار سيف الصدام والتهديد به ــ اذ يكفي التقدم خطوة اخرى واحدة الى الامام حتى يغدو الهدف الاولي ، الهبة المجانية ، ثانويا ، ويشتبك التاج مع الرايخستاغ ، ولا بد عندئذ من الانصياع او القطيعة ، وعندئذ ايضا قد يغدو الامر كله طريفا . لقد قرأت لتوي كتاب غاردينر : Personal Gouvernment of Charles I والوضع يشبه الوضع الحالي في المانيا ، وحتى الى درجة مضحكة . وعلى سبيل المثال ، الحجج المتعلقة بحصانة الاعمال المرتكبة ضمن حرم البرلمان . ولو كانت المانيا قطرا لاتينيا لكان الصدام الثوري محتوما ، لكن نظرا الى ان الامور على ما هي عليه ، لا نستطيع ان نجزم بشيء» .

«واضح للعيان اذن ان انجلز كان يقدر ان الموقف خطير وحافل بالمنازعات ، وهذا في زمن يقول فيه التحريفيون

على لسانه ان عصر التطور الشرعي والسلمي بأي ثمن قد بدأ ، وان ملكوته بات مؤكدا ، وان عصر الثورات قد دالت دولته .

«جلي للعيان ان انجلز ، حين قدر الموقف ذلك التقدير، كان يتحاشى كل كلام يمكن للخصوم ان يستغلوه ضد الحزب ، وانه أبدى اكبر قدر ممكن من التحفظ في الشكل، وان لبث بطبيعة الحال رابط الجأش لا يتزعزع من حيث المضمون .

«وفي اثناء ذلك نشرت «فورواتس» (١) ، حرصا منها بلا شك على ممارسة تأثير ايجابي على مداولات اللجنة المكلفة بمشروع القانون ، بعض مقاطع من المدخل وجمعت بينها بشكل كان لا بد معه من ان توحي ، منظورا اليها على حدة، بما عزاه اليه التحريفيون فيما بعد . وعندئذ تملكته سورة غضب عنيفة ، وكتب في رسالة مؤرخة في ١ نيسان :

«رأيت في «فورواتس» اليوم ، على دهشة عظيمة مني، مقتطفات من مدخلي مطبوعة بدون علمي ومرتبة بشكل تبدو عليّ معه سيماء مغرم مسالم بالشرعية بأي ثمن . وهذا ما يزيدني غبطة حين ارى المدخل قد نشر كله في « نيو زايت» ، على أمل ان يمحى ذلك الانطباع المخزي . ولن

---

١ ـ «الى الامام» : صحيفة يومية واللسان المركزي للاشتراكية ـ الديموقراطية الالمانية ، ظهرت فيها مبكرا الميول الانتهازية للاشتراكيين ـ الديموقراطيين الالمان . ـم ـ

أتواني عن مصارحة ليبكنخت برأيي في هذا الموضوع ، ولا عن مصارحة اولئك الذين اتاحوا له هذه الفرصة لتشويه فكري ايا كانوا » .

«وما كان ليخالجه ريب في ان اصدقـاء حميمين ، مؤهلين اكثر من الآخرين جميعا لحماية فكره من كل تدليس وتزوير ، سينتهي بهم الامر سريعا الى الاعتقاد بأن ذلك الرأي المشوه كان رأيه حقا وفعلا ، وبأن ما كان يبدو عارا وخزيا في نظره كان اعظم مأثرة في حياته كلها : المناضل الثوري الذي انتهى الى مغرم مسالم بالشرعية بأي ثمن» .

اذا كانت هذه السطور لا تكفي لتوضيح وجهة نظر انجلز بصدد الثورة ، فاننا سنحيل القارىء الى مقال عن «الاشتراكية في المانيا» نشره في «نيو زايت» عام ١٨٩٢ ، اي قبيل سنوات قليلة من مدخل «الصراعات الطبقية» لماركس . وقد كتب فيه :

«كم من مرة اشار علينا البورجوازيون بأنه يتوجب علينا ان ننكص في جميع الحالات عن استخدام الوسائل الثورية وأن نلتزم بحدود الشرعية بعد ان تم الان الغاء القانون الاستثنائي وأعيد العمل بالقانون العام بالنسبة الى الجميع ، وحتى بالنسبة الى الاشتراكيين ! من سوء حظنا اننا لسنا في حالة تؤهلنا لارضاء السادة البورجوازيين بصدد هذه النقطة . هذا لا يعني البتة على كل حال اننا نحن الذين تتهددهم الشرعية في الوقت الراهن . بل على العكس من ذلك : فهي تؤدي عظيم الفائدة لنا بحيث انه لن يكون الا جنون من طرفنا اذا انتهكناها ، وذلك ما دامت

الامور تسير على منوالها الحالي . وسنكون اقرب الى الصواب بكثير لو تساءلنا عما اذا لم يكن البورجوازيون وحكومتهم هم الذين سيتعدون بالاحرى على القانون وعلى الشريعة كي يسحقونا بالعنف ؟ لكن لندع الامور تأخذ مجراها . وبانتظار ذلك «كونوا المبادرين الى اطلاق النار ، ايها السادة البورجوازيون» .

«ولا يخالجنَّنا شك في انهم سيكونون المبادرين الى اطلاق النار . ففي ذات يوم من الايام سيتملك البورجوازيين الالمان وحكومتهم السأم من النظر ، وهم مكتوفو الايدي ، الى صعود مد الاشتراكية . وسيلجؤون الى اللاشرعية ، الى العنف . لكن ما الفائدة من ذلك ؟ ففي وسع العنف ان يسحق عصبة صغيرة في ميدان محصور ، لكن من سيملك القدرة على استئصال شأفة حزب يضم اكثر من مليونين او ثلاثة ملايين نسمة منتشرين في ارجاء امبراطورية بكاملها ؟ ان التفوق المؤقت للثورة المضادة قد يؤخر لبضع سنوات انتصار الاشتراكية ، لكنه لن يؤخره الا ليجعله اكمل واشد حسما » .

ان علينا ان نأخذ بعين الاعتبار هذا المقطع ، وكذلك الرسائل الآنفة الذكر ، حتى نفهم حسن الفهم العبارات الواردة في مدخل انجلز والمتعلقة بالشرعية التي هي عظيمة النفع لحزبنا . فهي لا تعني البتة نكوصا عن فكرة الثورة .

لا مراء في أنها تشجب شجبا قاطعا رأي اولئك الذين يريدون ان يرونا نضحي بكل شيء على مذبح فكرة الثورة ويتصورون هذه الاخيرة على انها محض تكرار لاحداث ١٨٣٠

و١٨٤٨ . لكن من الخطأ ان يتصور واحدنا بسبب ذلك ان وجهة نظري تتناقض ووجهة نظر انجلز . وفي الحقيقة ، أجريت انا نفسي ، قبل مدخل انجلز ، نفس المحاكمة العقلية التي أجراها ، لكن في ظروف اخرى وتحت شكل آخر .

لقد كتبت ، في السنة الثانية عشرة من «نيو زايت»، في كانون الاول ١٨٩٣ ، مقالا عن «تعليم ديني اشتراكي» ، ناقشت فيه بالتفصيل مسألة الثورة . هاكم ما يمكننا ان نقرأ فيه :

«نحن ثوريون ، وليس هذا فقط بالمعنى الذي يجعلنا نقول على سبيل المثال ان الآلة البخارية عامل ثوري . فالتحول الثوري الذي نريد تحقيقه لا يمكن ان يتم الا عن طريق ثورة سياسية ، عن طريق الاستيلاء على السلطات العامة ،بصنيع البروليتاريا المناضلة . والشكل السياسي الوحيد الذي يمكن فيه للاشتراكية ان تتحقق هو الجمهورية، الجمهورية في أعم معانيها ، اي الجمهورية الديموقراطية .

«ان الحزب الاشتراكي حزب ثوري ، وليس حزبا يصنع ثورات . اننا نعلم ان هدفنا لا يمكن الوصول اليه الا عن طريق ثورة ، لكننا نعلم ايضا انه ليس في يدنا ان نصنع ثورات ولا في يد خصومنا ان يمنعوها . نحن لا نفكر البتة اذن في احداث ثورة او في الاعداد لها . ولما كنا لا نستطيع ان نصنع الثورة على الطلب ، فاننا لا نستطيع البتة ان نقول متى وفي اي ظروف وتحت اي أشكال ستتم . نحن نعلم ان الصراع الطبقي بين البورجوازية والبروليتاريا سيدوم ما دامت هذه الاخيرة لما تمتلك بعد ملء الامتلاك مقاليد السلطة

السياسية التي بفضلها ستقيم الاشتراكية . نحن نعلم ان صراع الطبقات هذا لا يمكن الا ان يزداد سعة وحدّة ، وأن البروليتاريا تنمو تعدادا وقوة سواء أمن وجهة النظر المعنوية ام من وجهة النظر الاقتصادية ، وأن انتصارها بالتالـــي وهزيمة الرأسمالية محتومان . أما مسألة معرفة متى وكيف ستخاض المعارك الاخيرة الحاسمة فـــي هذه الحــــرب الاجتماعية ، فهي مسألة لا يسعنا ان نصوغ بصددها الا أبهم الفرضيات . وهذا كله ليس بالجديد ...

«ولما كنا لا نعرف شيئا دقيقا محددا بصدد المعــــارك الحاسمة في تلك الحرب الاجتماعية، فمن الطبيعي الا نتمكن من ان نضيف قولنا هل ستكون دامية وهل ستلعب فيهـــا القوة المادية دورا هاما امانها ستخاض فقط بواسطة الضغط الاقتصادي والتشريعي والمعنوي .

«بيد انه في مستطاعنا ان نتوقع أن تكون الغلبة في كثير من الاحيان في نضالات البروليتاريا الثورية للاساليب الاخيرة على استخدام القوة المادية ، اي العسكرية ، وذلك بعكس ما كان عليه الامر بالنسبة الى نضالات البورجوازية الثورية .

«ومن الاسباب التي ترجح تضاؤل اعتماد النضـــالات الثورية في المستقبل على استخدام الوسائل العسكرية هو ان عتاد الجيوش الحديثة ، كما جرى التنويه بذلـــك مرارا وتكرارا ، يفوق بما لا يقاس الاسلحة التي يمكن ان تكون في متناول السكان المدنيين ، الامر الذي يحكم من البدايـــة بالعجز والشلل بوجه عام على كل مقاومة من جانب هـؤلاء

السكان .

«وبالمقابل ، تملك الطبقات الثورية اليوم اسلحة افضل من اسلحة القرن الثامن عشر لتنظيم المقاومة من وجهة النظر الاقتصادية والسياسية والمعنوية . والاستثناء الوحيد في هذا الصدد يتمثل في روسيا .

«ينبغي أن نرى في حرية الائتلاف وفي حرية الصحافة والانتخاب العام (وكذلك ، بالمناسبة ، في الخدمة العسكرية الالزامية للجميع) لا مجرد اسلحة تعطي التفوق لبروليتاريا الدول الحديثة على الطبقات التي خاضت في الماضي نضالات الثورة البورجوازية فحسب ، بل ايضا مؤسسات تكشف للانظار القوى النسبية للاحزاب والطبقات والروح التي تحركها ، وهو امر كان متعذرا في ايام الحكم المطلق .

«ففي عهد الحكم المطلق كانت الطبقات الحاكمة والطبقات الثورية على السواء تتلمس طريقها تلمسا . وكانت كل تظاهرة لروح المعارضة مستحيلة ، وما كان في وسع الحكومات ولا الثوار ان يعرفوا حقيقة قواهم . كان كل فريق يجازف بالتهويل من شأن قواه الذاتية ما دام لم يقسها في الصراع مع الخصم ، أو بالارتياب فيها اكثر مما ينبغي بمجرد ان يمنى بهزيمة واحدة ، فيلقي السلاح يأسا من النجاح . وهذا في أرجح الظن واحد من الاسباب الرئيسية التي جعلت المرحلة الثورية للبورجوازية حافلة بصدامات سحقت بضربة واحدة ، وبحكومات أطيح بها على حين غرة . ومن هنا ايضا كان تعاقب الثورات والثورات المضادة .

«اما اليوم فيختلف الامر كل الاختلاف ، على الاقل في البلدان التي تتمتع بمؤسسات ذات صفة ـ مهما تكن واهنة ـ ديموقراطية . وقد أطلق على هذه المؤسسات اسم صمام أمان المجتمع . واذا كان يقصد بذلك ان البروليتاريا في دولة ديموقراطية لا تعود ثورية ، وتعزف عن الثورة السياسية والاجتماعية مكتفية بالتعبير الصريح السافر عن سخطها وأوجاعها ، فان ذلك الوصف خاطىء . فالديموقراطية لا تستطيع ان تقضي على التناحرات الطبقية في المجتمع الرأسمالي ، ولا ان تؤجل نتيجتها النهائية المحتومة التي هي سقوط هذا المجتمع . لكن ما يسعها ان تفعله هو ان تمنع ، ان لم يكن الثورة فعلى الاقل العديد من محاولات الثورة السابقة لاوانها التي لا تتمتع بأي حظ في النجاح . وهي في هذه الحال قد تغني عن اكثر من انتفاضة ثورية واحدة . فهي تسلط الضوء على القوى النسبية للاحزاب والطبقات ؛ ولا تقضي على التناحرات فيما بينها، ولا تؤجل النتيجة النهائية التي لا بد ان تنجم عنها ، بل تنزع الى ان تحول بين الطبقات الصاعدة وبين التنطع لحل المشكلات التي لم تنضج لها بعد ، مثلما تنزع الى ان تحول بين الطبقات الحاكمة وبين رفض التنازلات حين لا تعود لديها القوة الكافية للرفض . واتجاه التطور لا يتغير بنتيجة ذلك ، لكن مسيرته تصبح اكثر اطرادا وهدوء . والحق ان انطلاقة البروليتاريا في الدول المتمتعة ولو بالحد الادنى من الديموقراطية لا تتسم بانتصارات مبينة كانتصارات البورجوازية في مرحلتها الثورية ، لكنها لا تتسم ايضا

بهزائم ماحقة كهزائم هذه البورجوازيــة . ان البروليتاريا الاوروبية لم تمن َ، منذ ولادة الحركة العمالية الاشتراكية الحديثة التي رات النور بعد عام ١٨٦٠ ، سوى بهزيمــة كبيرة واحدة ، أعني هزيمة عامية باريس في عام ١٨٧١ . فقد كانت فرنسا ما تزال تحس بوطأة النظام الامبراطوري الذي ضن ّ على الشعب بمؤسسات ديموقراطيـــة حقة ، وكانت أقلية ضئيلة للغاية فقط من البروليتاريا الفرنسية قد وعت ذاتها ، فوجدت نفسها مرغمة على الانتفاضة .

«من الممكن ان يبدو تكتيك الديموقراطية البروليتارية ابعث على الملل والضجر من تكتيك الثورة البورجوازية ؛ وهو بلا مراء ذو طابع أقل درامية وأقل مسرحية ، لكنــه يتطلب ايضا تضحيات أقل بكثير . ولعل هذه الميزة لا تثير حماسة المثقفين والمفكرين المدعين الذيـن يتكلمون عــن الاشتراكية ضمانا منهم لانفسهم رياضة ومواضيع شيقة ، لكنها تثير بالمقابل ولا بد حماسة أولئك الذين يساهمون في النضال مساهمة حقيقية (١) .

---

١ – «ان الثورات البورجوازية ، مثل ثورة القرن الثامن عشر ، تطير من نجاح الى نجاح ، تبز كل واحدة منها الاخرى في آثارها الدرامية ، فيبدو الناس والاشياء محاطين بهالات ، وتسود حالة من النشوة والوجد. لكن اجلها قصير ، اذ سرعان ما تدرك أوجها، فيستولي على المجتمع شعور طويل الامد بالضيق ، قبل ان يعرف كيف يستوعب ببرودة أعصاب مكاسب حقبة الجيشان والغليان تلك . اما الثورات البروليتارية فهي على =

«ان هذا النهج المسمى بالسلمي في صراع الطبقات ، وهو النهج الذي يكتفي باستخدام الوسائل غير العسكرية مثل النظام البرلماني والاضرابات والمظاهرات والصحف وما الى ذلك من وسائل الضغط ، يملك حظا اكبر في الاستمرار في قطر من الاقطار كلما كانت مؤسساته الديموقراطية اكثر نجعا وفاعلية ، وكلما كان لسكانه المزيد من نفوذ البصر وثقوب الفكر في المجال السياسي والاقتصادي ، وأخيرا كلما كانت سيطرتهم وهيمنتهم على انفسهم أعظم .

«لكن حين يتواجه الخصمان في ظروف متعادلة ، فان من يشعر في نفسه بأنه متفوق على الآخر هو الذي يحافظ اكثر من الآخر على رباطة جأشه . اما من لا ثقة له بنفسه وبقضيته فما أسرع ما سيفقد هدوءه وسيطرته على ذاته .

«والحال ان الطبقة البروليتارية في البلدان المتمدنة الحديثة هي ألتي يعمر قلبها اعظم الايمان بنفسها وبقضيتها. وهي ليست بحاجة بالتالي لتعليل نفسها بالاوهام . كل ما عليها هو ان تمعن النظر في تاريخ الجيل الاخير لتعاين اينما أجالت الطرف صعودها المتواصل المطرد ؛ كل ما عليها هو ان تمعن النظر في مسيرة الاشياء في عصرنا لتستمد منها

= العكس تنقد ذاتها باستمرار» (ماركس ، «١٨ برومير» ، ص ٤) . وحين كان ماركس يقارن على هذا النحو في عام ١٨٥٢ الثورة البورجوازيةبالثورة البروليتارية ، ما كان يمكنه بعد بطبيعة الحال ان يأخذ في حسابه التأثير الذي تمارسه المؤسسات الديموقراطية على الثورة الاخيرة .

اليقين بأن نصرها المؤزر محتم . لا مجال اذن لان نتوقع ان تفقد البروليتاريا بسهولة هدوءها ورباطة جأشها في الاقطار التي ادركت فيها درجة عالية من النمو والتطور ، وأن تندفع في سياسة مغامرات . لا مجال لان نتوقع ذلك، ولاسيما ان تربية الطبقة العاملة وقدرتها على الادراك والفهم قد تزايدتا ، وان الدولة اتشحت بالمزيد من الديموقراطية.

«وبالمقابل ، لا نستطيع ان نضع الثقة ذاتها في الطبقات الحاكمة . فهي تلاحظ وتحس بما يصيبها تدريجيا من وهن، وتحس كيف تتزايد عصبيتها ونزقها ومخاوفها ، وكيف ان أفعالها تصبح مرتجلة اكثر فاكثر . والحق انه لم يعد خافيا على احد انها أسيرة حالة نفسية ينبغي معها ان نتوقع من جانبها سورة استشراس مباغتة تجعلها تنقض بحنق وغيظ أعمى على الخصم حتى تجندله ، من دون ان تكترث بالضربات التي ستنزلها بنفسها وبالمجتمع قاطبة ، وبكل ما ستتسبب به من دمار مرعب .

«ان الوضع السياسي الذي تحيا فيه البروليتاريا الان يجعلنا نتوقع ان تحاول لاطول قدر ممكن من الزمن الاكتفاء باللجوء الى الطرائق «الشرعية» الآنفة الذكر . والخطر الذي يهدد بمعاكسة هذا الميل يكمن بوجه خاص في نزق الطبقات الحاكمة .

«ان ساسة هذه الطبقات يرغبون بوجه عام في سورة الاستشراس تلك ، ليس لدى الطبقات الحاكمة وحدها بل ايضا ، واذا امكن ، لدى جمهرة اللامبالين . وأمنيتهم ان تنفجر هذه الثورة في اقرب وقت ممكن ، قبل ان تتاح

للحزب الاشتراكي القدرة على المقاومة . فتلك هي الوسيلة الوحيدة التيما زالت بين أيديهم لتأخير انتصار الاشتراكيين لبضع سنوات على الاقل . ولا مراء في انهم يقامرون على هذا النحو بكل شيء ؛ فاذا لم تفلح البرجوازية من خلال سورة الاستشراس تلك في سحق البروليتاريا ، فـــان مجهودها هذا سيكون قد أنهك قواها ، الامر الذي سيعجل بلحظة انهيارها وانتصار الاشتراكية . لكن ساسة الطبقات الحاكمة هم في غالبيتهم من الان في حالة نفسية يعتقدون معها انه لم يبق امامهم سوى ان يلعبوا ورقتهم الاخيرة . فهم يريدون اثارة الحرب الاهلية خوفا من الثورة .

«وبطبيعة الحال ، ليس للحزب الاشتراكي اي مسوغ لانتهاج سياسة يائسة كهذه ، بل ان من صالحه على العكس ان يعمل على تأخير سورة الاستشراس ، ما دامت محتومة، لاطول مدة ممكنة ، بحيث لا تنفجر الا حين تكون البروليتاريا قد اصبحت على درجة كافية من القوة لتصرع المجنون المهتاج ولتطوعه رغم أنفه . وبذلك تكون تلك السورة هي الاخيرة، كما تكون الاضرار التي ستحدثها والتضحيات التي ستتكلفها ضئيلة الى ادنى حد ممكن .

«على الحزب الاشتراكي اذن ان يتحاشى ، بل عليه ان يكافح كل ما يمكن ان يترتب عليه استفزاز للطبقات الحاكمة لا طائل تحته ولا جدوى ، وكل ما يمكن ان يقدم لساسة هذه الطبقات ذريعة ليدفعوا بالبورجوازية وبطغمتها الـى سورة من التوحش والافتراس لن يدفع تكاليفها ســــوى الاشتراكيين . واذا كنا نعلن انه من المستحيل صنع ثورات،

واذا كنا نعد الرغبة في ايقاد نار ثورة ضربا من الجنون ، بل من الاذى والمضرة المشؤومين ، واذا كنا نكيف سلوكنا بالتالي مع هذه الحقائق ، فليس ذلك بالتأكيد حبا منا بحكامنا ، وانما فقط حفاظا على مصلحة البروليتاريا المناضلة. وحول هذه النقطة تتفق الاشتراكية-الديموقراطية الالمانية مع الاحزاب الاشتراكية في سائر الاقطار . وبفضل هذا الموقف ، ما امكن لساسة الطبقات الحاكمة حتى الان ان يسلكوا المسلك الذي كانوا يتمنون لو يسلكونه تجاه البروليتاريا المناضلة .

«مهما يكن النفوذ السياسي للحزب الاشتراكي واهيا بعد نسبيا ، فانه بلغ مع ذلك في الدول الحديثة مبلغا من القوة بات يستحيل معه على الساسة البورجوازيين ان يتصرفوا ازاءه كما يحلو لهم . فالاجراءات الصغيرة والمماحكات ما عادت تجديهم نفعا ؛ بل انها لن تفعل من شيء سوى ان تثير سخط أولئك الذين يعانون من آثارها دون ان تبث في قلوبهم الهلع ، ودون ان تثبط همتهم وحميتهم للكفاح . ثم ان كل محاولة للجوء الى تدابير القوة بغية سد الطريق على كفاح البروليتاريا تنذر بخطر حرب اهلية ستترتب عليها أضرار وخسائر فادحة مهما تكن نتيجتها . هذا ما يعلمه تماما اليوم كل انسان يملك حدا ادنى من نفوذ البصر . والحال انه مهما يكن الساسة البورجوازيون محقين من وجهة نظرهم في تمنيهم ان تتعرض قوى الحزب الاشتراكي في اقرب وقت ممكن للامتحان ، وهو امتحان قد لا تكون قادرة بعد على تحمله واجتيازه ، فان رجال الاعمال

البورجوازيين لا يريدون البتة من جهتهم ان يسمعوا بتجربة قد تعرضهم للتهلكة جميعا ، وهذا على الاقل ما داموا يحتفظون برباطة جأشهم ، وما دامت سورة الاستشراس التي تحدثنا عنها لم تجرفهم في تيارها . ذلك أن البورجوازي لا يحجم في هذه الحال عن أي شيء ، وكلما زاد خوفه طلب المزيد من الدم .

«ان مصلحة البروليتاريا تقتضي اليوم اكثر من اي وقت سبق تجنب كل ما من شأنه ان يدفع بالطبقات الحاكمة سدى وعبثا الى انتهاج سياسة عنف . وانما على هذا الاساس يبني الحزب الاشتراكي مسلكه .

«بيد أن هناك اتجاها يزعم نفسه بروليتاريا واشتراكيا ثوريا ، مهمته الرئيسية ، فضلا عن مكافحة الحزب الاشتراكي ، التحريض على انتهاج سياسة عنف . وهذا التكتيك ، الذي يتمناه بكل حرارة ساسة البورجوازية ورجال دولتها ، والذي ما يزال هو وحده القادر على ايقاف مسيرة البروليتاريا المظفرة ، هو بالتحديد زبدة اختصاص ذلك التيار . وعليه ، لا ينبغي أن تأخذنا الدهشة مما يلاقيه من رضى وتحبيذ لدى بوتكامر (١) وأضرابه . فأنصاره لا يسعون الى اضعاف البورجوازية والفت في عضدها ، وانما

---

١ ــ روبرت فون بوتكامر : وزير الداخلية بين ١٨٨١ و١٨٨٨ . وقد اصبح اسمه مرادفا في المانيا لالد اعداء الاشتراكيين ولاكثرهم عدم تحرج في اختيار الوسائل . ــالناشرــ

الى استفزازها واثارة حنقها .

«ان عامية باريس ، كما قلنا ، آخر هزيمة كبيرة للبروليتاريا . وبعدها حققت الطبقة العاملة تقدما متواصلا في جميع الاقطار تقريبا بنهجها النهج الذي حددنا معالمه ، تقدما قد يكون ابطأ مما كنا نتمنى ، لكنه أكيد ومضمون اكثر من أي تقدم حققته الحركات الثورية السابقة .

«ان الحركة العمالية لم تواجه منذ عام ١٨٧١ سوى انتكاسات قليلة . وفي كل مرة كانت التبعة تقع على عاتق تدخل بعض الاشخاص الذين يستخدمون وسائل يصفها العُرف الجاري بالفوضوية ، وهي تصلح ، اكثر ما تصلح ، على كل حال لتكتيك «الدعاية عن طريق الامر الواقع» الذي تنادي به اليوم غالبية الفوضويين الساحقة . وانوه هنا ، على سبيل التذكار ، بالاذى الذي انزله الفوضويون بـ «الاممية» وبالانتفاضة الثورية الاسبانية لعام ١٨٧٣ . وبعد خمسة أعوام من هذه الانتفاضة طبقت الارجاء سورة استشراس عامة بنتيجة محاولات الاغتيال التي قام بها هيدل ونوبيلنغ . ولولا هذه المحاولات لما أفلح بسمارك – بعد لأي – في أن يستصدر اكثر من القانون المناهض للنشاطات الاشتراكية . وعلى كل حال ، كان سيستحيل تطبيقه ، لولا تلك المحاولات ، بالصرامة التي طبق بها في السنوات الاولى ؛ وكانت البروليتاريا الالمانية ستوفر على نفسها تضحيات هائلة ، وما كانت مسيرتها المظفرة لتتلكأ لحظة واحدة .

«كانت الانتكاسة الجديدة التي منيت بها الحركة

العمالية هي تلك وقعت في النمسا عام ١٨٨٤ ، وذلك في أعقاب نذالات كامير وشتلماشر واضرابهما ووحشيتهم . فقد تحطمت الاندفاعة الجارفة للحركة الاشتراكية بضربة واحدة بدون أية مقاومة ، وتم سحقها لا على يد السلطات وانما على يد استشاطة الغضب العامة التي تملكت السكان الذين عزوا الى الاشتراكيين أعمال اولئك الفوضويين .

«ووقعت انتكاسة أخرى في أميركا في عام ١٨٨٦ . فقد كانت الحركة العمالية قد انطلقت في ذلك القطر انطلاقة سريعة وعارمة . وكانت تتقدم بخطى ماردة ، وبسرعة هائلة جعلت بعض المراقبين يتصورون أنه سيكون في مستطاعها أن تتجاوز في زمن يسير الحركة الاوروبية وأن تقف على رأسها وتتزعمها . وفي ربيع ١٨٨٦ بذلت الطبقة العاملة في «اتحاد الولايات» نشاطا عظيما للحصول على يوم الثماني الساعات . ونمت المنظمات العمالية نموا هائلا ، وانفجر اضراب بعد اضراب ، وسادت صفوف الشغيلة حماسة تجل عن الوصف ، وطفق الاشتراكيون ، الذين كانوا في كل مكان في المقدمة والذين دللوا على أعظم الفعالية ، يتسلمون قيادة الحركة .

«عندئذ (في ٤ أيار ١٨٨٦) القيت في شيكاغو القنبلة المشهورة ، اثناء واحدة من المصادمات العديدة التي وقعت في ذلك الزمن بين الشرطة والعمال . ونحن ما نزال نجهل الى اليوم من قام بتلك الفعلة . وذهب الفوضويون الذين نفذ بهم حكم الاعدام في ١١ تشرين الثاني بسبب تلك الفعلة ، ورفاقهم الذين قضي عليهم بالسجن لفترات طويلة،

ذهبوا ضحية جريمة قضائية . لكن الفعلة كانت تستجيب للتكتيك الذي طالما دعا اليه الفوضويون : فقد أطلقت حنق البورجوازية الاميركية قاطبة من عقالـه ، وزرعت الفوضى في صفوف العمال ، واساءت الى سمعة الاشتراكيين الذين لم يكن الناس يعرفون كيف يميزونهم عن الفوضويين ، أو لا يرومون ذلك في كثير من الاحيان . وقد انتهى النضال في سبيل يوم الثماني الساعات بهزيمة الشغيلة ، وانهـارت الحركة الاشتراكية ، ووجد الحزب الاشتراكي نفسـه مقسورا على دور تافه . ولم يقيض له ان يبدأ بمعـاودة النهوض في الولايات المتحدة الا مؤخرا فحسب .

«ان الخسائر الجدية التي منيت بها الحركة العماليـة منذ نحو عشرين سنة كانت أسبابها تعود الى أفعال ارتكبها فوضويون أو تتجاوب على الاقل مع التكتيك الذي ينادون به . ولولا هذه الافعال لتعذر أن يرى النور القانون المناهض للنشاطات الاشتراكية في المانيا ، والنظـام القمعـي في النمسا ، وجريمة شيكاغو القضائية ، وما تلى ذلك كله من عواقب .

«ان حظ الفوضوية في العودة ذات يوم الى تزعم قيادة الجماهير في اي بلد ، كائنا ما كان ، **هو الآن أضعف منه في أي زمن سبق** .

«فقد كان السببان الرئيسيان اللذان هيآ الجماهير في الماضي لتقبل الفوضوية هما انعدام بعد النظـر واليـأس ، وبوجه خاص استحالة الحصول على أي تحسين بفضـل السياسة كما كانت تدل الظواهر .

«في عام ١٨٨٠ وفي الاعوام التي تلته ، في الزمن الذي كان فيه العمال النمسويون والاميركيون يتحمسون جماعيا لانشاء الجمل الفوضوي ، لاحظنا في القطرين كليهما نموا خارقا للمألوف للحركة العمالية ، لكننا لاحظنا في الوقت نفسه غيابا شبه تام لاي قيادة . فقد كانت الكتائب العمالية تتألف بمجملها تقريبا من متطوعين يفتقدون الى التربية والمعرفة والتجربة والقادة . وفضلا عن ذلك ، كان يبدو أنه من المتعذر والمستحيل زعزعة دعائم سيطرة الرأسمال عن طريق النضال السياسي. ففي النمسا كان العمال محرومين من حق الانتخاب ولم يكن لهم من أمل في الحصول عليه بالوسائل الشرعية ، اللهم الا على المدى الطويل الطويل . أما في اميركا فقد كانوا في يأس تام من امكانية التغلب ، عن طريق استخدام السياسة ، على فساد السلطات العامة (١).

---

١ ــ في واحد من الاعداد الاخيرة من الصحيفة الاشتراكية الاميركية، «فورواتز» ، نطالع عرضا لخطاب ألقاه ميشيل شواب ، احد ضحايا مؤامرة ١٨٨٦ الذي كان قد خرج من السجن لتوه. وفيه يقر بعبث التكتيك الفوضوي وحماقته . لكنه يفسر كيف امكن للفوضوية ان تذيع وتنتشر في شيكاغو ابتداء من عام ١٨٨٠ : «لنكرر من جديد ان ذلك التكتيك (التكتيك الفوضوي) لم يتمكن من الانتشار في شيكاغو الا بدءا من اليوم الذي قرر فيه احد القضاة انه من المباح تزوير بطاقات الاقتراع ضد الشيوعيين . ومعظمكم يذكر الانتخاب الذي فتح باب المجلس البلدي امام السيد فرانك ستاوبر. فقد زورت نتيجة الاقتراع بكل صفاقة من قبل =

«وقد برز يومئذ ميل متشائم داخل صفوف الحركة العمالية ؛ وهذا ليس في القطرين الاخيرين فحسب ، بل أيضا في الاقطار الاخرى .

«لقد تغير الموقف اليوم في الاقطار قاطبة ، وبات أفضل من ذي قبل .

«وفي النمسا كان هناك سبب آخر سهّل تقدم الفوضوية : فقد كان الحزب الاشتراكي فيها قد خسر ثقة الجماهير . فبعد أن حطم القانون المناهض للنشاطات الاشتراكية الاسلحة السياسية والاقتصادية للبروليتاريا الالمانية – منظماتها وصحافتها – صورت الفوضوية ، التي أعلنت عن ظهورها ساعتئذ ، للعمال النمسويين أن حزبنا ، بعد أن تم تكميمه ، قد ألقى السلاح يأسا من النجاح وانكر مبادئه الثورية . ولم يفلح الاشتراكيون النمسويون ، الذين

= عضوين في مكتب الانتخاب. هذا ما شهد به ، بحلف اليمين ، رجال من الشرطة وشهود آخرون . وهذا ما اكده ايضا ، قبل اختتام المداولات الذي أرجيء الى اقصى حد ممكن ، اقرار المتهم نفسه ! وبالرغم من كل ذلك برأ القاضي ساحة المزورين ! وقد عم السخط صفوف العمال ، فما عادت بهم رغبة في ان يعرفوا شيئا عن الاساليب التي كانوا قد اتبعوها حتى ذلك الحين . وقد تعلم الكثيرون منهم بعد ذلك انه لا يجوز لهم ان يجعلوا دليلهم ومرشدهم في السياسة الفورات العاطفية الخالصة» .

كانوا يذودون عن رفاقهم الالمان ، في اعادة الاعتبار اليهم في نظر غالبية العمال النمسويين ، بل كل ما فعلوه هو أنـــهم أساؤوا الى حظوتـــهم هم انفسهم . وقـــد هـــب لنجـــدة الفوضويين نائب يدعى الكونت لاميزان ، كان اعجابه يتزايد كلما سمعهم يصرحون بازدراء واحتقار ان الاشتراكيين هم مجرد «ثوريين بالروب دي شامبر» .

«وما يزال الفوضويون حتى اليوم يحمّلون أنفسهم كل مشقة ممكنةٍ ومتخيلة ليثبتوا للعمال ان الاشتراكيين هـــم ثوريون بالروب دي شامبر . وهم لم يسجلوا حتى الآن اي نجاح . لكن اذا ما توصلت ذات يوم حركة فوضوية ، كائنة ما كانت ، الى أن ترى النور في المانيا ، فلن يكون علينا أن نبحث عن علة ذلك في دعاية «المستقلين» (١) ، وانما ينبغي أن نعزو نشأتها اما الى مناورة من جانب الطبقات الحاكمة بغية زرع اليأس في صفوف الجماهير العمالية والحيلولـــة دون تقدم مقدرتها على الفهم والتمييز ، واما الى تصريحات صادرة عن الاوساط الاشتراكية غرضها أن توحي بأننا نريد التنكر لمبادئنا الثورية . اذ أننا كلما ازددنا «اعتدالا»، حققنا

---

١ ـ اسم كان يتسمى به بعض الاشتراكيين المنشقين الذين حاولوا في عام ١٨٩١ تأسيس حزب ذي ميول فوضوية مناهضـــة للبرلمانية . وسرعان ما عاد«مثقفو» الحزب الى صفوف البورجوازية التي كانوا قد خرجوا منها ، بينما رجعت العناصر العمالية الى الحزب الاشتراكي . ـ الناشر ـ

مآرب الفوضويين ، باذلين بالتالي عوننا وتأييدنا لحركة ترمي بكل جهودها الى استبدال أشكال النضال الحضارية بالاشكال الاكثر وحشية . يمكن القول اذن انه لم يعد هناك سوى ظرف واحد قد يدفع بالجماهير البروليتارية الى التخلي بملء ارادتها عن أساليب النضال «السلمية» التي عرضناها آنفا : وذلك اذا فقدت ايمانها بالطابع الثوري لحزبنا . وعليه ، اننا لن نلحق الاذى الا بالتطور السلمي ذاته اذا كان ولعنا بالسلم اكبر مما ينبغي .

«ولا ضرورة هناك للالحاح على الآفات الاخرى التي ستترتب على ذلك الموقف التوفيقي .

«ان مثل ذلك الموقف لن يخفف من غلواء حقد البورجوازيين ، كما أنه لن يكسبنا صديقا واحدا مأمون الجانب . كل ما هنالك أنه سيزرع الفوضى في صفوفنا ؛ فالفاترون سيزدادون فتورا بينما سيدير لنا أقوياء الشكيمة ظهورهم .

«ان المحرك الاكبر لنجاحاتنا هو الحماسة الثورية . وستكون حاجتنا الى مثال هذه الحماسة في المستقبل أشد منها في أي وقت سبق ، وذلك لان أعظم الصعوبات ليست هي التي ذللناها وانما هي التي يخبئها لنا المستقبل . ومفجعة ستكون نتائج تكتيك ينزع الى صب الماء البارد على تلك الحماسة .

«والحال أن الخطر الذي ينطوي عليه الموقف الراهن هو اننا نجازف بأن نبدو أشد «اعتدالا» مما نحن في الواقع . فكلما تعاظمت قوتنا ، تقدمت المسائل العملية لتحتل مكانة

الصدارة ، وتوجب علينا أن نوسع نطاق دعايتنا الى ما وراء دائرة البروليتاريا الصناعيـة ، وترتب علينـا أن نتحاشى الاستفزازات اللامجدية والتهديدات التي لا طائل تحتهـا . والحال أنه من بالغ الصعوبة عدم تخطي الحد ، واعطـاء الحاضر حقه من دون أن يغيب المستقبل عـن الانظـار ، والدلوف الى ذهن الفلاح والبورجوازي الصغيـر مـن دون التخلي عن وجهة النظر البروليتارية ، وتجنب كل استفزاز قدر الامكان مع اشعار الجميع في الوقت نفسه بأننا حـزب نضال ، نضال بلا هوادة ضد كل النظام الاجتماعي القائم».

كان ذلك هو مقال ١٨٩٣ . وقد تضمن ايضـا نبـوءة قيض لها أن تتحقق . فما كنت أخشاه في عام ١٨٩٣ حدث بعيد ذلك بسنوات قليلة . ففي فرنسا أصبح قسم مـن الاشتراكيين حزبا حاكما لحين من الزمن . وخيل للجماهير العمالية أن الحزب الاشتراكي قد جحد مبادئه الثوريـة ، وفقدت ثقتها فيه ، وهكذا وقعت في غالبيتها فريسة أجدّ ضرب من الفوضوية : النزعة النقابية الثوريـة . فهـذه الفوضوية الجديدة ، شأنها شأن الفوضوية القديمة القائلـة بالدعاية عن طريق الفعل ، لا تسعى الى تعزيـز مواقـع البروليتاريا بقدر ما تسعى الى اخافة البورجوازية سـدى وعبثا ، والى استفزازها واثارة حنقها ، والـى تعريـض البروليتاريا الى امتحانات سابقة لاوانها تتخطى في الظرف القائم نطاق قواها .

ان الثوريين الماركسيين بين الاشتراكيين الفرنسيين هم اشد من عارض تلك المسالك والمكائد . وهم يكافحون النزعة النقابية والنزعة الاستيزارية على حد سواء ، ويعتبرونهما

متعادلتين في الضرر والاذى .

والثوريون الماركسيون هم الذين يمثلون ، حتى يومنا هذا ، الرأي الذي عُرض من قبل انجلز وقبلي بين ١٨٩٢ و ١٨٩٥ ، في المقالات الآنفة الذكر .

اننا لسنا لا من أنصار الشرعية بأي ثمن ، ولا من أنصار الثورة بأي ثمن . ونحن نعلم أن الاوضاع التاريخية لا يمكن أن تخلق على الطلب ، وأن علينا أن نضبط تكتيكنا تبعا لها.

لقد كان رأيي في المقال الذي اثبتّه آنفا ان خير وسيلة لتسريع تقدم البروليتاريا هي المثابرة بكل هدوء على بناء المنظمات العمالية ومتابعة خوض الصراع الطبقي في المضمار الشرعي . أنا لا أمتثل اذن ، كما يلومني اللائمون ، للحاجة الى الانتشاء بالتصلب الثوري حين اجد نفسي محمولا على الاعتقاد ، من خلال ملاحظة الظروف الراهنة ، بأن الوضع قد تغير بعد ١٨٩٠ ، وحين يذهب بي الفكر الى أن هناك كفاية من المبررات للاعتقاد بأننا قد دخلنا الآن في مرحلة من الصراعات في سبيل الاستيلاء على السلطة ، وهي صراعات لا سبيل في الوقت الراهن الى التكهن لا بأشكالها ولا بمدتها، وقد تستمر عشرات السنين مصحوبة بتقلبات شتى وقد تؤدي في أرجح الظن ، وفي مستقبل قريب ، الى انتقالات ملموسة في القوى لصالح البروليتاريا ، ان لم يكن الى انفرادها بالسيادة والهيمنة في أوروبا الغربية .

وسوف أعرض الآن باقتضاب الاسباب التي تحملني على الاعتقاد بذلك .

-٦-

نمو العناصر الثورية

رأينا أن الماركسيين بوجه عام لم يتكشفوا عن انـــهم أنبياء أردياء الى الحد الذي يراد لنا أن نتخيلـه ، وان كان بعضهم قد جانبه الصواب على الدوام حتى الآن بصدد نقطة معينة ، وذلك في كل مرة كان المطلوب فيها تحديد اللحظة التي ستحدث فيها صراعات ثورية كبيرة وانتقالات ملحوظة في القوى في المضمار السياسي لصالح البروليتاريا .

فما الاسباب التي تحملنا على الاعتقاد بأن تلـك اللحظة التي طالما تمنيناها تقترب الآن ، وبأن النضالات النشيطـة والاندفاع الثوري نحو الاستيلاء على السلطة السياسيـــة ستعود الى سابق مجراها ؟

لقد كان أنجلز على حق حين ألح في المدخـــل الـــى «الصراعات الطبقية» لكارل ماركس على الحقيقة التاليــة ،

وهي أنه لا يمكن اليوم خوض النضالات الثورية الكبيرة الا من قبل جماهير واسعة تعرف مقتضيات الوضع ومتطلبات الموقف . لقد تصرم الزمن الذي كان بمستطاع الاقليات الصغيرة فيه أن تطيح على حين غرة بالحكومة وأن تنصب حكومة أخرى مكانها عن طريق عمل سريع وحازم .

لقد كان ذلك ممكنا في دول مركزية تتركز فيها الحياة السياسية بأسرها فيعاصمة تهيمن على البلاد قاطبة، بينما لم يكن في القرى والمدن الصغيرة أثر من نشاط سياسي وتواصل . وقد كان يكفي في مثل تلك الاحوال أن يشل الجيش والبيروقراطية في العاصمة أو أن يكسب ودهما حتى يمسي في الامكان الاستيلاء على الحكم ، بل حتى القيام بثورة اقتصادية اذا كان الموقف العام يقتضي ذلك .

أما اليوم ، في عصر السكك الحديدية والتلغراف والصحف والاجتماعات العامة والمراكز الصناعية الكثيرة والمدافع والبنادق المتعددة الطلقات ، فمن المتعذر كل التعذر على أقلية صغيرة أن تشل جيش العاصمة ، اللهم الا اذا كانت الفوضى ضاربة أطنابها فيه من الاساس . كذلك فانه من المتعذر حصر صراع سياسي بين أسوار العاصمة . فالحياة السياسية هي حياة الامة قاطبة .

حيثما توفرت هذه الشروط ، يخضع كل انتقال في القوى على الصعيد السياسي واسع النطاق بما فيه الكفاية ليجعل من المستحيل استمرار نظام مناهض للديموقراطية ، يخضع للشروط المسبقة التالية :

١ ــ ينبغي أن يكون هذا النظام على عداء مباشر للجمهرة

العظمى من الشعب .

٢ ـ ينبغي أن يكون هناك حزب معارض كبير لا يقبل المصالحة ويجمع الجماهير الشعبية في منظماته .

٣ ـ ينبغي أن يمثل هذا الحزب مصالح الغالبية الساحقة من السكان وأن يحوز ثقتها .

٤ ـ ينبغي أخيرا أن تهتز الثقة بالنظام القائم ، بقوته وباستقراره ، لدى أجهزته بالذات ، أي في صفوف البيروقراطية والجيش .

ان هذه الشروط لم تجتمع حتىالان في العقود الاخيرة، أو على الاقل لم تجتمع في اوروبا الغربية . فالبروليتاريا لم تؤلف حتى الآن الغالبية الكبرى من السكان ، والحزب الاشتراكي لم يكن هو الحزب الاقوى . ولكننا اذا كنا قد توقعنا مع ذلك وشكان حدوث الثورة ، فهذا لاننا كنا نعتمد لا على البروليتاريا وحدها ، بل أيضا على الجماهير الثورية من البورجوازية الصغيرة الديموقراطية وعلى جمهرة البورجوازيين الصغار والفلاحين الذين يسيرون في ركابها. والحال أن الديموقراطية البورجوازية كانت غائبة عن الوجود تماما . ولم تعد تمثل الآن ، في ألمانيا ، حتى حزبا معارضا.

ناهيك عن أن اضطراب حبل الامن الذي كان يخيم قبل ١٨٧٠ على دول أوروبا القديمة قد تلاشى وانتهى منذ ذلك الحين ، باستثناء روسيا . فقد وطدت الحكومات دعائمها ، وازدادت قوة واستقرارا . وأخيرا أفلحت كل واحدة منها في ايهام الامة بأنها تمثل مصالحها .

هكذا تكون فرص الثورة السياسية قد راحت ، في

مستهل المرحلة التي شهدت ولادة حركة عمالية ثابتة ومستقلة بذاتها على وجه التحديد ، تتضاءل باستمرار لحين من الزمن ، بينما كانت البروليتاريا ، التي كانت حاجتها تتزايد الى تلك الثورة وتتصورها شبيهة بالثورات التي حدثت منذ عام ١٧٨٩ ، تنتظرها في مستقبل قريب .

بيد ان الموقف اخذ يتبدل رويدا رويدا لصالح البروليتاريا . فقد نما التنظيم العمالي واشتد ساعده . ولعل هذا النمو يتجلى على اسطع نحو في المانيا . فقد كان سريعا للغاية في السنوات الاثنتي عشرة الاخيرة . وقد ارتفع يومئذ تعداد الحزب الاشتراكي الى نصف مليون من الاعضاء المنظمين ، وارتفع تعداد أعضاء النقابات المرتبطة بالحزب الاشتراكي برباط فكري وثيق الى مليونين . وفي الوقت نفسه كانت الصحافة يشتد ساعدها ، وكانت تابعة للمنظمات ، ولم تكن مشروعا خاصا او فرديا . وقد بلغ الرقم المدور لصحافتنا السياسية مليون نسخة ، كما ارتفع عدد نسخ الصحافة النقابية ، وهي أسبوعية على وجه العموم ، الى اكثر من ذلك الرقم .

وبذلك يكون الشعب الشغيل والمستغَل قد أدرك درجة من قوة التنظيم لا نظير لها في كل التاريخ الماضي .

لقد كان تفوق الطبقات الحاكمة على المحكومين يقوم الى حد كبير حتى يومنا هذا على الواقعة التالية ، وهي أن تلك الطبقات الحاكمة كانت تتحكم بقوى الدولة المنظمة بينما كانت الطبقات الدنيا شبه محرومة من كل تنظيم ، أو على الاقل من تنظيم يشمل أراضي الدولة برمتها . صحيح ان

الطبقات الكادحة ما كان يسعها أن تستغني تمام الاستغناء عن المنظمات ، لكن هذه المنظمات كانت في العصور القديمة وفي العصر الوسيط وحتى في الازمنة الحديثة روابط محلية تتماثل جميعها في تجزئتها وفي انحصارها ضمن دوائر محدودة ؛ وكانت عبارة عن منظمات حرفية أو بلدية نجد بينها الكومونات القروية لفلاحة الارض وزراعتها . ولقد كان من الممكن أن تغدو الكومونة نقطة ارتكاز قوية للغاية ضد الدولة ؛ وليس ثمة من خطأ كخطأالمماثلة بين الكومونة والدولة بلا تمييز واعتبارهما كلتيهما منظمات في خدمة طبقة واحدة . فمن الممكن ان تكون الكومونة منظمة من هذا القبيل ، وهذا ما تكونه في غالب الاحايين ، لكن من الممكن ايضا أن تؤلف داخل الدولة بالذات تنظيما للطبقات المحكومة حين تشكل هذه الطبقات الغالبية في الكومونة وتستولي على السلطة فيها . وفي كومونة باريس على وجه التحديد تجلت هذه الوظيفة على اسطع نحو ، وفي فترات مختلفة . بل ان هذه الكومونة كانت في بعض الاحيان تنظيما لادنى طبقات المجتمع .

لكن ليس في وسع أي كومونة اليوم أن تحافظ على استقلالها الذاتي بمواجهة دول لها من القوة ما للدول الكبيرة الحديثة . وهذه الحقيقة تزيد من ضرورة تنظيم الطبقات الدنيا في روابط كبيرة تشمل كامل التراب الوطني والمهن الاكثر تنوعا .

والمانيا هي التي أصابت اكبر نصيب من النجاح في هذا المجال . فالمنظمات النقابية ما تزال منقسمة بشدة على

نفسها لا في فرنسا فحسب ، بل ايضا في انكلترا ، موطن الاتحادات الحرفية القديمة . لكن مهما بلغت المنظمات النقابية من سرعة في النمو ، فلن تفلح أبدا ، في الازمان العادية ، غير الثورية ، في أن تجمع شمل جميع شغيلة القطر المعني . فهي لن تضم أبدا سوى نخبة تتعالى على الجمهرة الكبرى من السكان ، وتعزز وجودها خصائص مهنية أو محلية أو فردية . وعلى النقيض من ذلك لا تعود امام المنظمات الطبقية من حدود في تنسيب الاعضاء الجدد في أيام الثورة ، في الوقت الذي يكتشف فيه أضعف الضعفاء أن لهم هم انفسهم طاقات وقدرات وأمزجة عدوانية ، سوى حدود الطبقات التي تمثل هذه المنظمات مصالحها .

والحال انه بات جليا للعيان أن البروليتاريا الصناعية تؤلف ، ابتداء من اليوم ، لا غالبية السكان في الامبراطورية الالمانية فحسب ، بل كذلك غالبية الناخبين .

ان احصاء ١٩٠٧ لم يقدم لنا بعد أرقاما دقيقة حول البنية التعدادية للسكان العاملين . وأرقام احصاء ١٨٩٥ هي وحدها المتوفرة لنا . والحال اننا اذا قارناها بأرقام انتخابات ١٨٩٣ ، أمكننا أن نلحظ ما يلي :

في ١٨٩٣ كان عدد الناخبين ٢٩٠ ٦٢٨ ١٠ ، وفي عام ١٨٩٥ بالمقابل كان هناك ٤٨٢ ٥٠٦ ١٥ شخصا من الجنس المذكر يمارسون مهنة . واذا أسقطنا من هذا الرقم الافراد الذين تقل اعمارهم عن ٢٠ عاما، وكذلك نصف الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٣٠ عاما ، نتج لدينا الرقم

٩٨٩ ٧٤٢ ١٠ كعدد تقريبي للافراد الذكور المتمتعين بحق الانتخاب ، والعاملين في مهنة من المهن . ويكاد هذا الرقم يتطابق مع رقم انتخابات ١٨٩٣ .

ويبين لنا الحساب نفسه أن هناك ، بين الافراد الذكور المتمتعين بحق الانتخاب والعاملين في الزراعة والتجارة والصناعة ، ٢٦٩ ١٧٢ ٤ يعملون لحساب انفسهم و ٥٥٩٠٧٤٣ عاملا أو مستخدما . ونظرا الى أن ١٧١٤٣٥١ مؤسسة أي اكثر من نصف المؤسسات الصناعية والتجارية البالغ تعدادها ٩٧٧ ١٤٤ ٣ ، لا يعمل فيها سوى شخص واحد تتفق مصالحه في اغلب الحالات مع مصالح البروليتاريا، فاننا لا نبالغ البتة اذا زعمنا أن السكان الناخبين في عام ١٨٩٥ كانوا يتألفون من ثلاثة ملايين ونصف مليون شخص يعملون لحسابهم الخاص ويهمهم الابقاء على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، ومن اكثر من ستة ملايين بروليتاري يهمهم الغاؤها .

والحال ان من المباح لنا ان نفترض ان النسبة مماثلة في سائر فئات السكان الداخلة في الحساب ، مثل فئة «الاشخاص المستقلين الباطلين» ، وهي فئة تشمل من جهة اولى أصحاب الريوع الاغنياء والراسماليين ، ومن جهة ثانية اصحاب العاهات والطاعنين في السن الذين يقبضون جرايات تافهة جدا .

لكن اذا أخذنا بعين الاعتبار الاشخاص الذين يمارسون مهنة من المهن ، لا الناخبين فحسب ، وجدنا أن البروليتاريا تؤلف غالبية أكبر أيضا ، لان البروليتاريين هم وحدهم

تقريبا الذين يمارسون مهنة ما بين سائر الافـراد الذيـن لا يتمتعون بعد بحق الانتخاب . وتنتج لدينا في هذه الحال الارقام التالية :

العمر		العاملون لحسابهم	العمال والمستخدمون
من ١٨ الى ٢٠ سنة		٤٢٧١١	١ ٣٣٥٠١٦
من ٢٠ الى ٣٠ سنة		٦١٣٠٤٥	٣ ٩٣٥٥٩٢

ومن جهة اخرى :

من ٣٠ الى ٤٠ سنة		١٣١٩٢٠١	٣١١١١١٥
من ٤٠ الى ٥٠ سنة		١٣٦٨٢٦١	١٤٨٩٣١٧
فوق الـ ٥٠ سنـــة		٢١٠٢٨١٤	١٦٤٨٠٨٥

وفي حاصل الحساب نجد أنه كان هناك في الزراعـة والتجارة والصناعة في عـــام ١٨٩٥ ، الى جانب ٥٤٧٤٠٤٦ شخصا يعملون لحسابهم ، ١٣٤٣٨٣٧٧ شخصا من العمال والمستخدمين . واذا طرحنا أيضا من الفئة الاولى العمـال المنزليين وغيرهم من البروليتاريين المشـار اليـهم بـاسم «أشخاص عاملين لحسابهم» ، امكننا القول بلا احجـام ولا تردد ان تعداد فئات السكان المعنيين بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج كان لا يتجاوز الا بشق النفس ، ابتداء مــن عـــام

١٨٩٥ ، ربع الافراد الممارسين لمهنة ما ، في الوقت الذي كانوا ما يزالون يؤلفون فيه ثلثا ونيفا من تعداد الناخبين .

وقبل ذلك بثلاثة عشر عاما ، اي في عام ١٨٨٢ ، لم يكن الوضع بعد مؤاتيا الى هذا الحد . فلو أجرينا مقارنة بين أرقام احصاء ١٨٨٢ المهني وارقام انتخابات ١٨٨١ ، ولو قمنا بنفس الحساب الذي قمنا به بالنسبة الى عام ١٨٩٥ ، لحصلنا على النتائج التالية :

السنة	مجموع الناخبين	الناخبون العاملون لحسابهم	الناخبون العمال
١٨٨٢	٩٠٩٠٣٨١	٣٩٤٧١٩٢	٤٧٤٤٠٢١
١٨٨٥	١٠٦٢٨٢٩٢	٤١٧٢٢٦٩	٥٥٩٠٧٤٣
الزيادة	١٥٣٧٩١١	٢٢٥٠٧٧	٨٤٦٧٢٢

ولقد كان عدد الاستثمارات التي يعمل فيها شخص واحد متعادلا تقريبا بين ١٨٩٢ و ١٨٩٥ ، فكان يبلغ ١٨٧٧٨٧٢ . لكن عدد الافراد غير البروليتاريين بين الاشخاص العاملين لحسابهم الخاص كان بكل تأكيد أكبر في عام ١٨٨٢ منه في عام ١٨٩٥ . نستطيع اذن أن نزعم أن عدد الناخبين المعنيين بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج كان لا يقل ارتفاعا في عام ١٨٩٥ عنه في عام ١٨٩٢ ، أي انه كان يبلغ الرقم المدور ثلاثة ملايين ونصف مليون ؛ لكن عدد

البروليتاريين كان يرتفع الى الرقم المدور خمسة ملايين . لقد لبث اذن عدد مناصري الملكية على حاله بين عامي ١٨٩٢ و ١٨٩٥ ، بينما زاد عدد خصومها بين الناخبين بمقدار مليون .

وقد زاد عدد الناخبين الاشتراكيين خلال تلك الفسحة من الزمن بنسب اكبر ايضا : فقد ارتفع من ٣١١٩٠١ الى ١٧٨٠٩٨٩ . بيد أنه ينبغي أن نضيف أن عدد الاصوات الاشتراكية ـ الديموقراطية في عام ١٨٨١ كان مقلصا بصورة مصطنعة تحت تأثير القانون المناهض للنشاطات الاشتراكية .

وبديهي أن تطور الرأسمالية ، وبالتالي البروليتاريا ، قد سجل تقدما جديدا ابتداء من عام ١٨٩٥ . ومما يؤسف له انه لا تتوفر لدينا بعد الارقام الكاملة لاحصاء ١٩٠٧ ، على مستوى الامبراطورية برمتها ، ألتي تسلط الضوء على تلك الواقعة .

تشير معطيات مؤقتة الىان عدد الافراد الذكور العاملين لحسابهم الخاص في الزراعة والصناعة والتجارة قد زاد بمقدار ٣٣٠٨٤ بين عامي ١٨٩٥ و ١٩٠٧ ، أي بنسبة لا تستأهل الذكر . وبالمقابل زاد عدد المستخدمين والعمال الذكور ، أو البروليتاريين بعبارة اخرى ، بمقدار ٢٨٩١٢٢٨ ، أي حوالي مئة ضعف .

ان العنصر البروليتاري ، الذي كانت له الغلبة ابتداء من عام ١٨٩٥ سواء بين الناخبين أو السكان، قد أصبح مهيمنا هيمنة ساحقة منذ ذلك الحين .

بلغ عدد الناخبين في عام ١٩٠٧ ١٣٣٥٢٩٠٠ ناخب . كما بلغ عدد الافراد الذكور الممارسين لمهنة من المهن ١٨٥٨٣٨٦٤ بحسب احصاء ٧ حزيران ١٩٠٧ ، يزيد عمر ١٣٩٥١٠٠٠ منهم على ٢٥ سنة . واذا طرحنا من الرقم الاخير الاجانب ، والجنود ، والاشخاص الذين يتلقون المساعدة من المساعفة الاجتماعية أو الذين حكم عليهم بالتجريد منحقوقهم المدنية ، يتطابق الرقم المتبقي مع عدد الناخبين .

لقد كان ٤٤٣٨١٢٣ شخصا ، من أصل الـ ١٨٥٨٣٨٦٤ من المذكور الممارسين لمهنة ما ، يعملون لحسابهم الخاص في الزراعة والصناعة والتجارة ، وكان ١٢٦٩٥٥٢٢ منهم عمالا ومستخدمين .

واذا سلمنا اليوم بنفس نسبة الناخبين في عام ١٨٩٥ بين الافراد الذكور العاملين لحسابهم الخاص وبين العمال، أمكننا ان نتمم الجدول السابق على النحو التالي :

السنة	مجموع الناخبين	الناخبون العاملون لحسابهم الخاص	الناخبون العمال
١٨٩٥	١٠٦٢٨٢٩٢	٤١٧٢٢٦٩	٥٥٩٠٧٤٣
١٩٠٧	١٣٣٥٢٩٠٠	٤٢٠٢٩٠٣	٧٢٧٥٩٤٤
الزيادة	٢٧٢٤٦٠٨	٣٠٦٣٤	١٦٨٥٢٠١

ان الحصة الكبرى في زيادة عدد الناخبين هذه تعود الى البروليتاريا ، وهذا بنسبة تفوق حتى النسبة الملحوظة بين ١٨٩٢ و ١٨٩٥ .

والحال ان ارقام الاحصاء الاخير (١٩٠٥) ليست **أقل** دلالة بالنسبة الى التقدم الصناعي .

وبوجه عام تقدم المدن ميدانا انسب واكثر مواءمة من ذلك الذي تقدمه الارياف للحياة السياسية وللتنظيم البروليتاري وللدعاية لافكارنا . وعليه ، ان اقفار الارياف من سكانها وتزايد عدد سكان المدن ظاهرة ذات اهمية قصوى .

والجدول التالي يبيّن السرعة التي يتم بها هذا التطور ، علما بأن المقصود بالسكان القرويين سكان الكومونات التي تقل عن ٢٠٠٠ نسمة ، وبالسكان المدينيين سكان الكومونات التي تبلغ ٢٠٠٠ نسمة على الاقل :

الاعوام	السكان القرويون		السكان المدينيون	
	الرقم المطلق	نسبة الى اجمالي السكان	الرقم المطلق	نسبة الى اجمالي السكان
١٨٧١	٢٦٢١٩٣٥٢	٩ر٦٣بالمئة	١٤٧٩٠٧٩٨	١ر٣٦بالمئة
١٨٨٠	٢٦٥١٣٥٣١	٦ر٥٨بالمئة	١٨٧٢٠٥٣٠	٤ر٤١بالمئة
١٨٩٠	٢٦١٨٥٢٤١	٥٣بالمئة	٢٣٢٤٣٢٢٩	٤٧بالمئة
١٩٠٠	٢٥٧٣٤١٠٣	٧ر٤٥بالمئة	٣٠٦٣٣٠٧٥	٣ر٥٤بالمئة
١٩٠٥	٢٥٨٢٢٤٨١	٦ر٤٢بالمئة	٣٤٨١٨٧٩٧	٤ر٥٧بالمئة

لقد زاد اذن عدد سكان المدن الى اكثر من الضعف في غضون ٣٠ عاما ، بينما تراجع عدد سكان الارياف لا تراجعا نسبيا فحسب ، بل مطلقا ايضا . ففي الوقت الذي زاد فيه تعداد السكان المدينيين عشرين مليونا ، نقص تعداد السكان القرويين زهاء مليون. ولقد كان الريف ما يزال يأوي، لدن تأسيس الامبراطورية ، ما يقارب ثلثي السكان ، اما اليوم فلم يعد يأوي سوى خمسيهم .

ولنلاحظ ايضا ان الدول التي تزدهر فيها الصناعة بين سائر دول الامبراطورية هي التي تنمو اسرع من غيرها . ويبين الجدول التالي ، بالمقارنة بين عصور شتى ، توزيع اجمالي سكان المساحة الراهنة للامبراطورية بين شتى الدول:

الاصقاع	١٨١٦	١٨٥٥	١٨٧١	١٩٠٥
بروسيا	٢ر٥٥ بالمئة	٩ر٥ بالمئة	١ر٦٠ بالمئة	٥ر٦١ بالمئة
الساكس	٨ر٤ بالمئة	٦ر٥ بالمئة	٢ر٦ بالمئة	٤ر٧ بالمئة
المجموع	٦٠ بالمئة	٦ر٦٤ بالمئة	٣ر٦٦ بالمئة	٩ر٦٨ بالمئة
بافاريا	٥ر١٤ بالمئة	٥ر١٢ بالمئة	٨ر١١ بالمئة	٨ر١٠ بالمئة
ورتنبرغ	٧ر٥ بالمئة	٦ر٤ بالمئة	٤ر٤ بالمئة	٨ر٣ بالمئة
بادن	١ر٤ بالمئة	٧ر٣ بالمئة	٦ر٣ بالمئة	٣ر٣ بالمئة
هس	٣ر٢ بالمئة	٢ر٢ بالمئة	١ر٢ بالمئة	٢ بالمئة
الالزاس ـ اللورين	٢ر٢ بالمئة	٣ر٤ بالمئة	٨ر٣ بالمئة	٣ بالمئة
المجموع	٨ر٣١ بالمئة	٣ر٢٧ بالمئة	٧ر٢٥ بالمئة	٩ر٢٢ بالمئة

لقد كانت الاراضي التي تتألف منها اليوم بروسيا والساكس تشتمل اذن في عام ١٨١٦ على ٦٠ بالمئة من السكان الذين كانوا يحيون آنذاك ضمن حدود المانيا الحالية، بينما بلغت هذه النسبة في عام ١٩٠٥ بالمقابل ما يقارب ٧٠ بالمئة . اما المانيا الجنوبية ، التي كان تعداد سكانها في عام ١٨١٦ يتجاوز نصف سكان الاراضي التي تتألف منها اليوم بروسيا والساكس ، فما عادت تضم سوى ثلث هؤلاء السكان . وكانت ألاراضي الحالية لبروسيا والساكس تعد في عام ١٨١٦ ١٥ مليون نسمة . بينما كانت دول الجنوب الاربع مع الالزاس واللورين تعد ٨ ملايين نسمة . والحال ان تعداد السكان في المناطق الاولى ارتفع في عام ١٩٠٥ الى ٤٢ مليونا ، بينما ارتفع تعداد الاراضي الاخيرة الى ١٤ مليونا . لقد تضاعف اذن عدد سكان تلك البلاد ثلاثةأضعاف تقريبا ، بينما لم يتضاعف عدد سكان هذه ، حتى ولو ضعفا واحدا .

هكذا ينزع التطور الاقتصادي باستمرار الى تقليل عدد العناصر المحافظة والى زيادة عدد العناصر الثورية ، اي العناصر التي لها مصلحة في تدمير الشكل الراهن للملكية وللدولة ، علما بأن زيادة العناصر الاخيرة تأتي على حساب الاولى بالتحديد . انه ينزع اذن اكثر فاكثر الى ان يجعل العناصر الاخيرة الغلبة والهيمنة في الدولة .

صحيح ان هذه العناصر ليست في البداية ثورية الا بالقوة لا بالفعل . فهي بمثابة معين لتجنيد جنود الثورة ، لكنها ليست على استعداد فوري للنضال في سبيلها .

ان عددا لا بأس به من البروليتاريين ، المتحدرين في غالبيتهم من البورجوازيين الصغار او الفلاحين الصغار ، يظل يحمل لفترة طويلة من الزمن آثار أصله ومنشئه . فالشعور بأنه بروليتاري لا يخامره ، بل يظل تراوده الرغبة في التملك . وهو يقتصد ويدخر ليشتري قطعة من الارض، ويفتح دكانا حقيرة ، ويمارس «لحسابه الخاص» مهنة من المهن على نطاق ضيق وبعدد قليل من الصناع المبتدئين البائسين . وبالمقابل ، نجد ان عددا آخر من البروليتاريين قد فقدوا هذا الامل : فهم يقرون بأنهم لن يعرفوا على ذلك النحو سوى حياة بائسة ، لكنهم لا يملكون القدرة او لا يملكون الرغبة في النضال المشترك مع رفاقهم في سبيل حياة افضل . وكثيرا ما يخيل اليهم انهم يستطيعون ان يشقوا طريقهم بصورة أسهل اذا خانوهم . وهكذا يصبحون من «الصفر» او من «محطمي الاضرابات» . ونجد اخيرا بروليتاريين يذهبون الى ابعد من ذلك ؛ فهم يعترفون بضرورة النضال ضد الخصم الرأسمالي ، لكنهم لا يشعرون بعد بالثقة الكافية بأنفسهم ولا بالقوة الكافية ليعلنوا الحرب على النظام الرأسمالي برمته ؛ فيتجهون بطلب العون والمساعفة من الاحزاب البورجوازية والحكومات .

وحتى بين أولئك الذين توصلوا الى تبين ضرورة النضال الطبقي البروليتاري ، نجد عددا لا بأس به لا يرى الى أبعد من المجتمع الراهن ، ويخامره الشك في انتصار البروليتاريا ، هذا اذا لم يكن يائسا من هذا الانتصار .

وطردا مع تسارع التطور الاقتصادي ، وفي أعقاب

تبلتر الجماهير ، وطردا مع تزايد عدد أولئك الذين يهجرون الريف الى المدينة ، والشرق الى الغرب ، وينتقلون من طبقة الملاك الصغار الى صفوف اللامالكين ، يتزايد في الوقت نفسه داخل البروليتاريا عدد العناصر التي لم تدرك بعد ما الفائدة التي يمكن ان تعود عليها من ثورة اجتماعية ، بل التي لم تفهم التناحرات الطبقية في مجتمعنا .

وانها لمهمة لا غنى عنها ان نقود هذه العناصر الى الفكرة الاشتراكية ، ولكنها مهمة في غاية الصعوبة في الازمنة العادية ، مهمة تتطلب اعظم التفاني واعظم البراعة ، ولا تتقدم مع ذلك بالسرعة التي كنا نتمناها . ولا شك في ان معين تجنيدنا يشمل اليوم ثلاثة ارباع السكان ، وربما اكثر من ذلك ايضا ، لكن عدد أصواتنا لا يبلغ بعد ثلث جميع المقترعين وربع جميع الناخبين .

بيد ان مسيرة التقدم تغدو سريعة بصورة مباغتة في ازمنة الفوران الثوري. فالجمهرة الكبرى من السكان تتثقف وتتعلم وتكتسب تصورا واضحا عن مصالحها الطبقية بسرعة لا تصدق في مثل تلك الازمنة . وشعورها بأنه قد آن الاوان بالنسبة اليها كي تنهض من دياجير الظلام نحو نور الشمس الباهر ، هذا الشعور لا يثير شجاعتها وحميتها للقتال فحسب ، بل يحفز ايضا بقوة اهتمامها بالمشكلات السياسية . فحتى أشد الناس تكاسلا ولامبالاة يصبح نشيطا وفعالا ، وحتى اجبنهم يغدو جسورا ، وحتى اشدهم ضيق أفق تتفتح آفاقه . وآنئذ تتم في سنوات

قليلة التربية السياسية للجماهير التي تقتضي عادة أجيالا بكاملها .

حين تصل الامور الى هذا الحد ويبلغ الموقف هـذا المبلغ ، وحين يصل النظام الى النقطة التي تقوده فيهـا تناقضاته الداخلية الى الدمار ، وأذا ما وجدت في الامة في هذه الحال طبقة لها مصلحة في الاستيلاء على السلطـة وتتوفر لها المقدرة على ذلك ، **لا تعود هناك من حاجة الى** اكثر من حزب يحوز على ثقتها ، حزب يحركه عداء لدود للنظام المتداعي ، ويعرف كيف يدرك ويميز بكامل الوضوح مقتضيات الموقف التي تمكنه من ان يقود الطبقة الثورية الى النصر .

والحال ان الحزب الاشتراكي يمثل منذ زمن بعيد هذا الحزب . ولدينا كذلك الطبقة الثورية ، وهي تؤلف منـذ بعض الوقت غالبية الامة . يبقى ان نعرف ما اذا كان فـي وسعنا الاعتماد ايضا على الافلاس المعنوي للنظام القائم .

-٧-

وهن التطاحنات الطبقية

راينا ان انجلز لاحظ ذات يوم ، في عام ١٨٨٥ ، مـا يلي : منذ الثورة الفرنسية التي امتدت بعواقبها من ١٧٨٩ الى ١٨١٥ ، تتالت على اوروبا كل خمسة عشر عاما او كل ثمانية عشر عاما ثورات ، اي تحولات وانتقالات كبيرة فـي القوى على الصعيد السياسي : ١٨١٥ ، ١٨٣٠ ، ١٨٤٨ – ١٨٥٢ ، ١٨٧٠ – ١٨٧١ . كان انجلز يفترض اذن انه لا بد ان تأزف ساعة ثورة في عام ١٨٩٠ . وبالفعل ، حدث يومئذ انعطاف سياسي تمثل في سقوط نظام بسمارك وفـــي انبعاث الصبوات الديموقراطية وروح الاصلاحات الاجتماعية في اوروبا قاطبة . لكن هذه الانطلاقة كانت واهنة وقصيرة الامد فعلا ، وستكون قد انقضت عما قريب عشرون سنة منذ ذلك الحين من دون ان تحدث ثورة حقيقية ، على الاقل

في اوروبا بحصر المعنى .

ما علة ذلك ؟ لماذا تلك القلقلة المتواصلة في اوروبا بين ١٧٨٩ و١٨٧١ ، ولماذا بعد ذلك هذه السكينة السياسية التي آلت في الازمنة الاخيرة الى ركود تام ؟

طوال النصف الاول من القرن التاسع عشر وحتى عام ١٨٤٨ ، كانت اهم طبقات السكان الاوروبيين من منظور الحياة السياسية والثقافية في ذلك العصر مقصية في كل مكان عن الحكم ؛ وكان الحكم ، العامل في خدمة الارستقراطية والسلك الكهنوتي، لا يفهم صبواتها ومطامحها او كان لا يحجم عن مكافحتها ومناهضتها بصورة مباشرة . وكانت التجزئة السياسية في المانيا وايطاليا تحول دون اي نهضة اقتصادية . بيد ان هذا الوضع انقلب راسا على عقب في الحقبة الممتدة بين ١٨٤٦ و١٨٧٠ . فكان ان انتزع الرأسمال الصناعي الغلبة على الملكية العقارية ، في انكلترا اولا بفضل الغاء قانون الحبوب (١٨٤٦) والاخذ بنظام التبادل الحر ؛ ثم في بلدان اخرى من امثال المانيا والنمسا حيث استطاع الرأسمال الصناعي ان ينتزع الاقرار بأنه يتساوى والملكية العقارية على الاقل . وقد فاز المثقفون بحرية الصحافة والحرية الفردية ، وفازت البورجوازية الصغيرة وصغار الفلاحين بحق الانتخاب . وجاءت الوحدة الالمانية والوحدة الايطالية لتلبيا لدى هاتين الامتين أمنية مؤملة طال بها الزمن . وليس بيننا من ينكر ان هذه الاحداث تمت بعد هزيمة ثورة ١٨٤٨ ، لا عن طريق حركات سياسية في الداخل ، وانما عن طريق حروب خارجية . فحرب القرم

(١٨٥٤ – ١٨٥٦) قضت على القنانة في روسيا وارغمت الحكومة القيصرية على ان تقيم وزنا وحسابا للبورجوازية الصناعية . وشهدت الاعوام ١٨٥٩ و١٨٦٦ و١٨٧٠ تحقق الوحدة الايطالية ، كما شهد العامان ١٨٦٦ و١٨٧١ تحقق الوحدة الالمانية ، وان بصورة غير كاملة . كذلك قام في عام ١٨٦٦ نظام ليبرالي في النمسا ، بينما راحت المانيا تتهيأ للاخذ بمبدأ حق الانتخاب العام ، وكذلك بشيء من حرية الصحافة والائتلاف . وقد اكمل عام ١٨٧٠ هذه المنجزات الاولية ، وعاد على فرنسا بالجمهورية الديموقراطية . وكان عام ١٨٦٧ قد حمل الى انكلترا اصلاحا انتخابيا منح الشطر الميسور من الطبقة العاملة والشرائح الدنيا من البورجوازية الصغيرة حق الانتخاب الذي كانت ما تزال محرومة منه حتى ذلك اليوم . هكذا فازت جميع طبقات الامم الاوروبية ، باستثناء البروليتاريا ، بمؤسسات سياسية اساسية ، كان في وسعها ان تشيد عليها مقومات وجودها وحياتها. وبذلك حققت النصر ان لم يكن لجميع مطالبها ، فعلى الاقل لعدد لا بأس به منها ، وهي المطالب التي كانت المحط الدائم لآمالها وصبواتها منذ الثورة الكبرى . ولئن لم تلبّ امانيها كافة، ولئن لم يكن ممكنا في الاساس تلبيتها كلها، فهذا لان مصالح الطبقات المالكة كانت تتعارض وذلك شديد التعارض في احيان كثيرة ، ولان الطبقات التي لم تنل نصيبا كافيا ما كانت تشعر بأنها تملك ما فيه الكفاية من القوة لتحصل على كامل السلطان في الدولة ، ناهيك عن ان ما كانت تفتقده لم يكن على درجة كافية من الاهمية لكي تغامر بركوب مجازفة

الثورة .

هكذا لم يبق في المجتمع الاوروبي سوى طبقة واحدة ما تزال ثورية : البروليتاريا ، وعلى الخصوص بروليتاريا المدن . فالشعلة الثورية لم تنطفىء فيها . وبالرغم من ان قلب المؤسسات قد غير الموقف السياسي تماما ، لبثت البروليتاريا ، بالاستناد الى تجربة قرن كامل تقريبا يمتد من عام ١٧٨٩ الى عام ١٨٧١ ، تعلل النفس بأمل ثورة وشيكة لن تكون بطبيعة الحال من صنعها وحدها ، وانما من صنع البورجوازية الصغيرة والبروليتاريا معا، ثورة ستتولى بذاتها قيادتها نظرا الى اهميتها المتزايدة ونفوذها المتعاظم . هذا ما كان ينتظره ، لا عدد ضئيل من الماركسيين «الاصوليين» من أمثال انجلز وبيبل ، وانما ايضا ساسة واقعيون لم يكن للماركسية من سلطان او تأثير عليهم البتة ، من اشباه بسمارك على سبيل المثال . فما كان يراه هذا الاخير ، منذ عام ١٨٧٨ ، من ضرورة اللجوء الى قوانين استثنائية ضد الاشتراكية ــ الديموقراطية ، بالرغم من ان الحزب لم يكن قد فاز بنصف مليون من الاصوات ، اي اقل من ١٠ بالمئة من المقترعين و٦ بالمئة من الناخبين ؛ وما كان يعلل به نفسه من خطة يائسة لدفع الاشتراكية ــ الديموقراطية الى النزول الى الشارع قبل امتلاكها القوة اللازمة ؛ هذا كله لا يجد له من تفسير الا في ان بسمارك كان يؤمن منذ ذلك الحين بوشكان قيام ثورة البورجوازية الصغيرة والبروليتاريا .

وبالفعل ، كانت جملة من الظروف تؤيد هذا الرأي ، بصرف النظر عن ذكرى تجارب القرن الماضي .

ففي عام ١٨٧٣ اندلعت في اوروبا اخطر ازمة اقتصادية شهدتها حتى ذلك اليوم وأوسعها مدى وأطولها أمدا ؛ فقد دامت حتى عام ١٨٨٧ . ومما ضاعف في البؤس الذي قضت به على البروليتاريا والبورجوازية الصغيرة ، وفي الجبن والذعر الذي جعلته يدب في الاوساط الرأسمالية ، النتائج الملازمة للمزاحمة في انتاج المواد الغذائية . فقد بدا وكأن هذه المزاحمة ، العائد سببها الى اميركا وروسيا بوجه خاص ، ستضع حدا في اوروبا الغربية لكل انتاج للبضائع في حقل الزراعة .

كان كل شيء يشير الى اقتراب ساعة وقوع الكارثة : بؤس الفلاحين والحرفيين والبروليتاريين العام ، حرج البورجوازية المتزايد ، القمع الوحشي للصبوات الاشتراكية، ابتداء من عام ١٨٧١ في فرنسا ، ومن عام ١٨٧٨ في المانيا وكذلك في النمسا .

لكن المؤسسات السياسية التي رأت النور بين ١٨٤٨ و١٨٧١ كانت اكثر تجاوبا مع جمهرة السكان من ان تتداعى وتنهار منذ ذلك الحين . بل على العكس من ذلك ، فكلما راح يتضح ان خطر الثورة ، التي ما كان من الممكن مذ ذاك فصاعدا الا ان تكون بروليتارية ومناهضة للراسمالية ، قريب ووشيك ، راحت الطبقات الميسورة ترص صفوفها حول الحكومات . والحال ان صغار البورجوازيين وصغار الفلاحين كانوا يمسكون ، من خلال الحقوق السياسية الجديدة ، وعلى الاخص حق الانتخاب ، بوسيلة عظيمة الفاعلية في التأثير على الحكومات وفي الحصول منها على

تنازلات مادية شتى . ولكنهم لم يزدادوا الا تكالبا مع ذلك على شراء مساعفة الحكومة ومساعدتها مقابل خدمات سياسية يؤدونها لها ، ولاسيما ان الطبقة التي كانوا قد تحالفوا معها حتى ذلك الحين في نضالاتهم السياسية كانت تثير قلقهم .

هكذا لم يترتب على روح الاستياء والتذمر ، التي ولدتها الازمة الاقتصادية والاضطهاد السياسي في صفوف شرائح متعددة من السكان ، سوى انعطاف سياسي واهن تمثل قبل كل شيء ، وكما قلنا آنفا ، في سقوط بسمارك (١٨٩٠) ؛ وفي مقدورنا ان نضيف الى ذلك المحاولة التي قامت بها البولانجية في فرنسا (١٨٨٩) لتغيير الدستور بالوسائل العنيفة . لكن ظاهر التحرك الثوري هذا وقف عند هذه الحدود لا يتجاوزها .

والحال ان الكساد الصناعي الذي طال أمده وصل الى نهايته على وجه الدقة في الفترة التي حدث فيها ذلك الانعطاف السياسي . فقد بدأت نهضة اقتصادية عارمة ، ودامت من غير انقطاع تقريبا حتى السنوات الاخيرة هذه . ودبت الشجاعة من جديد في أوصال الرأسماليين وبطانتهم من الايديولوجيين والاساتذة والصحافيين وسواهم من المثقفين. ونال الحرفيون حصتهم من تلك النهضة، وعاودت الزراعة بدورها النهوض . فقد أدى النمو السريع في تعداد السكان الصناعيين الى توسيع السوق الزراعية ، وعلى الاخص بالنسبة الى المنتجات التي عانت أقل من غيرها من المزاحمة الاجنبية ، نظير اللحم والزبدة . وليست المكوس

الحمائية على المنتجات الزراعية هي التي انقذت الزراعة الاوروبية ، فهذه الاخيرة تطورت كذلك في البلدان التي اخذت بالتبادل الحر نظير انكلترا وهولاندا والدانمرك ؛ وانما النهضة السريعة للصناعة ابتداء من عام ١٨٨٧ هي التي انقذتها .

ولقد كانت هذه النهضة بدورها نتيجة للتوسع السريع في السوق العالمية ، وهو التوسع عينه الذي كان قد جعل المنتجات الزراعية للاقطار النائية تتدفق على اوروبا وسبَّب بالتالي ازمة الزراعة . ولقد نجم توسع السوق العالمية هذا، بوجه خاص، عن تطور شبكة السكك الحديدية خارج اوروبا الغربية .

هذا ما يوضحه الجدول التالي عن طول السكك الحديدية بالكيلومترات :

القطر	١٨٨٠	١٨٩٠	١٩٠٦	الزيادة من ١٨٨٠ الى ١٩٠٦
المانيا	٣٣٦٣٤	٤٢٨٦٩	٥٧٣٧٦	٧٠ بالمئة
فرنسا	٢٥٩٣٢	٣٦٨٩٥	٤٧١٤٢	٨٢ بالمئة
انكلترا	٢٨٨٥٤	٣٢٢٩٧	٣٧١٠٧	٢٩ بالمئة
ومن جهة اخرى :				
روسيا	٢٢٦٦٤	٣٢٣٩٠	٧٠٣٠٥	٢١٠بالمئة
الهند الانكليزية	١٤٧٧٢	٢٧٣١٦	٤٦٦٤٢	٢١٥بالمئة

الصين	١١	٢٠٠	٥٩٥٣	٥٤٠٠٠بالمئة
اليابان	١٢١	٢٣٣٣	٨٠٦٧	٦٦٦٦بالمئة
اميركا	١٧١٦٦٩	٣٣١٥٩٩	٤٧٣٠٩٦	١٧٦بالمئة
افريقيا	٤٦٠٧	٩٣٨٦	٢٨١٩٣	٥١٣بالمئة

يتضح اذن ان انشاء السكك الحديدية ابتداء من عام ١٨٨٠ ، وبوجه خاص ابتداء من عام ١٨٩٠ ، قد تقدم بسرعة اكبر بكثير في الامصار المنفتحة حديثا على الرأسمالية منه في الاقطار القديمة .

وقد تطورت في الوقت نفسه المواصلات البحرية تطورا معجزا . والجدول التالي يشير الى الحمولة المقارنة للمراكب البخارية بالإطنان :

	١٨٨٢	١٨٩٣	١٩٠٦
الامبراطورية الالمانية	٢٤٩٠٠٠	٧٨٣٠٠٠	٢٠٩٧٠٠٠ (١٩٠٧)
بريطانياالعظمى	٣٧٠٠٠٠٠	٦١٨٣٠٠٠	٩٦٠٦٥١٤
السويد والنرويج	١٤٠٠٠٠	٣٩٢٠٠٠	١٢٤٠٠٠٠
الدانمرك	٦٧٠٠٠	١٢٣٠٠٠	٣٧٦٠٠٠
فرنسا	٣٤٢٠٠٠	٦٢٢٠٠٠	٧٢٣٠٠٠
الولايات المتحدة	٦١٧٠٠٠	٨٢٦٠٠٠	٢٠٧٧٠٠٠ (١٩٠٧)
اليابان	٤٠٠٠٠	١٠٨٠٠٠	٩٣٩٠٠٠

تعكس هذه الارقام التوسع المعجز للسوق العالمية في العشرين سنة الاخيرة . وقد وفر هذا التوسع القدرة للسوق العالمية على مواجهة زيادة الانتاج لحين من الزمن. وهذا ما جعل الاهتمام بالسوق العالمية ، وبالتالي بالسياسة الاستعمارية بوصفها وسيلة لتوسيع هذه السوق ، يقفز ليحتل مكانة الصدارة في جميع الاقطار الصناعية . ونحن لا ننكر ان حيازة ممتلكات جديدة في بلدان ما وراء البحار لم تكن ، ابتداء من عام ١٨٨٠ ، الا على صلة واهنة بتوسع السوق العالمية . فمنذ ذلك التاريخ صرفت السياسة الاستعمارية المعاصرة جل اهتمامها الى افريقيا، وهي المنطقة الوحيدة التي كانت ما تزال فيها اراض كثيرة من تلك التي تسميها الدول الاوروبية «حرة» ، اي محرومة من حكومة قوية . والحال انه يكفي أن نرجع الى الجدول السالف المتعلق بانشاء السكك الحديدية حتى نلاحظ ان افريقيا لم يصبها منه سوى نصيب زهيد . صحيح ان شبكتها انتقلت من ٤٦٠٠ كيلومتر في عام ١٨٨٠ الى ٢٨٠٠٠ في عام ١٩٠٦ . لكن ما قيمة ذلك بالمقارنة مع شبكة آسيا التي انتقلت من ١٦٠٠٠ كيلومتر الى ٨٨٠٠٠ ، ومع شبكة اميركا التي أنتقلت من ٧١٠٠٠ كيلومتر الى ٤٧٣٠٠٠ ! وفي افريقيا نفسها ، لم تكن حصة الاسد من الخطوط الجديدة من نصيب المستعمرات الجديدة التي تم وضع اليد عليها ابتداء من عام ١٨٨٠ ، وانما من نصيب المستعمرات القديمة والدول المستقلة ، كما يتبين من الجدول التالي :

طول السكك الحديدية بالكيلومترات

القطر	١٨٨٠	١٨٩٠	١٩٠٦
الجزائر	١٤٠٥	٣١٠٤	٤٩٠٦
مصر	١٤٤٩	١٥٧٤	٥٢٥٢
الحبشة	—	—	٣٠٦
مستعمرة الكاب	١٤٥٧	٢٩٢٢	٥٨١٢
ناتال	١٥٨	٥٤٦	١٤٥٨
ترانسفال	—	١٢٠	٢١٩١
اورانج	—	٢٣٧	١٢٨٣
سائر افريقيا	٤٣٨	٩١٩	٦٩٨٥
المجموع	٤٦٠٧	٩٣٥٦	٢٨١٩٣

ان حصة الاقطار الاخيرة (١) من السكك الحديدية لا تتجاوز اذن ٧٠٠٠ كيلومتر ، اي ربع الشبكة الافريقية ، وأقل حتى من واحد بالمئة (٧ر٠ بالمئة) من الشبكة العالمية . ثم ان هذه الاقطار ليست جميعها ، وانما في غالبيتها فقط مكتسبات حديثة لسياسة اوروبا الاستعمارية . واضح اذن مدى وهن العلاقة بين هذه السياسة الاستعمارية من جهة

---

١ – يقصد بهذه الاقطار الاقطار التي اشار اليها الجدول باسم «سائر افريقيا» ، وهي الاقطار التي تم استعمارها حديثا بعد عام ١٨٨٠ .

وبين توسع السوق العالمية منذ عشرين عاما ونهضة الانتاج الجديدة من جهة ثانية .

بيد ان هذه النهضة الجديدة كانت على صلة ظاهرة بافتتاح بعض المنافذ ومجالات التصريف الخارجية ، وهو افتتاح مزامن أصلا للسياسة الاستعمارية المعاصرة ابتداء من عام ١٨٨٠ ، بحيث باتت الجمهرة الكبرى من البورجوازية تقيم نوعا من ترابط بين تلك السياسة الاستعمارية وبين النهضة الاقتصادية . ومن هنا اتجهت بورجوازية الدول الاوروبية الكبيرة نحو مثل أعلى جديد بدأت تعارض به منذ عام ١٨٩٠ الاشتراكية ، وهي نفس الاشتراكية التي جعلت اكثر من مفكر بورجوازي واحد ابتداء من عام ١٨٨٠ يلقي سلاحه . ذلك المثل الاعلى الجديد هو ضم امبراطورية كولونيالية الى الدولة ـ الأم الاوروبية ؛ وهذا ما يسمى بالامبريالية .

والحال ان الامبريالية بالنسبة الى دولة كبيرة هي سياسة فتح ؛ هي موقف عدائي من الدول الاخرى التي تريد انتهاج سياسة الفتح ذاتها في الاراضي ذاتها . وليست الامبريالية بممكنة بدون اسلحة قوية ، وبدون جيوش نظامية قوية ، وبدون أساطيل قادرة على خوض المعارك في البحار النائية .

لقد كانت البورجوازية حتى عام ١٨٦٠ ، والى ما بعد هذا التاريخ ايضا ، معادية بوجه الاجمال للجيش لانها كانت معادية للحكومة . وكانت تبغض الجيش النظامي لانه يتكلف نفقات هائلة ويمثل اقوى سند لحكم تخوض النضال ضده.

وكانت الديموقراطية البورجوازية ترى انه لا جدوى ولا نفع من جيش نظامي دائم ، لانها كانت تريد ان تلازم ديارها ولا ترغب في الشروع بحروب غزو وفتح .

لكن البورجوازية أعربت ، ابتداء من عام ١٨٧٠ ، عن ود متزايد تجاه الجيش ، وذلك ليس فحسب في المانيا وفرنسا حيث صار الجيش شعبيا ، في المانيا بسبب الانتصارات اللامعة التي سجلها ، وفي فرنسا بسبب الآمال التي كانت تعلق عليه للحيلولة دون تجدد أشباه تلك الكوارث. ففي دول اخرى ايضا طفقت البورجوازية تتحمس للجيش وتعوّل عليه لسحق العدو في الداخل والخارج على حد سواء . وراح شغف الطبقات المالكة بالجيش يتزايد طردا مع تزايد شغفها بالحكم . ومهما بلغت درجة انقسامها على نفسها بسبب تناقض مصالحها ، فقد كانت تبادر الى الاتفاق والاجماع بدءاً من الديموقراطيين الاكثر راديكالية الى الاقطاعيين المغالين في نزعتهم المحافظة حين يكون المطلوب منها القيام بتضحيات في سبيل التسلح العسكري . والحق ان البروليتاريا والحزب الاشتراكي هما وحدهما اللذان يعارضان ذلك .

لقد زادت اذن قوة الحكومة زيادة مرموقة في العقود الاخيرة . وباتت امكانية التطويح بالحكومة والقيام بثورة تبدو وكأنها منفية الى أجل غير مسمى .

وصارت المعارضة المنظمة ، التي لا يجوز الخلط بينها وبين معارضة طغمة من الوصوليين لحكومة تضن عليهم بحصة الكلاب من الغنيمة ، موقفا مقصورا على البروليتاريا

وحدها . بل أن بعض شرائح البروليتاريا فقدت حميتها الثورية بالذات منذ الانعطاف السياسي الاخير في عام ۱۸۹۰ .

لقد أدى هذا الانعطاف في المانيا والنمسا الى زوال أخطر أعراض ومظاهر الاضطهاد السياسي للبروليتاريا . وفي فرنسا ايضا تلاشت آخر بقايا عهد الاضطهاد الذي تلى عامية باريس .

صحيح ان الاصلاحات الاجتماعية والتشريعات العمالية ما كانت نحرز تقدما . فالعصر المؤاتي لها اكثر من اي عصر آخر هو ذاك الذي تدرك فيه الصناعة الرأسمالية درجة كافية من النمو والتطور لتفتك بالصحة العامة فتكا ذريعا ، منظورا من كل عين ، بحيث لا يعود هناك محيد عن التصدي له بالعلاج بأسرع ما يمكن . ولا بد ، فضلا عن ذلك ، من ان يكون الرأسمال الصناعي قد صار ذا سلطان مطلق على الدولة والمجتمع ، وأن يصطدم بمعارضة قوية من جانب البورجوازية الصغيرة والملكية العقارية وشطر من المثقفين ؛ ولا بد ايضا ، في الوقت نفسه ، من ان يصبح في المستطاع الاعتقاد بامكانية ترضية البروليتاريا ، التي بدأت تتحول الى قوة يحسب حسابها ، بواسطة بعض تدابير الحماية العمالية . والحال ان هذا هو الوضع الذي كانت عليه انكلترا ابتداء من عام ١٨٤٠ . وآنئذ تم اقرار اهم اجراء في تشريعها الاجتماعي ، أقصد يوم العشر ساعات للعاملات (١٨٤٧) .

ولم تسلك سائر اوروبا الطريق نفسه الا بعد طول

تأخير . فقد كان على سويسرا ان تنتظر عام ١٨٧٧ لتحصل على القانون الكونفدرالي المتعلق بالعمل في المعامل ، وهو القانون الذي حدّ ب ١١ ساعة يوم العمل الاقصى للشغيلة من الجنسين . واقرت النمسا في عام ١٨٨٥ قانونا مماثلا. كذلك اصابت المانيا وفرنسا شيئا من التقدم بعد الانعطاف السياسي الذي أعقب سقوط بسمارك . ففي عام ١٨٩١ تم في المانيا اقرار قانون الشرعة الصناعية الذي حدد ب ١١ ساعة يوم العمل الاقصى للنساء اللائي لبثن بلا حماية حتى ذلك اليوم . وفي عام ١٨٩٢ طبق الاجراء عينه في فرنسا.

هذا كل شيء ! اذ لم يسجل منذ ذلك التاريخ اي تقدم يستحق الذكر . ففي المانيا ، وبعد تصرم ١٧ عاما ، لم نصل الى اكثر من تحديد يوم العمل بعشر ساعات للنساء . اما العمال الذكور فلم يتوفر لهم من الحماية اكثر مما كان متوفرا في الماضي .

بيد ان النهضة الاقتصادية التي بدات منذ عام ١٨٨٧ سمحت لبعض فئات الشغيلة بتحسين وضعهم ، لا بالاعتماد على التشريع ، وانما بفضل عمل النقابات المباشر والنمو السريع للطلب على سوق العمل .

ويتضح هذا النمو فيالطلب من تراجع الهجرة الالمانية. فقد كان عدد المهاجرين الالمان :

في ١٨٨١	٢٢٠٩٠٢
في ١٨٨٧	١٠٤٧٨٧
في ١٨٩١	١٢٠٠٨٩

في ١٨٩٤	٤٠٩٤٦
في ١٩٠٠	٢٢٣٠٩
في ١٩٠٧	٣١٦٩٦

لقد أوجد هذا النمو السريع للطلب على سوق العمل وضعا حسنا نسبيا تجاه الرأسمال بالنسبة الى بعض فئات العمال . كذلك فان النقابات الالمانية والفرنسية والنمسوية التي لم تتمكن ، طوال العشرين سنة التي أعقبت عام ١٨٧٠ ، من ان تتطور الا ببالغ البطء بسبب الازمة الاقتصادية والاضطهاد السياسي ، قفزت منذئذ قفزة سريعة الى الامام ، ولاسيما في المانيا حيث كان التطور الاقتصادي على أشده . اما النقابات الانكليزية ، النصيرة الاولى للطبقة العاملة ، فقد وجدت الى جانبها في حلبة السباق من يلحق بها ، وحتى من يتجاوزها . فقد طرأت تحسنات ملموسة على الاجور ومدة العمل اليومي وسائر شروط العمل .

لقد ارتفع عدد المتسببين الى النقابات في النمسا من ٤٦٦٠٦ في عام ١٨٩٢ الى ٤٤٨٢٧٠ في عام ١٩٠٦ ؛ وفي المانيا ، من ٢٢٣٥٣٠ في عام ١٨٩٣ الى ١٨٦٥٥٠٦ في عام ١٩٠٧ . والحال ان الاتحادات المهنية الانكليزية زادت في الحقبة نفسها من اكثر من ١٥٠٠٠٠٠ عضو في عام ١٨٩٢ الى ٢١٠٦٢٨٣ فقط في عام ١٩٠٦ . وهذا يعني انها زادت بمقدار ٦٠٠٠٠٠ عضو ، بينما زادت النقابات الالمانية بمقدار ١٦٠٠٠٠٠ عضو .

أضف الى ذلك ان النقابات الالمانية لم تتقدم خلال تلك

الفترة على النقابات الانكليزية بنموها وتطورهـــا السريعين فحسب ، بل تجاوزتها ايضا من حيث شكل الحركـــة النقابية . فقد كانت الاتحادات المهنية الانكليزية قد تكونت على نحو غريزي محض ؛ وكانت من نتاج الممارسة وحدها. اما النقابات الالمانية فقد اسسها اشتراكيـون يسترشدون بالنظرية الماركسية الخصبة . لهذا بالتحديد وجدت الحركة النقابية الالمانية أشكالا اكثر تناسبا بكثير مع غاياتها . فبدلا من التشتت المحلي والحرفي للاتحادات المهنية الانكليزية ، أسست اتحادات صناعية كبرى ممركزة ؛ كما عرفت كيف تحصر وتحد الاختلافات التي تنشأ بين المنظمات حول مسائل الحدود . كما انها عرفت اخيرا كيف تتحاشى الى حد كبير أخطار النظريات الحرفية المغلقة والاقتصارية الارستقراطية. وتتقدم النقابات الالمانية على النقابات الانكليزية مـن حيث شعورها بأنها ممثلة البروليتاريا قاطبة ، لا ممثلة فقـــط للمنتسبين اليها على اساس من تقسيم حرفي . وفي حين ان النقابات الانكليزية لا تتحرر الا ببطء وتؤدة من ضيـــق أفقها التقليدي ، نجد النقابات الالمانية تتقدم اكثر فاكثر على طريق تزعم الحركة النقابية الاممية ، وهذا لانها تعرضت حتى الان ، عن وعي او لاوعي ، لتأثير النظرية الماركسيـة اكثر مما تعرضت له أترابها الانكليزيات .

ان تطور النقابات الباهر هذا ، وبخاصة النقابـــات الالمانية ، كان له تأثير عميق على البروليتاريا ، ولاسيما ان الاصلاحات الاجتماعية في الحقبة نفسها كانت تراوح فـــي مكانها في البرلمانات ، وأن النجاحات الايجابية التي كانت

الطبقة العاملة تنتزعها في الحقل السياسي راحت تتضاءل باطراد .

هكذا ظهر وكأن النقابات والتعاونيات مقيض لها ان تأخذ بيد الطبقة العاملة الى معاودة النهوض تدريجيا ، من دون اي صدام سياسي ، وبالاعتماد على المؤسسات الشرعية وحدها ؛ ومقيض لها ايضا ان توقع الرأسمال في حرج وضيق متزايدين ، وأن تستبدل الاطلاقية الرأسمالية بـ «المصنع الدستوري» ، وأن تصل من ثم ، رويدا رويدا، بدون قطيعة عنيفة ، بلا فاجعة ، الى «الديموقراطية الصناعية » .

لكن في الوقت الذي كانت تبدو فيهالتطاحنات الطبقية على هذا النحو وكأنها تخف حدتها شيئا فشيئا ، كانت العوامل التي ستجدد استفحالها وتفاقمها قد شرعت تتطور وتنمو .

-٨-

تفاقم التطاحنات الطبقية

بالتوازي مع قيام التنظيم النقابي العمالي ، كان يتكون في الوقت نفسه تنظيم قوي يتهدد الاول اكثر فاكثر بأن يسد عليه الطريق . هذا التنظيم هو **نقابة** أرباب الصناعة .

لقد سبق ان اتينا بذكر الشركات المساهمة . وقد استحوذت هذه الشركات من وقت مبكر على المشاريع التجارية والمصارف . وابتداء من عام ١٨٧٠ شرعت تتطور اكثر فاكثر في حقل الصناعة . وقد نوهنا ايضا بالدور الكبير الذي لعبته الشركات المساهمة في تركيز المشاريع والمنشآت في عدد صغير من الايدي بعد أن مهد توسع الانتاج الكبير الطريق الى ذلك . فالشركات المساهمة تيسّر السبل امام مصادرة الثروات الصغيرة الموظفة في أسهم من قبل كبار رجال المال الذين يفوقون صغار المدخرين معرفة بكيفية

توجيه دفتهم في الخضم العاصف للحياة الاقتصادية الحديثة . أضف الى ذلك انهم هم الذين يتسببون في حدوث هوى ودوامات ومضاحل مصطنعة في هذا الخضم.

وعن طريق الشركات المساهمة تتحول الثروات الصغيرة الموظفة في أسهم الى وسائل سيطرة وهيمنة موضوعة تحت تصرف كبار رجال المال الذين يشرفون اشراف السيد المطلق على الشركات المساهمة . اخيرا ، تسمح هذه الشركات لبعض كبار رجال المال، ولبعض اصحاب المليارات، ولبعض المصارف العظمى ، بأن تبسط هيمنتها على العديد من المؤسسات في الفرع ذاته ، حتى قبل ان تحوزها حيازة فعلية ومباشرة ، وأن تجمّعها في تنظيم مشترك .

هكذا شهدنا منظمات أرباب العمل تنبت كالفطر ابتداء من عام ١٨٩٠ وتنتشر في جميع الاقطار الرأسمالية ، ناشدة جميعها هدفا واحدا هو انشاء احتكارات مصطنعة لزيادة الربح ، وان تلبست مختلف الاشكال وأشدها تباينا بحسب شرائع البلاد . وهي تصل الى مأربها هذا ، تارة عن طريق زيادتها اسعار المنتجات ، اي من خلال استغلال «مهذب» للمستهلكين ، وطورا عن طريق تخفيض تكاليف الانتاج . ومن الممكن الوصول الى تخفيض التكاليف بطرق شتى ، لكنه ينتهي على الدوام بفصل للعمال او باستغلال «أشد نعومة» لهم ، او بالنتيجتين معا في احيان كثيرة .

ومن الاسهل على كل حال على المقاولين وأرباب العمل ان ينتظموا في روابط هدفها لجم العمال من ان ينتظموا في تروستات وكارتلات لرفع الاسعار . فحيثما لا يعود بينهم

مزاحمة او تناقض ، تجدهم على وفاق ووئام . وفي هذه الحال لا تجمع مصلحة واحدة بين جميع المقاولين وأرباب العمل في فرع صناعي واحد ، بل تجمع ايضا المقاولين وأرباب العمل في أشد الفروع تباينا . ومهما يكن العداء بينهم لدودا في السوق حيث يشترون ويبيعون البضائع ، فلست تجد في العالم كله اصدقاء مثلهم في تلك السوق الاخرى حيث يشترون جميعهم بضاعة واحدة تسمى قوة العمل .

ان منظمات المقاولين وأرباب العمل هذه تقف عقبة متعاظمة امام تقدم التنظيمات النقابية للطبقة العاملة . صحيح ان نيومان يهول من قوتها في مقاله الآنف الذكر . فالنقابات ليست مجردة كل التجرد من الارادة في مواجهة تلك المنظمات . لكن المزيد فالمزيد من العراقيل ينتصب امامها في السنوات الاخيرة ، فتجد نفسها مضطرة الى ان تقف موقف الدفاع على طول الخط ، بينما يلجأ أرباب العمل الى اغلاق المصانع اثناء الاضرابات بنجاح متزايد . والحق ان الفرص السانحة التي ما يزال في وسع النقابات ان تغتنمها لتخوض المعارك مع حظ في النجاح تنزع الى ان تكون نادرة اكثر فاكثر .

ومما يزيد في استفحال هذا الوضع ان تدفق العمال الاجانب ، الذين تكاد ان تكون حاجاتهم معدومة ، يتزايد يوما بعد يوم . وهذه نتيجة محتومة للنهضة الصناعية ، وهذه النهضة تتأتى هي نفسها من كون المراكب البخارية والسكك الحديدية قد وسعت السوق العالمية وفتحتاقصى

بقاع الارض لمنتجات الصناعة الرأسمالية . ففي المناطـــق المفتوحة حديثا تحل هذه المنتجات محل منتجات الصناعة المحلية ، وبخاصة صناعة الفلاحين المنزلية . وينجم عــن ذلك ، من جهة اولى ، ان حاجات جديدة تستيقظ لــدى سكان تلك المناطق ، وأنهم يجدون انفسهم بحاجة ، من جهة ثانية ، الى وجود المال في جيوبهم . وفي الوقت نفســـه يتسبب انحطاط الصناعة المحلية في تلك الامصار المتأخرة بفيض من الأذرع . وعندئذ لا يجد هؤلاء الشغيلة عملا في بلدهم ، ولا يجدون على الاخص عملا يدر عليهم مالا . لكن وسائل المواصلات الجديدة من سكك حديديـــــة ومراكب بخارية تيسر لهم بالمقابل من الان فصاعدا امكانية الانتقال كشحنة حية نحو ذلك القطر الصناعي الذي يعدهم بعمل مدر للمال .

ان مقايضة بني البشر بالبضائع نتيجة محتومة لتوسع سوق الصناعة الرأسمالية. فهذه الصناعة تصدر منتجاتها، في داخل البلد الذي تتطور فيه اولا ، من المدينة الى الريف وتستورد من هذا الاخير لا مواد اولية واغذية فحسب ، بل عمالا ايضا . وما ان يشرع بلد صناعي بتصدير بضائع حتى يأخذ باستيراد بشر . وأول مثال على هذه الظاهرة قدمته انكلترا التي استقبلت خلال النصف الاول من القرن الماضي جموعا غفيرة من العمال ، ولاسيما من ارلندا .

صحيح ان تدفق العناصر المتأخرة هو بمثابة عقبة لا يستهان بها أمام نضال البروليتاريا الطبقي ، لكنه نتيجــة ضرورية لتطور الراسمالية في الصناعة. وليس في الامكان،

على نحو ما يحب الاتباع المحدثون للاشتراكية «العملية» ان يفعلوا ، كيل الثناء لازدهار الرأسمالية لما يعود به من منفعة على البروليتاريا ، والإرغاء والازباد في الوقت نفسه ضد آفة الهجرة الاجنبية ، وكأن الآفة لا صلة لها البتة بالمنفعة. ان كل تقدم اقتصادي في ظل النظام الراسمالي لا بد ان تصحبه آفة من الآفات تحل بالطبقة العاملة . واذا كان العمال الاميركان يريدون منع تدفق اليابانيين والصينيين ، فعليهم ايضا ان يعارضوا تصدير المراكب الشراعيةللمنتجات الاميركية الى اليابان والصين ، وأن يعارضوا كذلك بناء السكك الحديدية فيهما بالمال الاميركي . فالامران لا يقبلان انفصاما .

ان هجرة العمال الاجانب وسيلة لاحتواء البروليتاريا ولجمها ، مثلها مثل ادخال الآلات ، وإحلال النساء محل الرجال ، والعمال غير المختصين محل العمال المختصين . واذا كانت النتائج الناجمة عن ذلك مثبطة للعزائم ، فاللوم في ذلك لا ينبغي ان يقع على العمال ، وانما يتوجب فقط النضال ضد سيطرة الراسمال والتخلي عن جميع الاوهام التي تريد أن يسود الاعتقاد بأن التطور السريع للصناعة الرأسمالية يعود بمنفعة دائمة وثابتة على العمال . فالواقع ان هذه المنفعة عارضة بالضرورة . وهذا ما يتجلى من جديد بأوضح صورة في هذه اللحظة بالذات .

لقد رأينا سابقا ان الهجرة الالمانية خفت كثيرا في العشرين سنة الاخيرة . وفي الوقت نفسه كان عدد الاجانب

يتزايد في المانيا . وإليكم جدولا بهذا التزايد :

١٨٨٠	٢٧٦٠٥٧
١٨٩٠	٤٣٣٢٥٤
١٩٠٠	٧٧٨٦٩٨
١٩٠٥	١٠٠٧١٧٩

لقد جرى الاحصاء على الدوام في الاول من كانــــون الاول ، اي إبان فصل الكساد في الزراعة والبناء . وعليه، لا يدخل في الحساب العديد من العمال الاجانب الذين لا يعملون في المانيا الا صيفا ، ويعودون في الخريف الــــى بلادهم .

وحين شرعت أسعار الاغذية بالارتفاع اتضح بمزيد من المرارة اثر المصاعب المتزايدة التي تقيمها في وجه الحركة النقابية العمالية نقابات ارباب العمل وهجرة العمال الاجانب غير المنظمين ، المعدومة مطالبهم ، العزل من وسائل الدفاع.

لقد كان لتدني أسعار الاغذية بعد عام ١٨٧٠ ، كمـا اشرنا آنفا ، اهمية قصوى بالنسبة الى كلفة حياة العمـال الاوروبيين . فقد زاد في القوة الشرائية لاجورهم النقدية، وخفف من حدة نتائج انخفاض هذه الاجور اثناء الازمة ، وجعل الاجور الفعلية ترتفع بعد الازمة بسرعة تفوق ارتفاع الاجور النقدية ، وهذا بالطبع شريطة الا تفرض ضرائب على المنتجات الزراعية تبطل المفعول الحسن لتدني أسعــــار الاغذية .

لكن أسعار الاغذية عادت الى الارتفاع من جديد في السنوات الاخيرة .

وتقلبات هذه الاسعار قابلة للملاحظة في انكلترا اكثر منها في اي قطر آخر ، لانه لا وجود في هذا البلد لضرائب على المنتجات الزراعية تعيق حركة الاسعار او تحرفها عن **مسارها . ويشير احصاء لكونراد الى ان سعر طن القمح** تقلب في انكلترا على النحو التالي :

١٨٧١ — ١٨٧٥	٣٠٨ فرنك
١٨٧٦ — ١٨٨٠	٢٥٨ر٥ فرنك
١٨٨١ — ١٨٨٥	٢٢٥ر٥ فرنك
١٨٨٦ — ١٨٩٠	١٧٨ر٥ فرنك
١٨٩١ — ١٨٩٥	١٦٠ر٢ فرنك
١٨٩٦	١٥٣ر٧ فرنك

ومن جهة اخرى ، تبين لنا «الدفاتر الفصلية الاحصائية للامبراطورية الالمانية» (١٩٠٨ ، الدفتر ٤) كيف تقلبت تلك الاسعار في الاعوام الاخيرة . وهذا جدول بسعر قمح لابلاتا في ليفربول بين تموز وايلول :

١٩٠١	١٦١ر٤ فرنك
١٩٠٢	١٦١ر٤ فرنك
١٩٠٣	١٧٤ر١ فرنك
١٩٠٤	١٩٠ر١ فرنك

١٩٠٥	١٨١ فرنك
١٩٠٦	١٧٢ر٥ فرنك
١٩٠٧	٢٠٠ فرنك
١٩٠٨	٢٢٠ فرنك

وبديهي أن الاسعار تتفاوت في كل عام بحسب الموسم. لكن الدلائل تشير مع ذلك الى ان الارتفاع الحالي في أسعار الاغذية ظاهرة ثابتة ، لا عارضة .

فخراب الزراعة الروسية ، من جهة ، وتحول الولايات المتحدة من دولة زراعية الى دولة صناعية من جهة ثانية ، يوجدان الاسباب ألتي تدعونا لان نتوقع ان تدفق الاغذيــة البخسة الاسعار على اوروبا سينضب معينه رويدا رويدا .

لقد توقف انتاج القمح ، على سبيل المثال ، منذ بضع سنوات عن النمو في الولايات المتحدة . والجدول التالــي يبين مردود هذا الانتاج بين ١٩٠١ و١٩٠٧ :

العام	المساحةالمزروعة بالاكرات	المردود بالباشلات	السعر الوسطي للباشل في ١ كانون الاول
١٩٠١	٤٩ر٩ مليونا	٧٤٨ مليونا	٦٢ر٤ سنت
١٩٠٢	٤٦ر٢ مليونا	٦٧٠ مليونا	٦٣ سنت
١٩٠٣	٤٩ر٥ مليونا	٦٣٨ مليونا	٦٩ر٥ سنت
١٩٠٤	٤٤ر١ مليونا	٥٥٢ مليونا	٩٢ر٤ سنت

١٩٠٥	٤٨ر٩ مليونا	٦٩٣ مليونا	٧٤ر٨ سنت
١٩٠٦	٤٧ر٣ مليونا	٧٣٥ مليونا	٦٦ر٧ سنت
١٩٠٧	٤٥ر٢ مليونا	٦٣٤ مليونا	٨٧ر٤ سنت

يتبين أذن ان الانتاج يتعرض لحركة متراجعة اكثر منها متقدمة . وبالمقابل ، تسجل الاسعار ميلا ملموسا جدا الى الارتفاع .

ويتضافر مع التباطؤ في استيراد المنتجات الزراعية نشاط نقابات الرأسماليين التي تسبب ارتفاعا مصطنعا في جميع الاسعار وتعرفات المواصلات .

ونحن نصرف هنا النظر تماما عن المكوس على المنتجات الزراعية ، وهي المكوس التي تؤدي ، اذا ما ارتبطت بالارتفاع في أسعار تلك المنتجات ، الى تفاقم الاعباء ألتي تتحملها الطبقات العاملة ، باسم الدولة هذه المرة .

واذا ما اقترن هذا كله بأزمة تتسبب في بطالة واسعة النطاق ، كتلك التي انفجرت في عام ١٩٠٧ ، يصبح وضع البروليتاريا رهيبا . وهذه بالتحديد هي الحال الان . وبديهي ان البروليتاريا لا يجوز لها ان تعلل النفس بأن تعقب الازمة نهضة مماثلة لتلك التي تمت بين ١٨٩٥ و١٩٠٧ . فأسعار الاغذية ستظل هذه المرة على ارتفاعها ، ولعلها ستزداد ارتفاعا ؛ ولن ينقطع سيل هجرة اليد العاملة الاجنبية البخسة الثمن ، بل ان هذه الهجرة ستعود على العكس كما كانت وأشد ما ان تتحسن الظروف . ثم ان نقابات المقاولين وأرباب العمل ستشكل بوجه خاص ، واكثر

من اي وقت سبق ، دائرة حديدية لن يكون في المستطاع تحطيمها بالاعتماد على الطرائق النقابية الخالصة .

ومهما تكن اهمية النقابات وضرورتها للحاضر والمستقبل، فلا يجوز لنا ان نأمل بأنها ستحقق للبروليتاريا ، بالطرائق النقابية الخالصة ، المزيد من التقدم المرموق كذلك الذي سجلته في السنوات الاثنتي عشرة الاخيرة . بل ينبغي علينا حتى ان نتوقع ان يستعيد الخصم القوة مؤقتا ليكبح جماح الطبقة العاملة .

ومما تجدر ملاحظته أن العمال كانوا قد أمسوا عاجزين، في الاعوام الاخيرة من الازدهار حين كانت الصناعة في أوجها وحين كانت تشكو باستمرار من قلة الأذرع ، عن زيادة أجورهم الفعلية ، اي معبرا عنها لا بالمال وانما بوسائل المعاش . بل كانت هذه الاجور تنزع بالاحرى الى التدهور. وهذا ما اقامت البرهان عليه في المانيا استقصاءات خاصة عن مراتب مختلفة من العمال . اما في اميركا فقد لوحظت هذه الواقعة رسميا بين مختلف المراتب بلا استثناء .

يقوم «مكتب العمل في واشنطن» كل عام منذ ١٨٩٠ باجراء استقصاء عن شروط العمل في عدد معين من منشآت اهم صناعات الولايات المتحدة . وقد شمل الاستقصاء في السنوات الاخيرة ٤١٦٩ معملا ومشغلا ، وتناول أرقام الاجور ، ويوم العمل ، وميزانية الأسر ، ونوع استهلاك العمال ، وتكاليف قوتهم . واذا ما قارنا الارقام التي امكن الوصول اليها على هذا النحو ، تبينا هل تحسنت أو تفاقمت شروط حياة الطبقة العاملة .

ان رقم ١٠٠ يمثل بالنسبة الى كل باب من الابـــواب المذكورة المعدل الوسطي لارقام السنوات الممتدة بين ١٨٩٠ و١٨٩٩ . وعليه، يشير الرقم١٠١ الى ان الشروط الحياتية تحسنت بمقدار ١ بالمئة بالمقارنة مع المعدل الوسطي ، كما يشير الرقم ٩٩ الى أنها تدهورت بنسبة ١ بالمئة . فإليكم ، والحالة هذه ، الارقام التي توصل اليها «مكتب العمل» :

السنة	الاجر الاسبوعي لعامل يعمل ملء وقته	السعر بالمفرق لوسائل المعاش التي تستهلكها الاسرة	القوة الشرائية للاجر الاسبوعي
١٨٩٠	١٠١	٤ر١٠٢	٦ر٩٨
١٨٩١	٨ر١٠٠	٨ر١٠٣	١ر٩٧
١٨٩٢	٣ر١٠١	٩ر١٠١	٤ر٩٩
١٨٩٣	٢ر١٠١	٤ر١٠٤	٩ر٩٦
١٨٩٤	٧ر٩٧	٧ر٩٩	٩٨
١٨٩٥	٤ر٩٨	٨ر٩٧	٦ر١٠٠
١٨٩٦	٥ر٩٩	٥ر٩٥	٢ر١٠٤
١٨٩٧	٢ر٩٩	٣ر٩٦	١٠٣
١٨٩٨	٩ر٩٩	٧ر٩٨	٢ر١٠١
١٨٩٩	٢ر١٠١	٥ر٩٩	٧ر١٠١
١٩٠٠	١ر١٠٤	١ر١٠١	١٠٣
١٩٠١	٩ر١٠٥	٢ر١٠٥	٧ر١٠٠
١٩٠٢	٢ر١٠٩	٩ر١١٠	٥ر٩٨

١٩٠٣	١١٢٫٣	١١٠٫٣	١٠١٫٨
١٩٠٤	١١٢٫٢	١١١٫٧	١٠٠٫٤
١٩٠٥	١١٤	١١٢٫٤	١٠١٫٤
١٩٠٦	١١٨٫٥	١١٥٫٧	١٠٢٫٤
١٩٠٧	١٢٢٫٤	١٢٠٫٦	١٠١٫٥

يبين لنا هذا الجدول اولا ما ينبغي لنا ان نفهمه من «حركة الارتقاء الاصلاحي» المزعومة للبروليتاريا . فالسنوات السبع عشرة الاخيرة كانت مؤاتية بصفة خارقة للمألوف للطبقة العاملة ؛ وتميزت في اميركا بازدهار منقطع النظير قد لا يكتب له ان يتكرر ابدا . فالطبقة العاملة لا تتمتع في اي قطر آخر بمثل هذا القدر من الحرية ، ولا تنتهج في اي قطر آخر مثل هذه السياسة الايجابية ، المنزهة عن جميع الايديولوجيات الثورية التي قد تحول انظارها عن النشاط العملي الذي يرمي الى تحسين وضعها . ومع ذلك ما كانت الاجور الواقعية تتعدى في عام ١٩٠٧ ، وهي سنة ازدهار تجاوزت فيها الاجور النقدية بمقدار ٤ بالمئة أجور العام السابق ، ما كانت تتعدى الا بمقدار يسير أجور عام١٨٩٠ ، وهو عام لم تكن فيه الاعمال على احسن حال من الازدهار . صحيح ان البطالة وعدم الطمأنينة يخلقان فرقا شاسعا بين حقبة ازمة وحقبة ازدهار ، لكن القوة الشرائية للأجر الاسبوعي للعامل الذي يعمل ملء وقته لم تتغير في عام ١٩٠٧ عما كانت عليه في عام ١٨٩٠ .

نحن لا ننكر ان الاجور النقدية زادت زيادة مرموقة .

فقد تدنت خلال فترة الكساد بين ١٨٩٠ و١٨٩٤ من ١٠١ الى ٩٧ر٧ ، اي بنسبة تزيد على ٣ بالمئة ؛ لكنها عادت الى الارتفاع على نحو ثابت ومطرد حتى عام ١٩٠٧ حيث بلغت ١٢٢ر٤ ، اي بزيادة ٢٥ بالمئة .

وبالمقابل انخفضت أسعار الاغذية بين ١٨٩٠ و١٨٩٦ بسرعة تفوق سرعة انخفاض الاجور النقدية ، اذ تدنت من ١٠٢ر٤ الى ٩٥ر٥ ، اي بمقدار ٧ بالمئة ، بحيث ان القوة الشرائية للأجر الاسبوعي لم تنخفض بنفس النسبة التي يعبر عنها معدلها النقدي الوسطي . فبين ١٨٩٠ و١٨٩٤ لم تنخفض الاجور الواقعية الا من ٩٨ر٦ الى ٩٨ ، اي بمقدار ٦ر. بالمئة فقط ، بينما تدنت الاجور النقدية في الحقبة عينها بنسبة ٣ بالمئة . وبين ١٨٩٤ و١٨٩٦ ارتفعت الاجور النقدية من ٩٧ر٧ الى ٩٩ر٥ ، بينما استمرت اسعار الاغذية في التدني . وعليه ، كانت القوة الشرائية في عام ١٨٩٦ للأجر النقدي للعامل ١٠٤ر٢ .

هذه القوة الشرائية لم يتم قط ادراكها منذ ذلك التاريخ . فمهما بلغت درجة الازدهار ، تلبث الاجور الفعلية منذ نحو عشر سنوات متدنية عما كانت عليه يومذاك . هذا ما يسمى بالارتقاء البطيء ، لكن الاكيد ، للطبقة العاملة !

وليس أقل مدعاة للاهتمام ان نلاحظ ان الاجر الفعلي للعامل لم يحافظ على مستواه ، بل شرع يتدهور ، حتى في الفترة التي دخلت فيها الاعمال دوامة الازدهار المسعور، حين كان الرأسماليون يجنون طائل الارباح . صحيح ان الاجر النقدي ارتفع من عام ١٩٠٦ الى عام ١٩٠٧ من ١١٨ر٥

الى ٤ر١٢٢ ، اي بما يقارب ٤ بالمئة . لكـن اسعار الاغذية قفزت في الوقت نفسه من ٧ر١١٥ الى ٦ر١٢٠ ، اي بزيادة تقارب ٥ بالمئة ، بحيث ان القوة الشرائية للأجر الاسبوعي انخفضت في تلك الحقبة نفسها بمقدار ١ بالمئة . والواقع ان الوضع أمرّ وأدهى ، لكن ليس من عادة الاحصائيـــات الاميركية ان تصوره بالوان تبعث على التشاؤم الشديد .

ان هذا كله يجعلنا نتوقع انه ليس للبروليتاريا ، بعد انقضاء الازمة وعودة الازدهار ، ان تعتمد على قدوم حقبة مواتية للنقابات كتلك الحقبة التي تصرمت .

لكننا لا نقصد بذلك ، بالطبع ، ان النقابات ستصبح عاجزة او لامجدية . فهي ستبقى ، بالنسبة الى جمهــرة البروليتاريا ، منظمات كبرى لن يكون من مآل بدونها للطبقة العاملة سوى البؤس المدقع . ولن يقلل تغير الموقف مــن أهميتها شيئا ، وكل ما هنالك انه سيعدل استراتيجيتها. فحين ستضطر الى مواجهة المنظمات الكبيرة لارباب العمل، فقد لا يكون لها عليها تأثير مباشر ، لكن نضالاتها ضد هذه المنظمات ستأخذ ابعادا هائلة ، وقد تؤدي الى زعزعة أركان المجتمع قاطبةوأركان الدولة برمتها. واذا ما رفض المقاولون وأرباب العمل القيام بأي تنازلات فسيكون في مستطاعهـا التأثير على الحكومات والبرلمانات .

ان الاضرابات تتلبس طابعا سياسيا متعاظما في الفروع الصناعية الواقعة تحت هيمنة نقابات أرباب العمـل وذات الاهمية الحاسمة بالنسبة الى الحياة الاقتصادية قاطبة . ثم ان الفرص لاستخدام سلاح الاضراب العام بنجاح تتزايـد

وتتكاثر في النضالات السياسية المحضة ، وعلى سبيل المثال النضالات في سبيل حق الانتخاب العام .

تتقلد النقابات اذن صلاحيات سياسية لا تني تتزايد وتتعاظم . ويتأكد يوما بعد يوم توجهها نحو السياسة في انكلترا كما في فرنسا ، وفي المانيا كما في النمسا . وهذا هو بالاصل المبرر الذي تتذرع به النزعة النقابية في الاقطار اللاتينية ؛ لكن هذه النزعة تنحط ، مع الاسف ، وبحكم اتجاهها الفوضوي ، الى نزعة معادية للبرلمانية . والحال ان عمل النقابات المباشر غير قابل للاستخدام الا لتكملة العمل البرلماني للحزب العمالي ولتعزيزه ، لا للحلول محله .

اننا نرى اليوم اكثر من اي وقت مضى خلال العشرين سنة الاخيرة كل وزن العمل البروليتاري ينصب على السياسة . فبادىء ذي بدء ، وهذا امر طبيعي ، تعود البروليتاريا الى الاهتمام من جديد بالاصلاحات الاجتماعية وقوانين الحماية العمالية . والحال انها تصطدم في هذا المضمار بركود عام لا يمكن الخروج منه بمساعدة المؤسسات السياسية الحالية ، وذلك بالنظر الى قوى كل حزب من الاحزاب المتواجهة .

ونحن لا نقصد بالركود خمودا تاما ، وهذا امر مستحيل اصلا في مجتمع تعصف به العواصف التي تعصف بمجتمعنا ، وانما نقصد به بالاحرى تباطؤا في مسار التقدم ، تباطؤا يشبه التوقف ، بله التراجع ، اذا ما قارنا ذلك المسار بمسار الثورة التقنية والاقتصادية وبتفاقم الاستغلال . ناهيك عن ان ذلك التقدم الوئيد الى حد لا يصدق لا بد من

التحضير له وانتزاعه بواسطة نضالات كبرى تكون النقابات ول من يخوضها . كما ان الاعباء والتضحيات التي تستدعيها هذه النضالات تتعاظم بسرعة وترجح كفتها في خاتمة المطاف على النتائج الايجابية بالذات .

هذا لانه لا يجوز لنا ان ننسى ان عملنا السياسي والاصلاحي لا يؤدي الى تقوية البروليتاريا وحدها ، بل هو يحفز خصومنا ايضا على التصدي لنا بمقاومة متزايدة الضراوة . وكلما تلبست النضالات في سبيل الاصلاحات الاجتماعية طابع النضالات السياسية، بذلت نقابات المقاولين وأرباب العمل المزيد من الجهود والمساعي لحمل البرلمانات والحكومات على اللجوء الى الحزم تجاه العمال ومنظماتهم وعلى ابتسار حقوقهم السياسية .

هكذا يتقدم النضال من اجل الحقوق السياسية ليحتل مكانة الصدارة ، وتغدو المسائل المتعلقة ببنية الحياة السياسية وبأسسها مسائل بالغة الاهمية .

يبذل خصوم البروليتاريا المزيد فالمزيد من الجهود لتضييق الخناق على حقوقها السياسية . ففي المانيا تغدو ساعة استبدال الانتخاب العام بنظام الاقتراع الجمعي وشيكة في أعقاب كل انتصار انتخابي كبير تنتزعه البروليتاريا . وفي فرنسا وسويسرا يسيء الجيش بقساوة معاملة المضربين . وفي انكلترا واميركا تتولى المحاكم نفسها تقييد حرية البروليتاريا في العمل والنشاط ، اذا لم تتوفر الشجاعة لدى البرلمان أو الكونغرس لمهاجمتها علنا وبصورة مكشوفة .

بيد انه لا يكفي ان تقاوم البروليتاريا بكل ما أوتيت من قوة كل محاولة للجمها وتكميمها . فموقفها لن يزداد الا سوءا وتفاقما اذا لم تفلح في فرض تحول في المؤسسات يتيح لها ان تضع باستمرار الجهاز السياسي في خدمة مصالحها الطبقية . وهذا ما تحتاجه اليوم البروليتاريا الالمانيةاشد الحاجة، اذا ما استثنينا البروليتاريا الروسية. فحتى نمط الاقتراع الساري المفعول لانتخابات الرايخستاغ يتحول اكثر فاكثر فياتجاه معاكس لمصالح بروليتاريا المدن. فالدوائر الانتخابية ما تزال الى اليوم هي نفسها التي كانت قائمة في عام ١٨٧١ . والحال اننا رأينا في ما سلف مدى التبدل الذي طرأ على نسبة سكان المدن الى سكان الارياف. ففي عام ١٨٧١ كان ثلثا السكان ما يزالون يقطنون في الريف ، وثلث واحد يقطن في المدينة . اما النسبة اليوم فمعكوسة ، لكن الدوائر الانتخابية ما تزال على حالها . وهي تعود بالمزيد فالمزيد من الكسب على الريف على حساب المدينة . ففي انتخابات الرايخستاغ الاخيرة حصل الحزب الاشتراكي على ٢٩ بالمئة من جميع الاصوات المدلى بها ، لكنه حصل على ١٠ر٨ بالمئة فقط من المقاعد، بينما حصل الوسط الكاثوليكي على ١٩ر٤ بالمئة من الاصوات و٢٦ر٤ بالمئة من المقاعد ، والمحافظون على ٩ر٤ بالمئة من الاصوات وعلى ١٥ر٧ بالمئة من المقاعد .

ان الحزبين الاخيرين لم يحصلا معا على نفس القدر من الاصوات الذي حصل عليه الحزب الاشتراكي بمفرده ،

ولكنهما حصلا بالمقابل على ٤٢،١ بالمئة من المقاعد ، اي على اربعة اضعاف ما حصل عليه الحزب الاشتراكي . ولو كان التمثيل تناسبيا لكان الحزب الاشتراكي نال في عام ١٩٠٧ ١١٦ مقعدا بدلا من ٤٣ ، ولكان المحافظون والوسط الكاثوليكي معا نالا ١١٥ مقعدا بدلا من ١٦٤ .

ان الابقاء على الدوائر الانتخابية الحالية يعني منح حق اقتراع جمعي (١) لاشد فئات السكان تخلفا ، وهذه اللامساواة في حق الاقتراع تتزايد سنة بعد سنة ، طرداً مع نمو البروليتاريا المدينية .

ولدينا ، ناهيك عن ذلك ، نظام اقتراع يكرس ، في الريف والمدن الصغيرة تحديدا، خضوع البروليتاريا للطبقات المالكة في المضمار السياسي شبيه خضوعها لها في المضمار الاقتصادي . وبالفعل ، ان مغلفات بطاقات الاقتراع تجعل سرية الانتخاب في ظل النظام الحالي لا تقل وهمية عن سريته في ظل النظام القديم .

صحيح ان محض القضاء على هذه المفاسد لن يغني كبير غناء . اذ ما الفائدة من تعزيز نفوذنا وسلطتنا في الرايخستاغ ، اذا كان هذا الاخير هو نفسه بلا نفوذ ولا سلطة ؟ ان الواجب يقضي اولا بتزويد الرايخستاغ بتلك السلطة ، وباقامة نظام برلماني حقا ، وبالعمل على ان تغدو

---

١ ــ هو نظام انتخابي يمنح عدة اصوات للناخب نفسه . ــم ــ

حكومة الامبراطورية منتدبة من قبل الرايخستاغ .

بيد ان استقلال حكومة الامبراطورية عن الرايخستاغ ليس النقيصة الوحيدة التي يشكو منها هذا الاخير ؛ فهو يشكو ايضا فيما يشكو ، من ان الامبراطورية ليست البتة دولة وحدوية حقيقية . والحق ان صلاحيات الرايخستاغ مقيدة شديد التقييد . وهو يصطدم عند كل خطوة باستقلالية الدول المختلفة وحكوماتها ومجالسها النيابية ونزعتها الانعزالية الضيقة . ولا يداخلنا ريب في انه يستطيع بسهولة ان يتغلب على الدول الصغيرة ، لكن ثمة كتلة هائلة تسد عليه الطريق : انها بروسيا بمجلسها النيابي المنتخب على اساس الاقتراع على ثلاث درجات . والانعزالية البروسية هي ما ينبغي تحطيمه قبل اي شيء آخر . ومن الواجب ألا يعود المجلس النيابي البروسي ملجأ لكل اصناف الرجعيين . ولعل من الح المهام السياسية في الساعة الراهنة الحصول على حق الانتخاب العام وعلى سرية الاقتراع في انتخابات المجالس النيابية لالمانيا الشمالية ، وبوجه خاص المجلس النيابي البروسي ، وتحويل الرايخستاغ الى سلطة عليا .

وحتى اذا امكن ، بعد ذلك كله ، تحويل المانيا الى دولة ديموقراطية ، فلن تكون البروليتاريا قد تقدمت الى الامام. صحيح انها ستمسك بين يديها في هذه الحال ، وهي التي تؤلف من الان غالبية السكان الكبرى ، بعتلة التشريع ؛ لكنها لن تجني من وراء ذلك كبير فائدة اذا لم يكن تحت تصرف الدولة موارد وفيرة لا غنى عنها لانجاز الاصلاحات

الاجتماعية .

والحال ان مصاريف الجيش والبحرية تمتص اليـــوم جميع موارد الدولة . وزيادة هذه المصاريــف المتزايدة هي التي تدفع بالدولة الى ان تهمل حتى المشاريع التمدينيـــة الملحة التي لا تهم البروليتاريا وحدها وانما السكان قاطبة، ومن قبيل ذلك تحسين المدارس وطرق المواصلات والاقنية والطرقات الخ ، وهي جميعها مشاريع تنمّي انتاجية البلاد، وتجعل هذه الاخيرة اكثر قدرة على الدخول في حلبـــة المزاحمة ، وبالتالي تفرض نفسها حتى من وجهة النظـــر التجارية والرأسمالية الخالصة .

لكن من المتعذر الحصول على ما فيه الكفاية من المـال لمواجهة هذه النفقات ، وذلك نظرا الى ان الجيش والاسطول يبتلعان كل شيء وسيبتلعان المزيد فالمزيد ما دام النظـــام الراهن قائما .

ان الغاء القوات النظامية الدائمة ونزع السلاح شرطان لا غنى عنهما كي تتمكن الدولة من انجاز أصلاحات اجتماعية هامة . هذا ما يقر به على نحو متزايد الساسة البورجوازيون انفسهم ، لكنهم يعجزون عن اتخاذ موقف كهـذا . وليس انشاء الجمل السلمي النزعة على طريقة شوتنر هو الــذي سيجعلنا نتقدم ولو قيد انملة الى الامام .

ان تقدم التسلح هو بوجـــه عام نتيجة للسياســـة الاستعمارية وللامبريالية . والحال انه لا يجدي فتيلا ان يقوم المرء بالدعاية السلمية ما دام يشارك في تلك السياسة. ان كل نصير للسياسة الاستعمارية لا بد ايضا ان يكـــون

نصيرا للتسلح في ألبر وفي البحر ، اذ انه من اللغو الباطل ان يعين المرء لنفسه هدفا وان يشجب الوسائل اللازمة لبلوغه . ونحن نتوجه بهذا الكلام الى أولئك الذين يتحمسون من بين اصدقائنا للسلم العالمي ولنزع السلاح ، ولكنهم يعدون السياسة الاستعمارية في الوقت نفسه ضرورة لازبة . صحيح أنهم يريدون سياسة استعمارية اخلاقية واشتراكية ، ولكنهم يسلكون بذلك عين الطريق التي سلكها التقدميون البروسيون بعد عام ١٨٦٠ : فقد كان هؤلاء ، بوصفهم ساسة بورجوازيين ، يهابون الثورة ويريدون تحقيق الوحدة الالمانية لا بطريق الثورة بل بواسطة انتصارات آل هوهنزولرن ؛ وكانوا ، بوصفهم ديموقراطيين ، يسعون الى الحد من النزعة العسكرية ويأبون على آل هوهنزولرن الموارد العسكرية اللازمة لانجاز عملهم . وعدم منطقهم هذا هو الذي قادهم الى التهلكة .

اذا كنا نريد أن نجعل الامبريالية شعبية ، فلا بد ان نحزم امرنا على المشاركة في سياسة التسلح . اما اذا كنا نريد ، على العكس ، ان نوقف تقدم التسلح ، فلا بد ان نثبت للسكان ان السياسة الاستعمارية غير مجدية ، بله ضارة.

هذه هي ، في الساعة الراهنة ، أعجل مهمة للبروليتاريا المناضلة ، وهذه هي السياسة «الايجابية» التي ينبغي ان تكون سياستها . وما دامت هذه المعضلات بلا حل ، فليس للبروليتاريا ان تعلق آمالا كبيرة على «ارتقاء اصلاحي» ، وذلك بالنظر الى تطور نقابات أرباب العمل ، وارتفاع اسعار الاغذية ، وتدفق اليد العاملة من الاقاليم المتأخرة ، والركود

العام للتشريع الاجتماعي، وتضاعف أعباء الدولة التيتتحمل البروليتاريا وزرها كله .

ان المسائل التي تهم البروليتاريا الالمانية هي ، على الاخص ، اصلاح نمط انتخاب الرايخستاغ ، وانتزاع حق الانتخاب العام والاقتراع السري للمجالس النيابية، وخاصة في الساكس وبروسيا ، وترقية الرايخستاغ الى ما فوق مستوى حكومات مختلف الدول ومجالسها النيابية . كما لا يزال الدستور الديموقراطي الحق ووحدة الامبراطورية مطلبا ينبغي تحقيقه. أما النضال ضد الامبريالية والنزعة العسكرية فهو المهمة المشتركة للبروليتاريا الاممية قاطبة .

هناك بكل تأكيد من يعتقد أن حل هذه المشكلات لن يجعلنا نتقدم خطوة واحدة الى الامام . أفليس لنا في سويسرا المثال على دولة تتوفر فيها هذه الشروط جميعا؟ ألا تتمتع سويسرا بأكمل أشكال الديموقراطية وبنظام الجيش الشعبي؟ الا تجهل كل الجهل السياسة الاستعمارية؟ بيد أن التشريع الاجتماعي ما يزال فيها راكدا مع ذلك ، والطبقة العاملة فيها مستغلة ومستعبدة من قبل أرباب العمل كما في كل قطر آخر .

ان جوابنا على ذلك هو ان سويسرا أبعد ما تكون عن الافلات او التملص من نتائج سياسة التسلح التي ينتهجها جيرانها المتنافسون حولها . أنها تتسلح هي الاخرى قدر امكانها ، وهذا لا بد ان يكلفها الكثير من المال . وتتحمل المقاطعات قسما من النفقات العسكرية، لكن نفقات «الاتحاد» تتزايد مع ذلك بنسب هائلة ، كما يتبين من الجدول التالي:

١٨٧٥	٣٩ مليون فرنك
١٨٨٥	٤١ مليون فرنك
١٨٩٥	٧٩ مليون فرنك
١٩٠٥	١١٧مليون فرنك
١٩٠٦	١٢٩مليون فرنك
١٩٠٧	١٣٩مليون فرنك

والنفقات العسكرية ، بوجه خاص ، هي التي تتزايد بسرعة ، لكن واردات الجمارك تتزايد بالسرعة نفسها كما يتبين من الجدول التالي :

العام	نفقات «الاتحاد» العسكرية	واردات مديرية المالية والجمارك
١٨٩٥	٢٣ مليونا	٤ ملايين
١٩٠٥	٣١ مليونا	٦٤ مليونا
١٩٠٦	٣٥ مليونا	٦٢ مليونا
١٩٠٧	٤٢ مليونا	٦٣ مليونا

واذا طرحنا من هذه الواردات والنفقات واردات ونفقات البريد والبرق التي تتوازن بدقة تقريبا (٥٩ مليونا من النفقات مقابل ٦٣ مليونا من الواردات) ، وجدنا ان الواردات في عام ١٩٠٧ تبلغ ٨٣ مليونا يتأتى ٧٣ مليونا منها من الجمارك ، وأن النفقات في العام نفسه تبلغ ٨٠ مليونا يذهب ٤٢ مليونا منها الى الجيش و٦ ملايين كفوائد للدين العام .

نحن نرى اذن ان النزعة العسكرية تبتلع ، حتى في سويسرا ، القسم الاعظم من مداخيل الدولة ، وأن متطلباتها تتزايد بسرعة .

ثم ان هناك فرقا هائلا بين حق نتلقاه بالعرف او بالوراثة وبين حق ننتزعه في صراعات مسعورة حافلة بالتضحيات .

ولا شك في اننا لن نجد امرأ واحدا على درجة من السذاجة يزعم معها اننا سننتقل بدون اي نضال وبصورة لا محسوسة من الدولة ذات النظام العسكري والمطلق الى الديموقراطية ، ومن الامبريالية الشرهة للفتوحات الى اتحاد الشعوب الحرة . ففكرة التطور السلمي ما كان يمكن ان تولد الا في عصر يسود فيه الاعتقاد بأن التطور المقبل سيتحقق بأسره في المضمار الاقتصادي ، من دون ان يحتاج الى اي تغير في قوى الاحزاب المتواجهة وفي المؤسسات السياسية . والتسليم بالطابع الضروري المطلق لهذه التغيرات في صالح البروليتاريا كيما تتمكن من متابعة ارتقائها الاقتصادي ، يعني التسليم ايضا بضرورة النضالات السياسية وتحولات القوة والثورات .

والحال ان قوى البروليتاريا لا بد ان تنمو نمواً هائلا خلال تلك الصراعات والنضالات . ولن يكتب لها ان تخرج منها منتصرة ، ولن يقيض لها ان تدرك الهدف المحدد آنفا، نعني الديموقراطية والقضاء على النزعة العسكرية ، اذا لم تكتسب وضعا مهيمنا في الدولة .

ان الفوز بمؤسسات ديموقراطية وتدمير النزعة

العسكرية سيتمخضان اذن بالحتم والضرورة ، في دولة كبيرة حديثة ، عن نتائج تختلف كل الاختلاف عن النتائج المتحققة في سويسرا كالميليشيا التقليديةوالنظام الجمهوري، ولاسيما اذا كانت هذه المكتسبات من صنع البروليتاريا وحدها . والحال أنه ليس من المرجح ان تحظى البروليتاريا بمساعدين اوفياء في الصراعات القادمة . ففي الماضي كنا نأمل ان يأتينا حلفاء من الاوساط البورجوازية ، وكنا نعتمد بوجه خاص على البورجوازيين الصغار وعلى الفلاحين الصغار . وقد رأينا أن ماركس وانجلز أملا لحقبة طويلة من الزمن ان تأخذ البورجوازية الصغيرة الديموقراطية بناصر الثورة ، على الاقل في البداية ، كما فعلت في باريس في عام ١٨٤٨ وحتى في عام ١٨٧١ . وقد خيل الينا ايضا ، نحن الماركسيين ، بعد افلاس الاحزاب والساسة البورجوازيين ، انه سيكون في مستطاعنا ان نجذب الينا قسما لا بأس به من صغار البورجوازيين وصغار الفلاحين، وأن نثير اهتمامهم بأهدافنا الثورية . هذا الرجاء هو ما كنت لا ازال أعبر عنه عام ١٨٩٣ في المقال الآنف الذكر ، وهو ما عبر عنه انجلز بمزيد من القوة والالحاح في «مدخله» عام ١٨٩٥ :

«اذا استمرت مسيرة الامور على هذا المنوال، فسنكسب الى صفنا من هنا حتى نهاية القرن القسم الاعظم من الطبقة المتوسطة، صغار البورجوازيين وصغار الفلاحين، وسيصير نفوذنا حاسما في البلاد» .

ان هذا الرجاء لم يتحقق . بل تأكد مرة اخرى اننا

نصاب بالخيبة في آمالنا ونبوءاتنا في كل مرة نبالغ فيها بالعواطف الثورية للبورجوازية الصغيرة . ومن هنا نتبين ايضا مدى خطل اتهام الماركسيين بأن تعصبهم «الاصولي» يبعد تلك العناصر عن الحزب . فلئن كان انجلز قد عارض في عام ١٨٩٤ البرنامج الزراعي للحزب الفرنسي ، وعارضت انا نفسي بعده بعام البرنامج الزراعي للحزب الالماني ، فليس ذلك لاننا كنا نرى انه لا جدوى من اجتذاب الفلاحين الينا، وانما فقط لان الوسائل المقترحة لبلوغ هـذا الهدف كانت تبدو لنا خاطئة . وقد راينا فيما بعد رفاقا لنا في فرنسا والنمسا وسويسرا يحاولون التقرب من الفلاحين عن طريق ذلك التكتيك ، فما اصابوا نجاحا قط .

كذلك هو حال البورجوازية الصغيرة . من الممكن القول بوجه عام انه يصعب اليوم اكثر من اي وقت سبق اجتذاب الطبقات المتوسطة الينا ، مهما تكن الوسائل التي سنلجـأ اليها حتى نذيع الاشتراكية في اوساطها . وهذا الراي لا يصدر عن «أصوليتنا» الماركسية ــ فقد رأينا ان خطــأ الماركسية كان بالاحرى انها أملت اكثر مما ينبغي لا اقل مما ينبغي ــ وانما تفرضه علينا التجارب المرة في الاعـــوام الاخيرة . ولا يلعب «تعصب الماركسيين الاصولي» من دور في ذلك الا بقدر ما يتيح لهم ان يقيّموا تلك التجارب حق قيمتها وأن يفهموها بسهولة اكبر ، اي ان يكتشفوا عللهــا وأسبابها ــ وهذا شرط لا غنى عنه لسياسة «ايجابيـــة» مثمرة .

بهذه المناسبة ، نلاحظ مرة اخرى ان سياستنـــــا

الايجابية ، بتعزيزها قوى البروليتاريا، تعزز ايضا التناقض الذي يفصلها عن سائر الطبقات .

لقد ارتجى بعض منـــا ان تجتذب الينا كارتـــلات الرأسماليين واتفاقاتهم ، وكذلك السياســـة الحمائية ، الطبقات المتوسطة التي يلحقها عنت شديد من جراء ذلك . والحال ان العكس هو ما جرى . فقد ظهرت المكوس على المنتجات الزراعية ونقابات أرباب العمل الى حيز الوجود مع ظهور النقابات العمالية . وهكذا وجد الحرفيون والصناع اليدويون انفسهم مهددين من كل الجوانب في آن واحد . فقد راحت الجمارك ونقابات المقاولين وأرباب العمل ترفع أسعار الاغذية والمواد الاولية التي هم بحاجة اليها ، بينما راحت النقابات العمالية تعمل على رفع الاجور . وصحيح ان رفع الاجور هذا كان في غالب الاحيان رفعا للاجـــور النقدية لا للاجور الفعلية ، اذ كانت الاسعار تفوق الاجور سرعة في الارتفاع ؛ ولكن النضالات التي خاضتها النقابات لرفع الاجور أثارت مع ذلك سخط صغار أرباب العمل ، فلم يكن هناك بد من ان يروا في نقابات المقاولين وفـــي ممارسة السياسة الحمائية التجويعية حلفاء لهم ضد العمال المنظمين . وعندئذ عُزي الى العمـــال ، لا الى الجمـــارك والكارتلات ، لا ارتفاع الاجور النقدية فحسب ، بل ايضا ارتفاع أسعار المواد الاولية والمساكن الذي أُريد ارجاع علته الى زيادة الاجور !

ووجد صغار التجار بدورهم انفسهم مهددين بارتفاع الاسعار ، وذلك لان القوة الشرائية لزبائنهم ، واغلبهم من

العمال ، لم تزد بنفس النسبة . هكذا انحوا باللائمة ، هذه المرة ايضا ، على العمال لا على السياسة الحمائية ونقابات المقاولين وأرباب العمل ، ولاسيما ان العمال راحوا يسعون الى الافلات من نتائج ارتفاع الاسعار عن طريق اقصاء الوسطاء بفضل التعاونيات .

أن من نتائج كل ارتفاع في السعر ، على الدوام ، استفحال التناقض بين الشراة والباعة ، وبالتالي تعميق التناقض بين البروليتاريين الذين يشترون الاغذية وبين الفلاحين الذين يبيعونها .

ولا ينبغي ان ننسى ان العامل يؤدي في السوق دورا بالغ الخصوصية . فسواه من الناس لا يشترون من السوق منتجات فحسب ، بل يبيعونها فيها ايضا . وما يخسرونه كشراة لدن الارتفاع العام في الاسعار ، يكسبونه كباعة بحكم ارتفاع أثمان بضائعهم . وليس سوى العامل يؤدي في السوق دور الشاري وحده ، لا دور البائع للمنتجات ايضا. فقوة عمله بضاعة من نوع خاص يخضع سعرها لقوانين خاصة ؛ فالأجر لا يتبع اتباعا مباشرا التقلبات العامة في الاسعار . ان قوة العمل ليست نتاجا مستقلا عن الانسان الذي يمتلكها ، بل هي مرتبطة بحياته بالذات ارتباطا لا يقبل فصاما . ويخضع سعرها لشروط فيزيولوجية ونفسية وتاريخية لا يحسب لها حساب في البضائع الاخرى التي تعطي الاجر النقدي قوة عطالة اكبر من قوة عطالة اسعار المنتجات . فالاجر لا يتبع الا ببطء وتؤدة تقلبات الاسعار ، وهذا الى حد معين فحسب . فحين ترتفع الاسعار يكسب

العامل اكثر مما يكسبه سائر شراة المنتجات، وحين تنخفض يخسر اكثر مما يخسرون . ان وضعه في السوق معاكس لوضع البائع . فبالرغم من انه ينتج كل شيء ولا يستهلك سوى جزء من منتجاته ، فان وجهة النظر التي يجد نفسه مضطرا لان يأخذ بها هي وجهة نظر المستهلك لا المنتج . ذلك ان منتجات عمله لا تعود اليه ، وانما تعود لمستغله ، الرأسمالي . وهذا الاخير هو الذي يظهر في السوق بمنتجات عمل العامل كمنتج وبائع لهذه المنتجات . اما العامل فلا يلعب في السوق نفسها سوى دور الشاري لوسائل المعاش.

من هنا كان التناقض بين العامل وباعة وسائل المعاش الذين ينبغي ان نصنف بينهم الفلاحين بوصفهم من الذين يبيعون للعامل . والعمال يواجهون الفلاحين بأقوى المعارضة واشدها لا في مسألة المكوس على المنتجات الزراعية فحسب، وانما في مناسبات اخرى ايضا ، كما في المحاولات التي تبذل لرفع سعر الحليب .

كذلك فان تلك الفئة من الفلاحين التي تستخدم عمالا استشاطت غيظا هي الاخرى بسبب رفع الاجور وتحسن شروط العمل في الصناعة . فعصر الازدهار الصناعي وتطور النقابات العمالية ونجاحاتها كان ايضا عصر نقصان الأذرع في الزراعة . فليس خدم الفلاح وخادماته هم وحدهم الذين راحوا ييممون بوجوههم شطر الصناعة ، وانما ايضا اولاده بالذات ، متحررين بذلك من شروط العمل الزراعي البربرية. واذا ما افتقدت الارياف لليد العاملة ، فلكأن تبعة ذلك تقع على عاتق أولئك الاشتراكيين الملاعين !

ولئن كانت البروليتاريا الثورية قد وجدت لنفسها في البداية حلفاء ، وان فاترين ، بين طبقات السكان التي كانت تؤلف في الماضي نواة البورجوازية الصغيرة الديموقراطية، والتي سبق لها ان لعبت دور البطولة في الثورة ، فان عناصر لا تني تتكاثر من هذه الطبقات تتحول الان الى أعداء ألداء لها . وليس ذلك في المانيا «المصابة بعدوى الماركسية» فحسب ، بل ايضا ، وبدرجة اكبر ، في فرنسا والنمسا وسويسرا .

ومما يزيد في حدة عداء الطبقات المتوسطة للبروليتاريا في الدول ألكبيرة اختلاف الموقف في مسألة الامبريالية والسياسية الاستعمارية . فمن لا يأخذ بوجهة النظر الاشتراكية ؛ ومن يكافح الاشتراكية ويناهضها ، لا يبق في كنانته من سهم سوى الايمان بمستقبل السياسة الاستعمارية ليتحاشى السقوط بين براثن اليأس . فالامبريالية هي الافق ألوحيد الذي لا يزال في وسع الرأسمالية ان تقدمه للمدافعين عنها . والحال ان الامبريالية تؤدي منطقيا الى القبول بالتسلح برا وبحرا . لهذا نجد تلك الفئة من الطبقة المتوسطة التي لا تشاطر الحرفيين وألوسطاء التجاريين ومنتجي السلع الغذائية مصالحهم ، أعني بها فئة المثقفين، تبتعد عن البروليتاريا وعن ممثليها البعيدي النظر لانهم يكافحون الامبريالية والنزعة العسكرية ، اللهم الا أذا اهتدت

الى الاشتراكية . انظروا الى أشباه بارت وبرنتانو (١) ونيومان الذين يبدون الكثير من التعاطف مع منظمات البروليتاريا ألنقابية ومع تعاونياتها ، وحتى مع صبواتها الديموقراطية ؛ انهم جميعا أنصار متحمسون للبحرية وللسياسة العالمية ، ولا يظهرون من ود تجاه الحزب الاشتراكي الا بقدر ما لا تنطرح مسألة الامبريالية وركائزها على بساط البحث .

يبدو اذن ان الامبريالية مدعوة الى اتمام عزلة البروليتاريا والى الحكم عليها بالعجز السياسي ، وهذا في اللحظة التي تكون فيها البروليتاريا بأمس الحاجة الى عرض قواها في المضمار السياسي .

والحال ان هذه السياسة الامبريالية يمكن لها بالتحديد ان تصبح العتلة التي ستتيح امكانية التطويح بالنظام الرأسمالي بأسره .

---

١ ـ بارت واحد من زعماء الديموقراطية البورجوازية والليبرالية الالمانية .

برنتانو استاذ واقتصادي الماني . ــالناشرــ

-٩-

عصر جديد من الثورات

رأينا مدى السرعة التي تزداد بها النفقات العسكرية في سويسرا . والحال ان هذه النفقات لا تعطينا سوى فكـرة باهتة عن نفقات الدول العسكرية الكبيرة . لنرَ قليلا الـى الامبراطورية الالمانية . أليكم ما تبينه «حولية الامبراطورية الاحصائية» عن النفقات المقدرة بملايين الماركات في البنود التالية :

جدول النفقات

	١٨٧٣	١٨٨٠–١٨٨١	١٨٩١–١٨٩٢	١٩٠٠	١٩٠٨
الجيش البري	٣٠٨	٣٧٠	٤٨٨	٦٦٦	٨٥٦
البحرية	٢٦	٤٠	٨٥	١٥٢	٣٥٠

الادارة الاستعمارية	—	—	—	٢١	٢١
صندوق التقاعد	٢١	١٨	٤١	٦٨	١١٠
فوائد الدين العام	—	٩	٥٤	٧٨	١٥٦
المجموع	٣٥٥	٤٣٧	٦٦٨	٩٨٥	١٤٩٣
الزيادة السنوية		١٢	٢١	٣٥	٦٤
النفقات الاجمالية للامبراطورية	٤٠٤	٥٥٠	١١١٨	٢٠٥٦ او ★ ١٦٤٠	٢٧٨٥
الزيادة السنوية		٢١	٥٢	٥٨	٩١

يتضح اذن ان النفقات تتزايد باستمرار ، وأن هذه الحركة متقدمة على الدوام . ففي السنوات العشر الاولى من تاريخ الامبراطورية بلغت تلك الزيادة ٢١ مليون مارك سنويا، وارتفعت في السنوات العشر الاخيرة الى ٩١ مليونا سنويا. بل ان الزيادة السنوية بلغت في الاعوام الاخيرة ٢٠٠ مليون (١٩٠٥ : ٢ مليار و١٩٥ مليونا ؛ ١٩٠٦ : ٢ مليار و٣٩٢ مليونا ، ١٩٠٧ : ٢ مليار و٥٩٧ مليونا ؛ ١٩٠٨ : ٢ مليار و٧٨٥ مليونا) .

ويذهب القسم الاعظم من هذه الزيادة الى نفقات التسلح

★ ابتداء من عام ١٩٠٠ صارت نفقات بريد الامبراطورية وسككها الحديدية والمطبعة الامبراطورية تحتل مكانها في ميزانية النفقات حيث لم تكن قد سجلت بعد . وقد ارتفعت في عام ١٩٠٠ الى ٤١٦ مليونا .

الحربي ، والى الاسطول اكثر منـــه الى الجيش البري .
فبينما ارتفع تعداد سكان الامبراطورية من ٥٠ مليونا فـي
عام ١٨٩١ الى ٦٣ مليونا في عام ١٩٠٨ ، اي زاد بنسبـة
الربع ، زادت نفقات الجيش البري بنسبة الضعف ، ونفقات
صندوق التقاعد وفوائد الدين العام بنسبة الضعفين تقريبا،
ونفقات البحرية بنسبة الثلاثة أضعاف . ولن يكون فـــي
المستطاع ايقاف هذا التقدم المسعور ما لم يقلب النظـــام
الحالي رأسا على عقب . فالتبدل المتواصـــل في الادوات
والاجهزة ، الناجم عن الآلانية الرأسمالية وتطبيق العلوم على
الانتاج ، يتجلى ايضا في المجال العسكري ؛ فهو الذي يؤدي
الى مزاحمة دائمة بين الاختراعات الجديدة ، والى وكس
مطرد في قيمة الادوات والاجهزة ، والى تزايد متصل في
وسائل العمل ، تكون عاقبته لا الانماء المتواصل لانتاجيـــة
العمل ، كما هي الحال في ميدان الانتاج ، وانما مضاعفة
الاضرار والاتلاف في زمن الحرب ، ومضاعفـــة التبذيرات
اللامنتجة في زمن السلم .

وفضلا عن تبدل الادوات والاجهزة ، يأتي التوسع المطرد
لدائرة الهيمنة ، او على الاقل لدائرة نفوذ جميـــع الدول
الكبيرة بنتيجة السياسة الامبريالية ، ليرغمها على زيـادة
وسائل نشاطها وتأثيرها . وما دامت الامبريالية قائمة ، فمن
المحتم ان يتعاظم جنون التسلح الى حد الاستنزاف الكامل.
والحال اننا رأينا ان الامبريالية هي الرجاء الوحيد للمجتمع
الراهن ، الافق المستقبلي الوحيد له ، ولا بديل عنه خارج

نطاقه سوى الاشتراكية . سيظل اذن جنون التسلح آخذا بالتعاظم الى ان تكتسب البروليتاريا القدرة على توجيه سياسة الدولة ، وعلى وضع حد لسياسة الامبريالية واستبدالها بسياسة الاشتراكية . والحال انه كلما طال امد سياسة التسلح ، زادت ثقلا ووطأة الاعباء التي تفرضها على كل شعب. ولا معدى عن تفاقم مطرد في التناحرات الطبقية كعاقبة للتسلح ، ما دامت كل طبقة تسعى الى تحميل الطبقات الاخرى اعباءه .

وطبيعي أن العمال في الامبراطورية الالمانية هم الذين يتحمّلون القسم الاعظم من الاعباء . ولقد كان ذلك امرا بغيضا حتى في عصر الازدهار ، وفي زمن الاغذية البخسة الاسعار والانطلاقة المظفرة للنقابات العمالية . وهو يصبح لا يطاق ولا يحتمل في عصر الازمة ، وغلاء الاغذية ، وتفوق نقابات ارباب العمل .

والحال ان زيادة الضرائب لا تخفض دخل العامل وتنقص القوة الشرائية لاجره فحسب ، بل تتهدد بأخطار رهيبة التقدم الصناعي نفسه ، هذا التقدم الذي يُزعم ان الامبريالية تمهد أمامه السبل وتشجعه .

ان الولايات المتحدة هي أخطر مزاحم للصناعة الالمانية. والحال ان ما يبقي صناعتنا في وضع أدنى هو النظام الحمائي الالماني . ولا شك في ان المكوس الحمائية في اميركا أشد وأقسى ، ولكن فقط على منتجات الصناعة ، لا على منتجات الزراعة . فالاغذية فيها رخيصة فعلا ، وهي تنتج

بنفسها المواد الاولية كافة تقريبا . كما انها تتمتع اخيرا بميزة عدم وجود دولة ذات شأن بين جيرانها . فهي غير مرغمة في كل عام ، ومهما تكن الظروف ، على ان تنتزع من الانتاج نصف مليون من الرجال لتجعلهم يؤدون بكل غباء دور الجنود .

وكلما تطورت النزعة العسكرية ونمت في اوروبا ، تأكد تفوق الولايات المتحدة الصناعي وترسخ ، بينما ينزع التقدم الاقتصادي في اوروبا الى التباطؤ بالايقاع نفسه . كذلك فان الوضع الاقتصادي للطبقة العاملة الاوروبية يتفاقم ويتدهور بالنسبة عينها ، وهذا ميل لا يني يتسارع بحكم فرض أفدح التضحيات على هذه الطبقة .

صحيح ان الولايات المتحدة ولجت بدورها طريق الامبريالية ، وبالتالي طريق تزايد التسلح . فمنذ حربها مع اسبانيا اخذت نفقات الجيش والبحرية فيها تتزايد هي الاخرى . ولكنها لا تعاني من ذلك بقدر ما تعاني الدول الاوروبية الكبيرة ، وهذا لانها ليست مجبرة مثلها على الحفاظ داخل البلاد بالذات على جيش نظامي دائم وقوي . فليس في الولايات المتحدة كلها سوى ٦٠٫٠٠٠ رجل من القوات العسكرية . وفي مضمار التسلح كما في مضمار المزاحمة الصناعية تتمتع الولايات المتحدة بأحسن الفرص للسير مع التيار لاطول فترة ممكنة من دون ان تخشى انزلاقا .

اليكم جدول نفقاتها وصادراتها :

العام	تعداد السكان بالملايين	الدين العام (بملايين الدولارات)	نفقات الجيش البري (بملايين الدولارات)	نفقات الاسطول (بملايين الدولارات)	قيمة الصادرات نسبة الى التصدير العام		
					السلع الغذائية	المواد الاولية	المنتجات المصنوعة
١٨٨٠	٥٠	١٩١٩	٣٨	١٤	٪ ٥٦	٪ ٢٩	٪ ١٥
١٨٩٠	٦٣	٨٩٠	٤٥	٢٢	٪ ٤٢	٪ ٣٦	٪ ٢١
١٩٠٠	٧٦	١١٠١	١٣٥	٥٦	٪ ٤٠	٪ ٢٤	٪ ٣٥
١٩٠٧	٨٦	٨٧٩	١٢٣	٩٧	٪ ٢٨	٪ ٣٢	٪ ٤٠

يتضح اذن ان الدين العام يتناقص . ولا شك في انه زاد في عام ١٩٠٠ ، مثلما زادت نفقات الجيش في أعقاب الحرب مع أسبانيا . لكن امكن بعد ذلك تخفيضه من جديد، بالرغم من تزايد نفقات الاسطول والجيش . وقد ارتفعت نفقات الجيش البري في عام ١٩٠٨ الى ١٩٠ مليون دولار ، اي الى مليار فرنك ، اي الى نفس مستواها تقريبا في المانيا . ولكن مع العلم بأن سكان الولايات المتحدة يبلغ تعدادهم ٨٦ مليون نسمة .

ويبين جدول الصادرات ، من جهة اخرى ، مدى السرعة التي يزداد بها تصدير المنتجات المصنوعة . ويظهر للعيان ان اميركا تلعب اكثر فاكثر في السوق العالمية دور الدولة الصناعية ، لا دور الدولة الزراعية .

فمن اصل ٩ مليارات و٣٧٥ مليونا من الفرنكات ، وهو الرقم الاجمالي للصادرات الالمانية في عام ١٩٠٧ ، تبلغ المنتجات المصنوعة ٦ مليارات و٢٥٠ مليونا من الفرنكات . ومن اصل ١٠ مليارات فرنك (١٨٥٣ مليون دولار) ، وهي القيمة الاجمالية للصادرات الاميركية ، تبلغ المنتجات المصنوعة اكثر من ٣ مليارات و٨٠٠ مليون فرنك (٧٤٠مليون دولار) . وفي عام ١٨٩٠ كانت قيمة المنتجات المصنوعة التي صدرتها المانيا قد بلغت زهاء ٢ مليار و٧٠٠ مليون فرنك (٢١٤٧ مليون مارك) ، بينما لم تبلغ قيمة المنتجات المصنوعة التي صدرتها اميركا سوى مليار فرنك (١٧٩ مليون دولار)، وهذا بعد تدوير الرقم . هكذا يكون تصدير المانيا قد زاد في تلك الحقبة بنسبة ١٥٠ بالمئة ، بينما زاد تصدير اميركا

بنسبة ٣٠٠ بالمئة .

واضح اذن ان الولايات المتحدة توشك ان تدركنا في الميدان الصناعي .

لنضف الى ذلك انه في حين تناقص دين الولايات المتحدة العام بين ١٩٠٠ و١٩٠٧ بمقدار ٢٣٠ مليون دولار (مليار و٢٠٠ مليون فرنك) ، زاد دين المانيا العام في الحقبة نفسها بمقدار مليار و٨٧ مليون فرنك . والحال ان الاستعدادات تجري على قدم وساق ، في اللحظة عينها التي اكتب فيها هذه السطور ، لزيادة النفقات بنسب هائلة ولزيادة رقم الضرائب بـ ٦٢٥ مليونا .

وبالرغم من ان هذه الاعباء تقع على عاتق الطبقة العاملة بوجه خاص وترهقها اكثر من اي طبقة اخرى ، فانها تنزل الاذى بالصناعة نفسها . فهي تنقص قدرتها على الدخول في حلبة المزاحمة ، الامر الذي يرتد في خاتمة المطاف على العامل من جديد ، لأن العامل هو الذي يدفع تكاليف الصراع بين المتزاحمين . لكن ثمة حدودا لا يمكن بعدها اسقاط كل ثقل تلك الاعباء على كاهل العامل . وهكذا ، لا معدى عن ان يفضي تقدم التسلح في نهاية الامر الى شل تقدم الصناعة.

وفي الوقت نفسه تؤجج سياسة التسلح اكثر فأكثر جذوة التناحرات القومية ؛ فهي تزيد من خطر الحرب بدلا من ان تساهم ، كما يزعم الزاعمون ، في صيانة السلم . ان تقدم التسلح ، المتواصل ، المتسارع ، يغدو اكثر فاكثر لا يطاق بالنسبة الى جميع الحكومات ، لكن ما من طبقة من الطبقات الحاكمة تبحث عن علة ذلك في السياسة الامبريالية

التي هي سياستها . ان تلك الطبقات لا تريد ان ترى علته في هذه السياسة التي هي الملجأ الاخير للرأسمالية . هكذا تبحث كل واحدة منها عن المذنب بين جيرانها ، الالمان في انكلترا ، والانكليز في المانيا . وهكذا تزداد عصبية وارتيابا، الامر الذي يحفزها على المزيد من الاندفاع في سياسة التسلح بحميا مسعورة الى ان تأتي اخيرا اللحظة التي سيبدو فيها وقوع كارثة ما أفضل من ذلك الرعب الذي لا يعرف من نهاية .

وباستثناء الثورة ، تمثل الحرب الوسيلة الوحيدة لوضع حد لهذا التنامي المسعور في الاعباء العامة ، الذي تتسابق فيه مختلف الدول ويتجاوز بعضها بعضا . ولقد كان هذا الموقف ادى منذ زمن طويل الى الحرب لولا ان الثورة تمسي بالحرب اكثر وشكانا منها بالسلام المسلح . والحق ان القوة المتعاظمة للبروليتاريا هي التي تحول منذ نحو ثلاثين عاما دون حرب اوروبية ؛ وهي التي تجعل الحكومات جميعا ، حتى يومنا هذا ، تتراجع مذعورة امام حرب كهذه . لكن الدول العظمى تدفع بالامور الى النقطة التي ستنطلق فيها البنادق من تلقاء نفسها .

والحال ان ثمة ظاهرة موازية مؤهلة ، حتى اكثر من تقدم التسلح، للحكم بعبث السياسة الامبريالية ولاجدواها، وبالتالي لسد كل منفذ امام نمط الانتاج الحالي .

فالسياسة الاستعمارية أو الامبريالية تقوم على فرضية تقول ان شعوب الحضارة الاوروبية هي وحدها التي تقدر ان تتطور من تلقاء نفسها . اما البشر من العروق الاخرى

فانهم منزلون منزلة الاطفال او البلهاء او دواب الركوب تبعا لاختلاف درجة الفظاظة التي يعاملون بها . وعلى كل حال ، انهم يعتبرون كائنات متخلفة يمكن التحكم بها كيفما حلا للمرء . بل ثمة اشتراكيون يأخذون بهذه النظرة بمجرد ان تمتلكهم الرغبة في ممارسة السياسة الاستعمارية ـ على الطريقة الاخلاقية بالطبع . لكن الواقع سرعان ما سيعلمهم ان مبدأ مساواة البشر كافة ، الذي شهره حزبنا ، ليس محض جملة ، وانما هو حقيقة واقعية للغاية .

صحيح ان الشعوب الغريبة عن الحضارة الاوروبية قد دللت خلال القرون الاخيرة عن عجزها ، ان صح التعبير ، على المقاومة ، عن عجزها ، على كل حال ، عن الرد بمقاومة قابلة لان تدوم . لكن لا ينبغي ان نبحث عن علة ذلك في تخلف طبيعي ، كما تتصور البورجوازية الاوروبية الصلفة المعتدة بنفسها ، وهو التصور الذي يجد تعبيره العلمي في تخيلات المدافعين عن نظرية العروق والاجناس . فكل ما هنالك ان تلك الشعوب وجدت نفسها مسحوقة تحت ثقل تفوق التقنية الاوروبية ، وكذلك ، والحق يقال ، تحت ثقل تفوق الفكر الاوروبي ، وان يكن التفوق الاخير يقوم في نهاية المطاف على تفوق التقنية . ان الشعوب الغريبة عن الحضارة الاوروبية تملك احسن الاستعدادات لتتلقن أصول حياتنا الفكرية ، وربما باستثناء بضعة آلاف من البشر الموزعين بين عدد ضئيل من القبائل المغرقة في التخلف . وما كانت هذه الشعوب تفتقر ، حتى الان ، الا الى الشروط المادية لتحقيق ذلك التقدم .

ولم يدخل توسع الرأسمالية طوال حقبة مديدة من الزمن تعديلا يذكر على هذا الوضع. فالمصدرون الرأسماليون لم يحملوا بادىء الامر الى المناطق الغريبة عن الحضارة الاوروبية (وهي حضارة تشمل اليوم بالطبع اميركا واوستراليا) سوى المنتجات الراسمالية ، لا الانتاج الرأسمالي . ناهيك عن ان عملياتهم التجارية كانت تقتصر على الطرق الملاحية من شطآن بحار وضفاف أنهار كبيرة . وقد حدث تبدل هائل من هذا المنظور في غضون الجيل الاخير ، ولاسيما ابان العشرين سنة الاخيرة . فهذه الحقبة لم تدشن عصرا جديدا في سياسة الفتح فيما وراء البحار فحسب ، بل شهدت ايضا تصدير الاقطار الصناعية الى الاقطار الهمجية لا المنتجات فحسب ، بل ايضا وسائل انتاج الصناعة الحديثة ووسائل مواصلاتها .

لقد رأينا آنفا مدى السرعة التي تطورت بها في عصرنا شبكة السكك الحديدية ، وبوجه خاص في الشرق (بما فيه روسيا) . والحال ان التقدم شمل ايضا في هذه الاقطار الصناعات الرأسمالية النسيجية والعدانية والمنجمية. كذلك قلبت الصناعة المنجمية أوضاع افريقيا الجنوبية راسا على عقب .

ان هذا التصدير لوسائل الانتاج هو الذي ضمن للصناعة الرأسمالية ، ابتداء من عام ١٨٨٧ ، عهدا جديدا من الازدهار. فقد بدا عليها اذ ذاك وكأنها أشرفت على خاتمة عمرها ، بل انها ادركته فعلا فيما يتعلق بتصدير المنتجات المصنوعة . والحال ان تصدير وسائل الانتاج الذي كفل لها

ذلك الازدهار الساطع واللامتوقع لم يكن ممكنا الا لانه أدخل نمط الانتاج الراسمالي آلى الاقطار الغريبة عن الحضارة الاوروبية ، وقضى فيها بسرعة على الاوضاع السلفية في الميدان الاقتصادي . كما ان تصدير وسائل الانتاج هو الذي وضع حدا في الوقت نفسه لاشكال الفكر الشرقي القديمة. ففيما راح نمط الانتاج الجديد الذي أدخله الاوروبيون يتأقلم ويتوطن ، شرعت الملكات الفكرية لتلك الشعوب التي لبثت حتى ذلك اليوم على همجيتها ترتقي على حين غرة الى مستوى الروح الاوربية . بيد ان الروح الجديدة لم تكن محابية للاوروبيين . فقد دخلت الاقطار الجديدة في صراع مع القديمة . والحال ان المتزاحمين أعداء . وهكذا ، لم يجعل تفتح الروح الاوروبية في الاقطار الشرقية من هذه الاخيرة صديقة لاوروبا ، بل جعل منها عدوة لها ، وعدوة مساوية لها في القوة . وهذه الظاهرة لم تتكشف للعيان فورا ودفعة واحدة . فقد رأينا آنفا ان الشعور بالقوة يلعب دورا هاما في الحياة الاجتماعية : فقد تلبث الطبقة او الامة الصاعدة ، بالرغم من امتلاكها القوة على الاستقلال بنفسها، في وضع التابع لحقبة مديدة من الزمن اذا لم تكن واعية بعد لقوتها. وهذا ما لا نزال نلمسه لمس اليد في الظرف الراهن. فقد لاقت شعوب الشرق من القهر على يد الاوروبيين ما لاقته بحيث بات يشق عليها الا تعتقد بأن اي مقاومة لا مجدية ولا طائل تحتها . وكان الاوروبيون يرون الرأي نفسه . وانما على هذا الرأي بنوا سياستهم الاستعمارية وطرائقهم في معاملة تلك الشعوب الاجنبية التي نصبوا

انفسهم سادة مطلقي الصلاحية عليها ، فراحوا يبادلونها ويقايضونها كما لو انها من المواشي .

لكن ما ان مزق اليابانيون إسارهم حتى تردد صدى ذلك في الشرق بأسره . فقد صبا شرق آسيا بأسره ، والعالم المحمدي برمته ، الى الاستقلال الذاتي والسيادة ، وتمردا على كل سيطرة اجنبية .

هكذا باتت الامبريالية تراوح في مكانها ، عاجزة عن التقدم خطوة واحدة اخرى الى الامام . ومع ذلك ، ليس هناك مفر من الاستمرار في السياسة الامبريالية ، تماما كما انه ليس أمام الرأسمالية مفر من الامتداد والتوسع اكثر فاكثر حتى لا يصبح استغلالها لا يطاق بأي صورة من الصور .

والحال ان القطر الوحيد الذي ما يزال مناسبا لمثل هذا التوسع هو افريقيا الاستوائية ؛ ولكنه قطر يمثل فيه المناخ افضل حليف للسكان، ولا يمكن استخدامالجنود الاوروبيين فيه ، ولا بد على العكس من تجنيد السكان الاصليين وتجهيزهم بالسلاح وتدريبهم عليه ــ وهذا خير تمهيد لقدوم اليوم الذي سينقلب فيه هؤلاء المرتزقة على سادتهم بالذات.

ان روح الثورة تدب كالنار تحت الرماد في جميع أصقاع آسيا وافريقيا ، في نفس الوقت الذي يشيع فيه استخدام أسلحتنا وتتعاظم المقاومة ضد الاستغلال الاوروبي . وانه ليستحيل ازدراع الاستغلال الراسمالي في مصر من الامصار من دون ان تزرع فيه بذرة الثورة على هذا الاستغلال .

ويتجلى ذلك كله اول ما يتجلى في المصاعب المتعاظمة التي تلاقيها السياسة الاستعمارية ، وفي تزايد النفقات التي تستلزمها . ويعزينا المتعصبون لهذه السياسة عن الاعباء التي تفرضها علينا المستعمرات اليوم بالاشارة الى ما تعدنا به في المستقبل من حصاد وفير . وفي الواقع ، ان النفقات العسكرية الضرورية للحفاظ على هذه المستعمرات هي التي تتعاظم اكثر فاكثر ، وابتداء من اليوم بالذات . على انه لا بد ايضا من ان نتوقع ما هو أمرّ وأدهى . ففعالية اقطار آسيا وافريقيا تسير الى وضع يكف معه التمرد عن ان يكون عارضا ليصبح مكشوفا ودائما ، وليقودها في خاتمة المطاف الى ان تنفض عن نفسها النير الاجنبي . وساعة ذلك تقترب اكثر ما تقترب في الممتلكات الانكليزية في الهند الشرقية ؛ وسيعني فقدانها اشهار افلاس الدولة الانكليزية .

لقد رأينا آنفا ان آسيا الشرقية والعالم المحمدي اتخذا، منذ الحرب الروسية ــ اليابانية ، وضعية الدفاع ضــــد الرأسمالية الاوروبية . هما يكافحان ، اذن ، العدو عينه الذي تكافحه البروليتاريا الاوروبية . بيد انه لا ينبغي ان ننسى انهما اذا كانا يكافحان العدو عينه فانهما لا يفعلان ذلك البتة للهدف ذاته . فليس ما يدفع بهما الى التمرد والثورة الرغبة في ضمان النصر للبروليتاريا على الرأسمال ، وانما الرغبة في معارضة الرأسمالية الاجنبية برأسمالية قومية. علينا ألا نعلل النفس بالاوهام بصدد هذا الموضوع . فلقد كان البوير أشرّ الجلادين قاطبة ، وسادة اليابان هم أشد مضطهدي الاشتراكيين ضراوة، كما انالشهوة تراود جماعة

تركيا الفتاة في انزال ضاربة موجعة بالمضربين . علينا اذن ان نتسلح بالنقد في تقييمنا لخصوم الرأسمالية الاوروبية في سائر أرجاء العالم .

لكن هذا لا يبدل شيئا في حقيقة ان هؤلاء المزاحمين الجدد يضعفون الرأسمالية الاوروبية ، ويفتون في عضد حكوماتها ، ويدخلون على العالم قاطبة عنصر اضطرابات وقلاقل سياسية .

لقد رأينا ان اوروبا اجتازت ، من ١٧٨٩ الى ١٨٧١ ، عصرا من الاضطرابات والقلاقل المتواصلة الى ان فازت البورجوازية الصناعية في كل قطر بالمؤسسات السياسية التي توفر لها امكانية التطور السريع . وقد دشن عام ١٩٠٥ ، مع الحرب الروسية ـ اليابانية ، عصرا مماثلا من الاضطرابات والقلاقل السياسية المتواصلة بالنسبة الى الشرق . فشعوب آسيا الشرقية والاسلام ، وكذلك شعوب روسيا ، هي التي تنتقل الان الى وضع يشبه من زوايا عدة الوضع الذي كانت فيه البورجوازية الاوروبية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر . طبيعي ان الوضع ليس متماثلا تماما . يكفي الا يكون هناك من فرق سوى تقدم العمر بالعلم قرنا من الزمن . فالتطور السياسي لقطر من الاقطار ليس رهنا بشروطه الاجتماعية الخاصة وحدها ، بل ايضا بشروط جميع الاقطار المجاورة التي تؤثر عليه . فمن الممكن ان يكون وضع مختلف الطبقات في كل من روسيا واليابان والهند والصين وتركيا ومصر ، الخ، مشابها لما كان عليه في فرنسا قبل الثورة الكبرى . لكن هذه

الطبقات تتأثر كذلك بالتجارب والخبرات المحرزة في الصراعات الطبقية التي اجتازتها انكلترا وفرنسا والمانيا منذ ذلك الحين . ثم ان نضال تلك الطبقات لا يرمي الى ايجاد الشروط الموائمة لانتاج راسمالي قومي فحسب ، بل هو ايضا في الوقت نفسه نضال ضد هيمنة الراسمال الاجنبي، نضال لم تعرفه شعوب اوروبا الغربية في الحقبة الثورية الممتدة من عام ١٧٨٩ الى عام ١٨٧١ .

والحال انه اذا كانت هذه الفروق على درجة من الاهمية تكفي كيلا تكون الاحداث التي تجري الان في الشرق مجرد صورة طبق الاصل عن الاحداث التي كان الغرب مسرحها منذ نحو قرن من الزمن ، فان الوضع على درجة من التشابه تكفي كي نبيح لانفسنا ان نتوقع ان الشرق سيمر بعصر من ثورات مماثلة ، عصر من المؤامرات والانقلابات والانتفاضات والردات التي تعقبها انتفاضات جديدة وقلاقل متصلة ستدوم الى ان تحصل تلك الاقطار على الشروط الضرورية لتطور سلمي وعلى ضمانات استقلالها القومي .

والحال ان الشرق ــ اذا اخذنا هذه الكلمة بأوسع معانيها ــ يجد نفسه الان ، بفضل الامبريالية ، متحدا بالغرب من وجهة النظر الاقتصادية والسياسية اتحادا جد وثيق بحيث ان الاضطرابات والقلاقل السياسية في الشرق لا بد ان تترك بصمتها وآثارها في الغرب . ان توازن دولنا السياسي ، الذي لا يتم الوصول اليه الا بشق النفس ، يختل بنتيجة تغيرات غير منتظرة ليس لدولنا فيه كلمة الفصل . ومن قبيل ذلك ان تبرز على حين غرة للعيان ،

مطالبة بحل ، معضلات كانت جميع الدلائل تشير الى انه يتعذر حلها بالوسائل السلمية وكان من المحتم بالتالي ارجاء البحث فيها الى أجل غير مسمى ؛ ومن الامثلة على ذلك مسألة البلقان . في كل مكان ، قلق وريبة ولا أمان . والاعصاب في أقصى حالات التهيج ، بعد ان شحذها واستثارها تقدم التسلح . والحرب الكونية تقترب ساعتها بصورة مرعبة . والحال ان الحرب هي الثورة . في عام ١٨٩١ ، كان انجلز لا يزال يعتقد ان كارثة كبرى ستنزل بنا اذا نشبت حرب مقيض لها ان تفضي الى ثورة وان تحملنا الى سدة السلطة قبل الاوان . وكان يرى انه لا يزال في وسع البروليتاريا لحين من الزمن ان تحقق ، باستخدامها المؤسسات السياسية القائمة ، تقدما اكيدا وموثوقا يبز التقدم الذي يمكن ان تحققه فيما لو ركبت مجازفة ثورة متولدة عن حرب .

بيد أن الوضع تغير عما كان عليه منذ ذلك الحين . فالبروليتاريا قد حققت الان قدرا من التقدم يكفي لكي تواجه احتمال حرب بمزيد من الثقة والهدوء . ولا مجال بعد اليوم لثورة سابقة لاوانها ، اذ ان البروليتاريا استمدت من المؤسسات السياسية الراهنة كل القوة التي كان في وسعها ان تمحضها اياها ، كما أمسى تحويل هذهالمؤسسات شرطا مسبقا لكل تقدم لها لاحق .

ان البروليتاريا تبغض الحرب أشد البغض ؛ وهي لن تتوانى عن بذل كل ما في مستطاعها لتحول دون انفلات المزاج الحربي من عقاله . لكن اذا ما اندلعت ، رغم ذلك ،

نار الحرب ، فان البروليتاريا هي وحدها التي تستطيع اليوم ، دون سائر الطبقات ، ان تواجه احتمالاتها وعواقبها بثقة .

فليست قوتها العددية هي وحدها التي ازدادت منذ عام ١٨٩١ ، وليست منظماتها هي وحدها التي تعززت واشتد ساعدها ، بل حصلت ايضا على تفوق معنوي كبير. فقبل عشرين عاما كان لا يزال على الحزب الاشتراكي الالماني ان يكافح ضد النفوذ الواسعالذي اكتسبه سادةالامبراطورية في المعارك التي شادتها . واليوم أضحى هذا النفوذ هباء منثورا .

ثم ان الحزب الاشتراكي ، طرداً مع انكشاف امر الامبريالية وتأكد افلاسها ، يصبح الحزب الوحيد الذي يكافح في سبيل فكرة عظيمة وفي سبيل هدف عظيم ، الحزب الوحيد الذي يستطيع ان يفك عقال ما يتطلبه هذا الهدف العظيم من عزم وطاقة وتفان .

وبالمقابل يخيم الجبن والفتور على صفوف خصومنا ، لانهم مدركون فساد زعمائهم وعجزهم . انهم ما عادوا يؤمنون لا بقضيتهم ، ولا بقادتهم الذين ينكشف امرهم وعجزهم اليوم اكثر فاكثر وينزاح الستار عن انعدام أهليتهم التام ، وهذا في أوضاع تتزايد مصاعبها يوما بعد يوم . والحال ان هذه الاعراض ليست وليدة المصادفة ، ولا تعود علتها الى أخطاء الافراد ؛ وانما تفسرها الاوضاع القائمة .

ان تلك الاعراض تعود الى اسباب وعلل تختلف عظيم الاختلاف في طبيعتها . فما ان يتجاوز مجتمع من المجتمعات

او طبقة من الطبقات الطور الثوري ويدخلان في الطـــور المحافظ ، وما ان تنتفي ضرورة نضالهما في سبيل وجودهما او لاحتلال مكانهما تحت الشمس ، وما ان يتكيفان مـــع الوضع القائم ويكتفيان بتصحيح بعض التفاصيل التافهة ، حتى يضيق بالحتم والضرورة الافق الفكري للناطقين بلسانهما ولقادتهما . هكذا نجد هؤلاء الاخيرين وقد فقدوا كل اهتمام بالمسائل الكبيرة ، ولم يعد هناك حافز لجرأتهم وإقدامهم ، كما ان المفكريـــــن والمناضلين المقدامين يصبحون مسببين للحرج ، فينحون ويقصون جانبا . ولا يعود فـي الساح سوى صغار النفوس من الدساسين والجبناء ، فيستأثرون بمكانة الصدارة .

وثمة واقعة اخرى تسهم بقسطها في احداث النتيجة ذاتها ، وهي ان ساسة الطبقات والدول ومفكريها الذين ما عادوا مطالبين بالنضال والكفاح في سبيل غاية عظيمة لا يعود لهم من هم سوى خدمة مصالحهم الخاصة بدلا من أن ينذروا انفسهم لمصالح الطبقة بكاملها والمجتمع بأسره . واذا كانوا يجاهدون ويجهدون للوصول الى سدة السلطة فليس ذلك عن رغبة آسرة في انجاز العظيم والجديد من المآثر لصالح المجتمع ، وانما فقط عن رغبة في الاستحواذ على الثـــروة والسلطان لحساب أنفسهم . وتجد وصوليتهم ، التي ليس لها من رادع يردعها ، تتمتها وتكملتها في ميل الحكـــــام ونزوعهم من الان فصاعدا الى ان يلحقوا بهم ويضموا اليهم لا اقدر الافراد على خدمة المصلحة العامة ، وانما أولئـــك الذين يعرفون منهم كيف يتكيفون بأكبر قدر من المرونـــة

والتملق مع حاجات الحكام انفسهم ونوازعهم .

الى هذه الاسباب العامة للانحطاط الاخلاقي والفكري للحكام جميعا ، بمجرد دخولهم في الطور المحافظ ، ينبغي ان نضيف اسبابا اخرى اكثر خصوصية ، مرتبطة بعصرنا وناجمة عن الطابع الخاص للراسمالية .

كان الحكام في الماضي يأتون من طبقة المستغِلين ، او كان هؤلاء الاخيرون يحتفظون لانفسهم على الاقل بأرفع المناصب في الجهاز السياسي . ولكن الطبقة الراسمالية منهمكة كل الانهماك ، بالمقابل ، في السعي وراء الربح بحيث لا تجد بدأ من ان تترك السياسة لاشخاص آخرين ما هم في جوهر الامر ، وفي خاتمة المطاف ، سوى وكلاء لها . ذلكم هو حال الساسة المحترفين والبرلمانيين والصحافيين في البلدان الديموقراطية ، ورجال البلاط في انظمة الحكم المطلق ؛ أما في الاقطار ذات البنيان الانتقالي بين هذين النظامين فهم مزيج متداخل من تلك العناصر ، مزيج يسوده تارة هذا العنصر ، وطورا ذاك ..

وما دام الاستغلال الراسمالي ضعيفا واهنا ، يكون الادخار شعار الرأسمال الذي يسعى الى تلقينه لمؤسسات الدولة . وتبقى البورجوازية الصغيرة ، كرها او طوعا، وفية لهذا الشعار . وبالمقابل ، فان الرأسمال الكبير يدلل ، طردا مع اتساع نطاق استغلاله واشتداد حدته ، على بذخ وتبذير لا يلبثان ان يتجاوزا ، مثلهما مثل التسلح ، كل حد معقول، وأن يشتطا الى حد الشذوذ .

في الماضي ، كان سادة الدولة هم الذين يسحقون

رعاياهم جميعا بغناهم وفخفختهم . اما اليوم فان نجم الساسة ورجال الدولة يأفل اكثر فاكثر امام نجم رجال المال . فزيادة المرتبات القانونية للحكام في الميزانية لم تعد امرا سهلا ، ولاسيما في الدول البرلمانية حيث لا بد من مراعاة الناخبين والمكلفين الذين يطالبون ملء حناجرهم بالتوفير والاقتصاد . كذلك ، فان الامر تشتد صعوبته حين يستهلك التسلح العسكري كامل زيادة المداخيل العامة تقريبا .

واذا رغب الساسة ورجال الدولة في تقليد طراز حياة كبار المستغلين ، لا يبقى امامهم غير ان يحصلوا ، فضلا عن مداخيلهم المشروعة ، على مداخيل غير مشروعة مستغلين ثقة الناس بالدولة ومتاجرين بها بعهر وبغاء . هكذا تراهم يستفيدون من معرفتهم بأسرار الدولة ومن تأثيرهم على السياسة العامة كي يضاربوا في البورصة ، ويستغلون كالطفيليين ضيافة كبار المستثمرين ، ويحملونهم على سداد ديونهم بالنيابة عنهم ، ويتقبلون الرشاوى عند الاقتضاء ويبيعون بالمقابل نفوذهم السياسي .

ان هذا الداء يعيث فسادا في الدول الرأسمالية كافة، وحيثما وجد مستغلون كبار . وهو ينخر ، اول ما ينخر، الاجهزة السياسية ذات النفوذ ، كالبرلمانيين والصحافيين في الدول الديموقراطية ، ورجال البلاط في انظمة الحكم المطلق . وفي كل مكان ، يتولد عنه فساد متأصل لا ينفي يزداد اتساعا وعمقا ، وبسرعة تتزايد مع تزايد الاستغلال والتبذير الرأسماليين،وبالتالي مع تزايد حاجات الساسة ورجال

الدولة ، ومع تنامي قوة الدولة ووظائفها الاقتصادية .

ومن المؤكد انه لا ينبغي ان نتصور ان جميع أولئك الذين يطالهم الفساد يعون على الدوام وضعهم وحالتهم ، ولا ان الحكام وساسة الطبقات الحاكمة فاسدون على الدوام. فمثل هذا الرأي فيه من المغالاة ما فيه . لكن الاغراءات تتزايد باستمرار في تلك الاوساط ، ولا بد من المزيد فالمزيد من قوة الارادة والشكيمة لتحاشي الوقوع في شباكها . والحال أن الوقوع في شباكها يتم بسهولة اكبر كلما اتسع نطاق الفساد وصارت وسائل الرشوة اكثر براعة واشد اقناعا . هكذا لا يعي من يحل به الفساد حقيقة سقطته .

وكلما ازداد تعقيد مشكلات السياسة فباتت تتطلب من رجال الدولة المزيد من الاطلاع والمعرفة ورهافة الوعي ، والمزيد من سعة الافق والعزم ، راينا الجدية العلمية لدى الطبقات الحاكمة تخلي الساح اكثر فاكثر للثرثرة التافهة ، ورهافة الوعي تتخلى عن مكانها للطيش ، والتحقيق المنطقي لبرنامج واسع يتنازل عن محله للوصولية وللدسائس الصغيرة ، والتصميم الحازم والهادىء يتراجع امام التردد الدائم بين القسوة الاستفزازية والنكوص المخزي . ويأخذ الطمع والارتشاء كامل أبعادهما ، فتارة يتجليان في فضيحة بانامية ، وطورا في حلف بين الحكام والمحتالين ، وفي غالب الاحيان وفي كل مكان تقريبا في تحايل مورّدي الاعتدة الحربية الذين يقدمون اما صفائح رديئة للتصفيح واما مدافع غير صالحة للاستعمال، او يتقاضون من وطنهم ضعف ما يأخذونه من الخارج . وفي مختلف الازمنة والعصور كان

مورّدو السلاح وسيلة اثراء بالنسبة الى العديد من الرأسماليين . ولكن صلاتهم بالحكومات لم تكن قط وثيقة مثلها اليوم ، كما لم يكن لهم قط ما لهم الان من تأثير وسطوة على تلك الدائرة من السياسة التي تحسم مسألة الحرب والسلم .

والحال ان هؤلاء الموردين هم انفسهم اليوم كبارُ كبارِ الصناعيين وكبار كبار مستغلي البروليتاريا ومستثمِريها . وهم معنيون الى اقصى حد بحرب ضروس ضد العدو في الداخل او في الخارج على السواء . كما ان نفوذهم عظيم اخيرا على الحكومات التي باتت تتألف اكثر فاكثر من افراد إمَّعين لا يثبتون على راي .

من الواجب اذن ان نتوقع في كل لحظة وفي كل قطر ان تجد الدولة نفسها عرضة لاستفزاز او لمباغتة من قبل جيرانها ، وكذلك ان تجد الطبقة العاملة نفسها عرضة لمثل ذلك من قبل حكامها . والخسائر التي ستترتب على ذلك لا تقدر . والحال ان هذا كله قد يدفع بالبورجوازية الصغيرة في دروب جديدة .

وبديهي ان الدوائر والقطاعات التي تصاب فيها الطبقات الحاكمة بالانحطاط الاخلاقي منيعة ومتعذر بلوغها على الجمهرة الكبرى من الشعب . ولا بد من كارثة ، كالحرب الروسية ـ اليابانية على سبيل المثال ، لإماطة اللثام عن كل عفن النظام . اما في الازمنة العادية فان عملا من الاعمال الخرقاء هو وحده الذي يزيح جزءا من الستار الذي يحجب عادة بحياء كل شيء . والبروليتاريون الواعون لوضعهم

الطبقي لا يتأثرون بهذه الفضائح الا واهن التأثر . وذلك لانهم ، بحكم عدائهم الثابت للطبقات الحاكمة ، لا يعللون أنفسهم بأي وهم حول سجاياها الاخلاقية .

لكن امر البورجوازية الصغيرة يختلف . فهي كلما ازدادت انكاراً لماضيها الديموقراطي كي تسير في ركاب الحكومات التي تنتظر منها المساعفة ، وكلما وضعت المزيد من الثقة فيها وفي تضامنها ، يتعاظم ذعرها حين تتبين مدى عمق سقطتها وحين يذهب ريحها ويتبدد نفوذها هباء منثورا في كل اتجاه .

والحال انها تئن في الوقت نفسه ، وبصورة متزايدة، تحت وطأة نقابات الراسماليين الكبيرة وما تلتهمه الحكومات من حافظة نقودها . وهذا ما يحول دون زيادةثقتها بالطبقات الحاكمة .

لكن اذا ما ادى عجز الحكام وطيشهم وفسادهم الى فاجعة ما ، الى حرب او انقلاب يغرق البلاد في ضيق شديد ، تفقد البورجوازية الصغيرة عندئذ صوابها تماما . عندئذ تنقلب دفعة واحدة ، وفي سورة من الغضب الاعمى، على الحكومات ، ويأتي انقلابها هذا سريعا وضاريا بقدر ما كانت وضعت في نفسها من ثقة وبالغت في ذكائها وتساميها.

لقد ولدت السنوات العشر الاخيرة ، بكل تأكيد ، لدى البورجوازية الصغيرة كراهية للبروليتاريا لا تني تتعاظم . وعلى البروليتاريا ان تأخذ أهبتها لتشن بمفردها المعارك القادمة . لكن ماركس نفسه كان قد الح على واقع ان البورجوازي الصغير ، وهو نموذج الوسيط بين الراسمالي

والبروليتاري ، يتأرجح بين الاثنين ، وانه رجل الطرفين . لهذا علينا الا نعتمد على البورجوازية الصغيرة ، فهي لن تكون ابدا حليفا جديراً بالثقة ، على الاقل في مجملها اذ نحن لا ننكر ان بعضا من اعضائها يمكن ان يصبحوا اشتراكيين ممتازين . ومن الممكن كذلك ان يتعاظم عداؤها لنا . لكن هذا لا يحول دون ان يأتي يوم نجد فيه البورجوازية الصغيرة تهرع الينا فرادى وجماعات ، بدفع من وطأة الضرائب التي لا تطاق وتحت تأثير اندحار معنوي غير متوقع للحكام ، وتلك حركة قد تطوح بالخصم وتحسم النصر لصالحنا . وبالفعل، لن يكون في وسعها ان تفعل خيرا من ذلك ، لان البروليتاريا المظفرة ستقدم للجميع ، باستثناء المستغِلين ، لجميع المضطهَدين والمستغلين ، وحتى لاولئك الذين لا يعرفون اليوم سوى حياة الكفاف من صغار البورجوازيين وصغار الفلاحين ، تحسينا هائلا لشروط حياتهم .

ان البورجوازية الصغيرة . مهما تكن عالية درجة عدائها لنا في الوقت الحاضر ، لبعيدة عن ان تكون سندا متينا للمجتمع القائم . انها تترنح هي الاخرى وتطقطق مفاصلها قاطبة ، مثلها مثل سائر ركائز المجتمع .

ان المجتمع الراهن يزداد تداعيا وتهاويا باستمرار ، وهذه ظاهرة تتجلى على صعيد الوعي الشعبي كما على صعيد الواقع . وكل منا يشعر بأننا قد دخلنا في مرحلة من اللاأمان العام ، وبأن الاشياء لن تسير بعد اليوم على المنوال الذي كانت تسير عليه في الجيل الاخير ، وبأن الموقف يزداد يوما بعد يوم عدم احتمال وبأنه لن يدوم الى نهاية الجيل

الذي بدأ .

ان أعجل مهمة للبروليتاريا في هذا اللاأمان العـــام واضحة كل الوضوح للعيان وقد عرضناهـــا فيما تقدم . فالبروليتاريا ما عادت تستطيع ان تتقدم خطوة واحدةاخرى الى الامام ما لم تحول اولا مؤسسات الدولة الرئيسية التي هي ميدان صراعاتها . ان أعجل مهمة لالمانيا هي الاستمرار بكل قوة وحزم في عملية دقرطة الامبراطورية ، وبوجه خاص دقرطة بروسيا والساكس ؛ وهذا يعني ، من وجهة النظر الاممية ، النضال ضد الامبريالية والنزعة العسكرية .

ولا تقل وضوحا وجلاء عن هذه المهمة الوسائل التي في حوزتنا لانجازها على الوجه المرام . والى الوسائل التي جرى استخدامها فيما سبق ينبغي ان نضيف الاضراب العام الذي تبنيناه مبدئيا حوالي عام ۱۸۹۳ ، والذي تأكدت فعاليته منذ ذلك الحين مرات عديدة في ظروف مواتية . ولئن كانت وسيلة الاضراب العام قد نحيت جانبا بعض الشيء منـــذ ايام ۱۹۰٥ المجيدة ، فلا ينبغي ان نستخلص من ذلك سوى نتيجة واحدة ، وهي ان تلك الوسيلة لا تصلح لكل موقف وانه من غير المعقول الاصرار على استخدامها في جميـــع الظروف .

ان الموقف حتى الان واضح . لكن ليست البروليتاريا هي وحدها التي ستلعب دورا في الصراعـــات القادمة ؛ فالعديد من العوامل الاخرى غير المتوقعة بالمرة سيكون لها تأثيرها .

فاللامتوقع يتمثل اولا في رجال دولتنا . فأشخاصهم

تتبدل بسرعة ، وعقلياتهم كذلك . وليس في مقدور احد ان ينتظر منهم بعد اليوم سياسة متماسكة وواعية للهدف الواجب بلوغه .

واللامتوقع يتمثل في البورجوازية الصغيرة ؛ فهي اذ تلقي بثقلها تارة في هذه الكفة ، وطورا في تلك ، تترك الميزان دائم التأرجح .

واللامتوقع يتمثل ايضا في فوضى السياسة الخارجية؛ فالدول التي تشارك في هذه السياسة عديدة ، وهي كلها عرضة لانعطافات مباغتة ، بحيث لا يكون هناك مفر من ان ينعكس لامتوقع السياسة الداخلية لكل قطر على السياسة الخارجية وأن يتجلى فيها على نطاق مكبر .

ويكمن اللامتوقع اخيرا ، وبصورة خاصة، في التحولات الطارئة على دول الشرق حيث تتداخل وتتصارع عوامل كثيرة، جديدة كل الجدة، وليس لنا بعد من خبرة بها البتة.

ان هذه العوامل مجتمعة تتناوب في التأثير على بعضها بعض من الان تأثيرا عميقا ومتواصلا . وهي تقودنا من مفاجأة الى مفاجأة .

والحال ان الحزب الاشتراكي سيثبت قدميه بمزيد من الرسوخ في هذا الجو العام من عدم الاستقرار ، كلما بقي مستقرا هو نفسه ولبث على ثباته في الاخلاص لمبادئه . انه لن يتوانى ، في مواجهة سياسة غير متماسكة وغير ثابتة ، عن توعية الجماهير العمالية اكثر فاكثر بقوتها ، ولن يكون له من عون في ذلك أفضل من نظريته التيتتيح له ان ينتهج سياسة متماسكة ، سياسة تسير باستقامة وبلا تلكؤ نحو

هدفها . وكلما ظهر الحزب الاشتراكي بمظهر القوة التي لا تتزعزع في جو الفوضى الذي تترنح فيه كل سلطة وتتداعى، تعاظم نفوذه وهيبته . وكلما ثابر على معارضته اللدودة لفساد الطبقات الحاكمة ، انصبت عليه بمزيد من الاندفاع ، عبر التعفن العام ، ثقة الجماهير الشعبية . والحال ان هــذا التعفن قد بات يتآكل الديموقراطية البورجوازية ، هــذه الديموقراطية التي تجحد مبادئها لتستأهل نعم الحكومات.

وكلما لبث الحزب الاشتراكي ثابتا، وطيدا ، متماسكا، متلاحما . انتزع الغلبة على خصومه بسرعة اكبر .

ونحن لا نكون قد نصحنا الحزب الاشتراكي الا بالتنازل والتنحي سياسيا لو اننا طالبناه بالمشاركة في سياســة ائتلاف او تكتل ، في نفس اللحظة التي يغدو فيها تعبيــر «الكتلة الرجعية» حقيقة واقعة . ولا نكون قد طالبناه الا بالتنازل والتنحي اخلاقيا لو رغبنا اليه في أن يتحالف مع الاحزاب البورجوازية بعد ان تعهرت هذه الاحزاب وورطت نفسها على أبشع نحو؛ لا نكون قد طالبناه الا ان يتابع بالتنسيق معها عملية التعهر .

ان اصدقاء من ذوي النية الحسنة يخشون ان يصل الحزب الاشتراكي الى السلطة قبل الاوان عن طريق ثورة. والحال انه ليس بين يدي حزبنا سوى وسيلة وحيــدة للوصول الى السلطة قبل الاوان، وهي أن يحصل على ظاهر من السلطة قبل الثورة ، اي قبل ان تستولي البروليتاريا استيلاء فعليا على السلطة السياسية . فالحزب الاشتراكي لا يستطيع في الوقت آلراهن ان يشارك في السلطة الا اذا

باع قوته السياسية لحكومة بورجوازية . وهذا امر لن تجني منه البروليتاريا اي فائدة ؛ ولن يجني منه ثمرة ما سوى البرلمانيين الذين سيعقدون الصفقة .

ان كل من يرى في الحزب الاشتراكي سلاحا لتحرير البروليتاريا لا بد أن يعارض بكل ما أوتي من قوة مشاركته في فساد الطبقات الحاكمة . ولئن كانت هناك من وسيلة لان نخسر ثقة جميع العناصر المخلصة والصادقة ، بين الجمهور ، ولأن نجلب على انفسنا ازدراء جميع فئات البروليتاريا المقاتلة ، ولأن نعيق مسيرتنا الى الامام ، فهي بالتحديد مشاركة الحزب الاشتراكي في كتلة بورجوازية .

ان العناصر الوحيدة التي ستجني من ذلك فائدة هي العناصر التي لا ترى في حزبنا سوى مطيةللصعود والارتقاء، هي العناصر الوصولية والمحبة للخمول والبطالة . وكلما حرصنا على عدم اجتذاب هذه العناصر الينا ، وكلما أبعدناها عنا ، تكللت نضالاتنا بمزيد من النجاح .

اما الاشكال الخاصة التي ستتلبسها هذه النضالات ، فليس في وسعنا ان نضيف شيئا آخر اكثر تحديدا الى الاشارات التي سبقت . فالتنبؤ بأشكال التطور القادم وبسرعته لم يكن صعبا في يوم من الايام صعوبته اليوم ، وهذا لان جميع العوامل التي تدخل في الحساب ، باستثناء البروليتاريا ، عوامل غير محددة ومستعصية على كل حساب في الساعة الراهنة .

ثمة شيء واحد اكيد فقط : اللاأمان العام . فالاكيد الاكيد اننا دخلنا في مرحلة من الاضطرابات الشاملة ومن

التحولات المتواصلة في القوى ، التي لا يمكن ان يحل محلها، مهما كان شكلها وديمومتها ، مرحلة من الاستقرار الدائم ما لم تجد البروليتاريا اولا القوة الضرورية لكي تصادر الطبقة الرأسمالية سياسيا واقتصاديا ، ولكي تدشن بالتالي عصرا جديدا في تاريخ العالم .

اما مسألة معرفة ما اذا كانت هذه المرحلة الثورية ستدوم بقدر ما دامت مرحلة البورجوازية التي امتدت من عام ١٧٨٩ الى عام ١٨٧١ ، فهي بالطبع مسألة يتعذر حلها. فلا ريب في ان التطور يتم اليوم بسرعة تفوق بكثير سرعة الامس ، لكن ميدان القتال اتسع بدوره توسعا معجزا . فحين كتب ماركس وانجلز «بيان الحزب الشيوعي» ، كان مسرح الثورة البروليتارية محدودا بأوروبا الغربية بالنسبة اليهما . اما اليوم فانه يشمل العالم قاطبة . اليوم ، ليست ضفاف السبريي [١] والسين هي وحدها التي ستشهد النضالات التحررية لشعب الشغيلة الكادح ، بل ستشهدها ايضا ضفاف الهيودسون والميسيسيبي ، النيفا والدردنيل، الكانج والهوانغ ــ هو [٢] .

والمهمة الواجب انجازها واسعة بقدر اتساع ساحة المعركة : انها التنظيم الاشتراكي للانتاج العالمي .

لكن البروليتاريا ستخرج من المرحلة الثورية ، التي

---

١ ــ نهر يمر ببرلين .

٢ ــ هو نهر الصين العظيم او النهر الاصفر .

ـمـ

بدأت والتي قد تستمر جيلا بكامله ، وقد تغيرت تماما عما كانت عليه يوم دخلتها .

فلئن كانت نخبتها تضم من اليوم اقوى العناصر بين شعوب الحضارة الاوروبية ، وأبعدها نظرا، واكثرها تجردا، واعظمها جرأة ، وهي العناصر الملتئم شملها في اقوى المنظمات العفوية ، فانها ستستوعب اثناء النضال وبفضل النضال العناصر المتجردة والبعيدة النظر من كل الطبقات ، وستنظم وستثقف في قلبها عناصرها الاكثر تأخرا، وستفعم صدرها بالامل ، وستهبها القدرة على الحكم والتمييز . ثم انها ، بعد ان تضع تلك النخبة على رأس الحضارة ، ستمنحها القدرة على انجاز التحويل الاقتصادي الهائل الذي سيضع حدا على صعيد المعمورة باسرها لكل بؤس ناجم عن العبودية والاستغلال والجهل .

فما أسعد من كتب له أن يشارك في ذلك النضال العظيم وهذا النصر الرائع !

الفهرس

هذا الكتاب

حتى بعد خيانة كاوتسكي المدوية للاشتراكية عام ١٩١٤ ، كان لينين يقول بان بعض الكتابات التي ندين بها لريشته « ستبقى التراث الوطيد للبروليتاريا ، بالرغم من جحود كاتبها لاحقاً » . وفي طليعة هذه الكتابات ينبغي ان نضع « طريق السلطة » الذي قال عنه لينين ايضاً انه « خير كتاب لكاوتسكي ضد الانتهازيين » و «خطوة كبيرة الى الامام لانه يعالج الشروط العينية التي ترغمنا على الاقرار بان عصر الثورات قد بدأ » .

و « طريق السلطة » الذي هو اول نص لكاوتسكي يترجم الى العربية ، كان بمثابة « كتاب جيب » لماركسيي الاممية الثانية في مطلع هذا القرن. فهو لا يتضمن اوفى دفاع عن الاورثوذكسية الماركسية ضد هجوم التحريفيين فحسب ، بل كان ايضاً بشيراً بانتهاء مرحلة التطور السلمي وبداية عصر من الثورات والحروب.



دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

الثمن : ٣٠٠ ق. ل
٤٥٠ ق. س